



كلية الشريعة

# فلسفة الأمن

و  
الأمن القومي

---

المحذور المفاهيم . الفروع

---

تأليف

اللواء / محمد عبد الكريم نافع

---





فَلَسَفَدًا الْأَمْنُ

و

الْأَمْنُ الْقَوْمِي

---

المُحَذَّورُ المفاهيم : الفروع

تأليف

اللواء / محمد عبد الكريم نافع

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَلِكَ بِمَا عَمَّيْتُ زُلْمِي

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

## مقدمة

هذه هي المرة الرابعة التي أجلس فيها لنفسي وأتأمل ما رأيت من أخطاء في كل ما كتبت عن الأمن القومي . فأتقدم مرزمن ليس بالقليل على أولى كتاباتي التي ظهرت تحت عنوان « الأمن القومي » وكانت في حقيقتها أولى أرماسات الحديث العلمي في هذا المجال .

ولقد ساهم ذلك الجهد المتواضع في إلقاء بعض الضوء على مفهوم الأمن القومي والأفكار التي أتبع منها المفهوم والعمليات التي تتفرع على الأمن القومي ، إلا أنه بالذنب لي كان مجرد وضع إطار لحطة معالجة ذلك المفهوم الذي أثبتت دراسته أنه يشمل مساحة النشاط اليومي في الدولة . وكان لما ظهر لي خلال البحث من ثقل قدر ذلك المفهوم أثراً أدخل على نفسي الرهبة مخفة الزال في هذا الطريق الوعر .

ولقد كان لتشجيع السيد / حسن أبو باشا وزير الداخلية أثره العميق في مواصلة الاندفاع بخطى أكثر ثباتاً - عندما عرضت عليه مسودة كتاب « أمن الدولة المصرية » وقت أن كان نائماً لمدير مباحث أمن الدولة - عندما قرأ مشروع الكتاب بفكرة الثاقب ، وعندما طلبت منه التعقيب عليه قال لي : ماذا تريد مني أن أقول - لقد فلسفت حمل أمن الدولة ووضعت على أسس علمية . منذ ذلك الوقت وأنا أقلب في رأي فكرة التعمق لي أجد من الأفكار التي عرضت في الكنايين وشططت في الخيال كثيراً إلى الوصول إلى حد وضع ملامح فلسفة للأمن كفهوم عام ،

(٣)

وختتما طلب إلى من المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية والجنائية تقديم بحث عن تطور الأمن السياسى فى مصر - كانت الفرصة الثالثة التى أضغ فيها أمامى كل ما تبلور فى فكرى من نقاط يمكن أن ترتكز عليها فلسفة الأمن .

وأخيراً والفضل دائماً يعود إلى معهدى - كلية الشرطة - لقد كان تعديل منهج الدراسة للأمن القومى وراء الدفعة الأخيرة التى تبلورت من هذا الكتاب - فلسفة الأمن والأمن القومى .

رؤية أكثر عمقاً وفهماً أكثر وضوحاً وعلامات بارزة لتشبع كل نواحي الفكر والعلم الإنسانى بمقدور فكرة الأمن القومى وصلاته العضوية بحركة الاجتماع البشرى .

فكانت وكانت فلسفة الأمن بالمفهوم السام والمطلق لمعنى الأمن ، منطقاً لكثير من الأفكار التى حولنا عليها فى الكتابة عن الأمن القومى كما أقادت كثيراً من الزوايا التى كانت خلال سوء الفهم تلفها خاصة فكرة التناقض بين أمن الفرد وأمن المجتمع وما برز من تزاوج أبدى بينهما .

كذلك فإن ركائز فلسفة الأمن قد عكست من منطلقات لفلسفة أخلاقية أمنية - منطلقات أخلاقية فى عمل رجل الشرطة وميثاق الشرف الذى ينبثق من جوهر معنى الأمن وهو ما نجمع بمعية الله إذا أتاح لنا الأجل أن نتجه إليه .

هذه ومضات حول هذا الكتاب أرجو أن ينال الرضا والقبول هو عمل أردت به وجهه الله والوطن والشرطة لم أشأ كما نصح بعض الأخوة



(جـ)

أن أطرحه في الأسواق إيماناً بأن مكانه في رحاب مفهدي يحقق الغاية  
منه ويرد بعضاً من اللثمن .

سلام على الوطن الحبيب فما أقل ما نعطيه وما أجزل ما يفرض  
علينا به .

(وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)  
« صدق الله العظيم »

( وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين )

لسواء

محمد عهد الكريم لالف  
• دبلوم ماجستير الفلسفة وعلم النفس  
• دبلوم أكاديمية الشرطة العالمية بواشنطن  
• دورة مكافحة الإرهاب المنظم (الفتن)  
بمورت براج بالولايات المتحدة

# فهرست

## الباب الأول

### فلسفة الأمن

٢	• • • • •	الفصل الأول : المفهوم الإنساني للأمن
٣	• • • • •	تمهيد : المفهوم للماضي للأمن
١٦	• • • • •	المبحث الأول : الأمن مطلب إنساني
٢٢	• • • • •	المبحث الثاني : المفهوم العام للأمن
٢٩	• • • • •	المبحث الثالث : الأمن شعور وإجراء
٢٧	• • • • •	الفصل الثاني : الجذور الاجتماعية للأمن القومي
٣٨	• • • • •	تمهيد
٤١	• • • • •	المبحث الأول : الأمن القومي في المجتمع شبه البدائي
٥٢	• • • • •	المبحث الثاني : الأمن القومي في دراسات المجتمع
٨١	• • • • •	الفصل الثالث : منطلقات الأمن القومي في دراسات السياسة والقانون
٨٢	• • • • •	تمهيد
٨٧	• • • • •	المبحث الأول : الصالح المشترك والأمن القومي
١٠٩	• • • • •	المبحث الثاني : نظرية السلطة والأمن القومي
١٢٠	• • • • •	المبحث الثالث : أركان القانونية للأمن القومي



( هـ )

## الباب الثاني

### الأمن القومي وتطوراتها في مصر

- الفصل الأول : الأمن القومي - الحظا والنطيق . . . ١٣٥
- المبحث الأول : تعريف الأمن القومي وخطته . . . ١٣٦
- المبحث الثاني : عمليات الأمن القومي وأجهزته . . . ١٤٧
- المبحث الثالث : الأمن القومي والقوات المسلحة . . . ١٧٢
- الفصل الثاني : الأمن السياسي وأمن الدولة في مصر . . . ١٨١
- المبحث الأول : أمن الدولة مفهومه وأهدافه . . . ١٨٥
- المبحث الثاني : تطور أجهزة الأمن السياسي قبل يوليو ١٩٥٢ ١٩١
- المبحث الثالث : تطور أجهزة الأمن السياسي بعد الثورة . . . ٢٠٧
- الفصل الثالث : أجهزة الشرطة وأمن الدولة . . . ٢٢١
- المبحث الأول : مفهوم الأمن للجريمة السياسية . . . ٢٢٣
- المبحث الثاني : الأمن العام وأمن الدولة . . . ٢٢٩
- المبحث الثالث : الجهود لباشرة لشرطة تجاه أمن الدولة . . . ٢٤٩
- مبحث ختامي . . . . . ٢٦٤





# **البايعة الأولى**

## **فلسفة الأمن**

**الفصل الأول : المفهوم الانساني للأمن :**

**الفصل الثاني : الدور الاجتماعي للأمن القومي**

**الفصل الثالث : منطلقات الأمن القومي في دراسات السياسة والقانون**

**( م ١ - الأمن القومي )**

## القَصَصُ الأول

### للفهم الإنسان للامن

- تعريف : المفهوم المعاصر للامن
- البحث الأول : الامن مطلب إنساني
- البحث الثاني : المفهوم العام للامن
- البحث الثالث : الامن شعور واجراء



## تهيل

( المفهوم المعاصر للامن )

أن النظرة الماحضة المدققة ترى تطوراً ملحوظاً في نطاق المسؤوليات الداخلية للدول في هذه الحقبة في الربع الأخير من القرن العشرين .

لقد امتدت تدخلات الدول - حتى الرأسمالية منها - إلى نطاقات لم تكن تمتد إليها فجدوها - الدول الرأسمالية - قد تسلك متداخلة إلى منطقة كانت تعتبر محرمه ونمى بها نطاقات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والفرد - وإذا كانت الأيديولوجيات - المجتمعية - كالكثيوعية والاشتراكية بجميع تفرعاتها تسمح لنفسها بالتدخل في هذين النطاقين بطبيعة الأمور - إلا أن إمتداد هذا التدخل إلى الدول الرأسمالية يجدر بالفحص والتدبر والبحث وراء تلك الظاهرة<sup>(١)</sup> . ولو شئنا أن تتبع الأمثلة على هذا التدخل لأفردت لها صفحات إلا أن المنصف الموضوعي لا يستطيع أن يجادل في هذه الحقيقة التي أصبحت سممة العالم في هذه الأيام .

وبما لا شك فيه أن هذه المخالطة بين الأيديولوجيات والتدخلات بين الأفكار كانت نتيجة لزيادة التقارب بين الشعوب ولا نفصد التقارب هنا

---

(١) صدر في الولايات المتحدة أخيراً قانون بشيء من تدوراً خاصاً للأمن ضد البطالة بعد أن وصل معدلها إلى ١٢ ٪ - ويقول ذلك لصندوق .  
وتم إضافي يوازي ٥ سنوات على أن البزير ( الزمان ) .

بمعنى التفاهم وإنما نعني به ذلك التقارب الذي أدخلته ثورة التكنولوجيا في مجالات الاتصالات التي تفتح لكل فرد في العالم أن يعيش أحداث التراجيديا السياسية العالمية وهي ساحة يتابع وقائعها ويحقق قلبه تأثراً بنصبها وإيقاعها ، وهذا أمر جدد خطير إذا ما وضعنا في إعتبارنا أن الإنسان يكون أمام ذلك النوع من الأحداث إنساناً متجرداً من عقيدته السياسية وجنسيته الدولية وموقفه من القضايا العامة — فهو يتأثر بتلك الأحداث باعتبارها واحد من النوع الإنساني ، شاء ذلك أم أبى ، وهي هذا أو لم يع ، فهو منذ البداية إنسان وهو في النهاية ذلك الإنسان . ويمكن الخطورة أن هذه الإنطباعات تتسلل من وهي المعاهد لما حيث تكن في منطقة اللاوعي في نفسه متفرجة العنصر مرة أخرى طرقة للإنطباعات وردد فعله أراء الأحداث التي تمايل أو تصادفه في وطنه — وأظهر دليل ذلك هو نفس موجات العنف في حتى أنحاء العالم في مرحلة غربية منذ ثلاثينات هذا القرن ، فاستطاعت به تعاملات الشعوب مع حكوماتها حتى تلك الشعوب المتحضرة . وللأسف لقد كانت أعرقها ديمقراطيه هي التي فتحت الطريق من خلال ثورة الشباب عام ١٩٦٨ في فرنسا . وتابع حديثنا مدالين حل وحدة الإنطباع الإنسان بالحدث لنذكر القارئ أن يتفرس وجوه مجالسبه في غفلة منهم لحظة إذاعة نبأ في جهاز التليفزيون من حادث في دولة لا ترتبط بنا بأدنى الارتباطات ، بل أن وقع أسقاط طائرة الركاب الكورية بالصواريخ السوفيتية قد أحدث موجة الغضب



والانفعال بين أبناء الشعب المصري لا تقل في كثير مما يتحرك به شعورنا  
نحو أحداث الوطن العربي .

والقضية إذن هي أنه قد أصبح في حدود دائرة التصور أن يتحرك  
الرأي العام في دولة ما في اتجاه معين إزاء أحداث محلية تثير الانطباع  
تولد عنده من أحداث وقعت في أقصى طرف كوكب الأرض ، فقد  
انفتحت الحدود الصناعية بين البشر واجتاحت الشعور الإنساني حدود  
الدول ووقفت الحكومات حيارى مكتوفة الأيدي أمام ما يذو أثارها  
من موجات تحمل لها ما تحب وما لا تحب من أحداث وأفعال فإذا  
أجفتنا تلك ما طرأ على وسائل المواصلات بوصول النقل الجوي  
الركاب إلى أفقر البوادي وما ترتب عليه من زيادة التعارف والاقتراب  
بين الشعوب جاز لنا أن نقول أن الدول اليوم أصبحت وجودها جارية  
أو كيانات إقراضية من زاوية قوة تأثيرها ومدى سيطرتها على دائرة  
التأثير التي وهو أمر لا شك يزل الاستقرار في الدول التي تصاب  
به وهذا ما يحول هذه الظاهرة إلى قضية أمن داخل بالدرجة الأولى .

فالأمن الداخلي هنا هو الذي أحدث ذلك التضاغط الأيديولوجي  
الذي صعدت عن تحقيقه التهديدات النووية . فما حدث في العالم خلخل  
دفاعات الأمن التقليدية وتخطاها تخطراً خلفه في مخزى وهذا ما حدا  
بالدول أن تلهث وراء كافة صور تلك المتغيرات الأمنية الظاهرة المهددة  
مسألة أن تدخلها في دائرة السيطرة بأية وسيلة حتى ولو كانت تلك

الوسيلة تحدث تقارباً بين منهجها ومنهج فكري مضاد لما فالمدى أسهى  
من التمسك بفكر معين ، الأمر أمراً من مجتمع وشعب يسمى ليعيش  
حياة مستقرة على رقعة وطنه .

من هنا إذن إتسعت نطاقات تدخلات السلطة في جوانب عدة من  
نشاطات الأفراد الاقتصادية كانت أم إجتماعية مستمدته أولاً وأخيراً  
أحداث الإستقرار في المجتمع وفرض النظام على أقليم الدولة - وهذا  
يعنى بالتالى إتساع نطاق الجهود المبذولة لحماية أمن المواطنين وأمن  
الوطن .

والحقبة أن العلم المعاصر قد أوضح لنا أننا في مجال التمدد المشكلات  
شواهد المشكلات العلمية أو الإنسانية أو الإجتماعية ، فإن علينا أن نتوقع  
تداخل متغيرات من مجالات عدة في تكوين المشكلة ، ما كنا ننظر فيها  
سابق إليها بهذه الصورة .

فالقضية الأمنية بالمعنى التقليدي كانت تعالج في إطار الرؤية الشرطية  
لحسب والقضية الطبية تدرس وتتناش بنفس النطاق . لكن ثورة التكنولوجيا  
تركعت هنا آثاراً أكثر عمقاً فلهذا زادت من قووات الإدراك الإنسانى  
وأطاعته على حقائق كان الإسلام بها ضرباً من المستحيل وذلك ماوسع  
نظراته ومد أنفه الباحثة إلى إمتدادات لم تكن تصل إليها - فنلا الجمهور  
الإلكترونى - أوردى الباحث كائنات دقيقة لم يكن يدخاها في حسابه  
من قبل في أبحاثه ، وأجهزة التماثيل الإلكترونية وحاسباتها ؛ حدثت  
له مقدار تدخلاتها في قضيتهم - والطبيب في بدايات هذا القرن بل وحتى



متصفه لم يكن يحلم بما سيحدثه بيده هذه الأيام وما سوف تليحه له  
تكنولوجيا الربع الأخير من القرن العشرين ، ولم يخطر ببال المهندس أنه  
سوف يدخل إلى غرفة العمليات بمستشفى ما ليشارك بفاعلية في مسؤولية  
الحفاظ على حياة إنسان تجري له بذلك المستشفى جراحة — لكن العلم  
المعاصر بما تزود من تكنولوجيا — أدت ثورة في قدرات الإجراء  
الإنساني — حول هذا المستحيل إلى واقع في نطاق ، مثلا جراحات نقل  
الكلى ، ولا تطيع قضية في مجال من مجالات النشاط المجتمعي أن تخرج  
بنا على هذا المنطق في التصدي لها ولا يستطيع المشتغلون بها أن يشذروا عن  
المعاصرة التي تفرض عليهم إطاراً لازماً وقيداً حديداً يحتم عليهم تناول  
قضاياهم بهذا المنطق الشمولي في معالجة القضايا .

وذلك جانب آخر يوصل ويفلسف التطور الذي مد نطاق الأمن  
المعاصر وجعل مفهومه ينطرق إلى نطاقات أبعد ومجالات أرحب وجعل  
معالجة القضية الأمنية اليوم يخرج عن إطار المنع والضبط إلى إطارات  
ومجالات أخرى .

فالهدف الأمني الاسمي اليوم شمولي يداوج بين أمن الوطن وأمن  
المواطن في سيمفونية متناغمة متناسقة ذلك أن النظرة التحليلية في المعالجة  
والإمتداد والإنساع في مجال النظرة الأمنية وضع في دائرة الضوء متغيرات  
ردت وإلى الأبد وهم التعارض بين أمن الوطن وأمن المواطن — ذلك  
الوهم الذي كان وراء كثير من الكوارث التي حلت بالدول على مدى  
التاريخ والمعادلة العويصة التي جعلت تاريخ البشرية في كثير من منحنياته

يحرر إلى اتهامات لم تكن مطروقة . كل ذلك الوهم كان وليد النظرة الضيقة إلى مشكلات الأمن فأبعد عن الرؤية والحسبان تغييرات أكثر فاعلية من تلك التي وجدت في حساب المصلحين .

إن الازدواجية في الهدف الأمني مدت نطاقات الحماية تارة في جانب الحكام والسلطة فكان الجور والإرهاب الحكيم وأخرى في جانب الفرد فكان التحال والفرديية وضعف يد القانون<sup>(١)</sup> ثم الفوضى وروال النظام . واقد كانت حماية الارادة بين هذين إطارين تحدث في كثير من الأحيان تروفا في المصالحة بينهما لكن تلك المصالحة مع تغير البيئة المالية بالصورة التي أظهرناها من قبل ، سهلت في كثير من مواطن الاحتكاك بين السلطة والجمهور حتى بل ثوبها وأصبحت ضرر صالحة لمسيرة العصر الحديث .

وذلك الهدف الأمني المسمى ، هو الاستقرار ، والاستقرار معناه موافق كل إحتياج البشر بالقدر الذي يحدث لديهم موافقا نفسيا وتوافقا شعوريا .

ففضية الأمن اليوم أفضل كانه ما يمكن أن يحدث للإنسان شعورا بالاستقرار والتوازن لدى موافقة لخاصة وهو المصير بالنظر إلى الاستقرار ؟

(١) يندرج كثير من غير ما هو المقصود بالعرف في الإجماع إلى (المصلحة الفردية) التي تهيب في كثير من الأحيان في الفئات بمرء من العقاب رغم وجود أدلة مادية على ارتكابهم الجريمة بسبب خطأ خاب بالإجراءات رغم أن هذه الأدلة ليس لها دلالة من قريب أو بعيد بالإجراء الخاطي الذي خطأ في أي جانب بسبب في رفض القضية برمتها رفضا مكويذا وقضية مبرأندا .

لذلك توازن تعهده وجود شيتين في ميزان وهما هذا الإنسان ومجتمعه  
لو المواطن والوطن وبذرتنا أساتذة القانون في إطلاق لفظة الوطن على  
( الأمة والأرض والسلطة ) أى على الدولة .

فما هو جوهر ذلك التوازن ؟ .

إن الإنسان يقذف به إلى الوجود بين ثلاث بيئات ثلاثة :

بيئة إنسانية : تضم الأخبار أى كل إنسان أعاشه في المكان دوني .

بيئة حيوانية : تضم الكائنات الحية ( الأخرى ) .

بيئة طبيعية : تضم باقى مخلوقات الله في الأرض من نبات وجماد  
وتفاعلات فيزيقية وتوزيعات تضاريسية .

ولكى يعيش الإنسان في أمان ولكي تستمر حياته لا بد أن يتوافق  
مع مكونات هذه البيئات الثلاثة التي تحوطه من كل جانب وتشده إليها .  
وتوافقها معها . وفي أنه يجد فيها جميعاً ما يسد حاجاته الضرورية اللازمة  
لحياته سواء كانت حياة جسده أو حياة روحه أو نفسه . ولما كان  
الإنسان لا يعيش اليوم فقط وإنما يعيش لغد وبعد غد فلا بد أن يشعر  
أن هذا الواقع أو التوازن تمتد ليعطي قدراً مقبولاً من مستقبله . وفي  
حال أمن الإنسان يجد ثمة ألم النفس عن الدافع للأمن فتجد أن حماية  
الحاضر وهذا الدافع تعني أن يكون لدى الفرد السكن الآمن ومورد الرزق  
الحار ومسالمة الأحياء فلا يعتمدون عليه ويحتمل الطبيعة والكائنات  
الأخرى فلا تقضي على حياته .



وهذا طرف آخر لقضية أمن الفرد الإنسانى يريد من حق ذوبانها فى معنى أرحب وأسع وهو الاستقرار ، ويوضح من الوجه الآخر أن الاستقرار إذا كان توازناً مع البيئات الثلاثة فليس له معنى آخر إلا توافر كافة المتطلبات المادية والمعنوية وتحقيق الاحتياجات التى توفر للإنسان البقاء والاستمرار ؛ وهذا يشمل ضمناً إشباع دافع الأمن الذى يعتبر أقوى الدوافع الإنسانية على الإطلاق<sup>(١)</sup> .

فإذا ما توافق الإنسان مع هذه البيئات زال كل تناقض بينهما وبذلك تكون النظرة والمعالجة الشمولية قد حطمت الفواصل بين الوطن والمواطن وألغت التعارض بينهما من جذوره بل وذاوجت بينهما .

فالشمولية فى المعالجة طموحة لا تقف عند حدود الفرد ، فاطلالة نهائية على أى تجمع إنسانى سوف تقودنا إلى أن العوائل التى تعين الفرد على الحياة المستقرة هى بعينها التى تبقى على كيان المجتمع أو الأمة أو الشعب فى دولة ما . وعندما نقول كيان المجتمع لا بد أن يفهم ضمناً أن أو مكونات هذه الكيان هو أمنه ومنطلق أمن المجتمع فى أى زمان ومكان هو قوة هذا المجتمع مادياً ومعنوياً .

---

(١) للدوافع قيمة أساسية حيوية فى تشكيل الإنسان مع البيئته المحيطة به . وعلى أعباءها يتوقف مدى توافق الإنسان مع هذه البيئته وعندما يحوطها عائق تضطرب حياته ويهدد قوة المائق ومحاولات الإنسان لتغلب عليه تكون النتيجة إما إحباط يؤدي إلى التردى إلى هوة سحيقة قاعها الموت - حسب قيمة الدافع - وأما استمرار الحياة (للزلف) .

ولا شك أن قوة أى مجتمع تانى بالدرجة الأولى من ناحية تماسكه ووحدة - ولو أننا تتبعنا مظاهر تماسك المجتمع لوجدنا أن أغلبها يرتد فى النهاية إلى عملية توفير المتطلبات المادية والمعنوية ونحوه قى الاحتياجات التى توفر للإنسان الاستمرار والبقاء - وإذا كانت بعض مظاهر التماسك تبدو من النظرة السريعة خارجة نوعاً ما من هذا الإطار فإن البعض الآخر والأغلب بل والأقوى فيها ينطق بوضوح أنه مظهر لتحقيق وتوفير المتطلبات والاحتياجات الإنسانية - فمثلاً من بين مظاهر التماسك فى المجتمع أو عناصره بروز الشعور بالإنهاء فى المجتمع المتماسك نجد أن الإحساس بالإتباء له يبدو قوياً - فما هو معنى الشعور بالإتباء ؟ معناه أنى أشعر أنى من بين ( هؤلاء )<sup>(١)</sup> وكيف أشعر أنى من بين ( هؤلاء ) ؟ عندما يشعرون ( هؤلاء ) بقيمتهم بالنسبة لى ويشعرون بقيمتى لديهم . بمعنى آخر إذا كان ( هؤلاء ) يؤدون ما عليهم من التزامات نحوى فأنا أصل على - عوقى منهم وأنا بدورى أؤدى التزامى نحوهم فهم يحصلون على - عوقهم منى . عندما يحدث هذه العملية التبادلية يحدث إحساس متبادل ( بالقيمة ) - قيمة ( الغير ) بالنسبة لى أنا وقيمة لى بالنسبة ( للغير ) وعلى ذلك يحدث أن أشعر أنى جزء من ( هؤلاء ) وهو مانسميه بالإتباء هذا من جانب - ومن جانب آخر فإن تلك ( القيمة ) التى نشأت نحن زها تحدث عمل ( الملائم )<sup>(٢)</sup> ، بين قوالب ( الحجارة ) المتراسة فى التى تحدث الترابط والتماسك .

(١) إشارة إلى بقيه الأمة أو المجتمع غيرى أنا أو إشارة إلى (الغير) أو الآخرين .

(٢) الملائم هو المعروف بالعامية بالمونة المستخدمه فى البناء

ونحن لا نكتفى من ناحية الدم لحسب ، بل دليل أن الأسرة ونحن جميعاً لم نل بأنها الوحدة الاجتماعية الأساسية وهي نواة المجتمع الانساني وهي التي تتمثل فيها أقوى معاني الاقتناء والتماثل . هذه الأسرة عندما يفقد فرد من أفرادها احتياجاته التي ترفع طبقاً لطبيعته جسمه لأن تنجسه الأسرة أياً ما - يفرض عن عهدها - فالأميرة وهي أكثر وحدة اجتماعية حيث يجد فيها الفرد كل ما يحتاجه تنمو وتستمر قدر استمرارها على هذا المظهر - فطالما يحول الانسان من هذه الأسرة على احتياجاته يظل متشبهاً متأسكاً - وعندما يدمر الانسان ويستقل بمورد الرزق وسكن أو تنعدم لديه احتياجات وتطلعات ليس من طبيعة ولا تكوين ولا إمكان الأميرة أن تحفة بها له - يبدأ التماثل الأول في الضعف وتكون بداية إنقسام الأسرة . أما ما يتبقى من ترابط وتلاحق في مجتمعاتنا الشرقية المؤمنة التي تتميز أهم ما تتميز به بالتماثل ، نقول لأن ما يفتق من روابط بين أفراد الأسرة وهو الرابطة العاطفية لا يكتف إلا عضوها لقيم المجتمع الكبير واعتقالاً له وامل التمسك أو الرقابة الاجتماعية وإيمانهم بالامان السايوية .

ذلك هي فقط القوة الرابطة التي تحفظ بصورة الأسرة في المجتمعات الشرقية المؤمنة وربما نرى منها صورة متواضعة في بعض دول أوروبا ذات التاريخ ، ولو أننا أمعنا النظر إليها ودققنا ، لوجدنا أن هذه العاطفة وهي الطاعة للنواميس والدين ، مصدرها الخوف من عقاب الله فلهذا جبراً ليست في الواقع إلا احتياجات إلى الأمن أو إلى تجنب الوازع في الطبيعة وهي تلبية لرغبة الانسان في أن يأمن في دنياه وآخرته وبمعنى



آخر أوضح من نتجى لاحتياج محتوى أسلمه حاجة الإنسان للإحسان  
بتواقفه مع ما يراه المجتمع ، مما يفتنى أن يكون عليه سلوك الفرد -  
وهذا بشكل جانباً هاماً وغريباً عن احساس الفرد بالاحتقار والامان .

لكن عندما تنتقل الى المجتمعات المادية فإن الشاب أو العاية اذا ما  
وصل الى سن السادسة عشر يصبح في نظر المجتمع الصغير أو الاسرة  
النائاً يستطيع أن يكتب رزقه بنفسه ولذلك فعليه أن يغادر المنزل  
في تدفعه لتلك الاسرة وتلاحظ هنا أن الوضع قد انقلب وأخذت  
الصورة اتجاهاً عكسياً ، فالمفروض أنه هو الذي يغادر الاسرة عندما  
يصل الى القدرة على الكسب ، لكنها هنا وفي تلك المجتمعات بدأت  
تتخذ شكل أسلوب الحياة ونمط سائد يشكل نوعاً من التقليد أو يحدث  
نوعاً من الضغط على الفرد على مسابرة هذه الظاهرة على العموم أصبحت  
معترف بها كوضع اجتماعي . فالانتماء أصلاً ينبع من أن المجتمع الذي  
أمايشه يكفل لي ولغيري أكبر قدر من مساحة احتياجاتي - حالياً أو في  
المستقبل الممكن - والانتماء كما ذكرنا في البداية مظهر من مظاهر تماسك  
المجتمع أي هو أحد دعائم القوة الذاتية للمجتمعات والأمم وهو بهذا  
أحد مصادر أمنها .

فاني لمظهر آخر للتماسك : وهو وضوح العلاقات الاجتماعية  
واحترامها - والعلاقات الاجتماعية تعبر عن مواقف الأفراد من الآخرين  
وأسلوب أدائهم لأدوارهم ووظائفهم في المجتمع . فمن عندما تتناول  
العلاقة الاجتماعية بالتمحيص نجد أنها عبارة عن مظهر لتبادل الاحتياجات



المادية والمعنوية للامة أو المجتمع فأنا أو فى المجتمع حاجاته الأمن  
بصفة ضابط شرطة فعلاقتى بهذا المجتمع هى اتنى أكفل له الامن وهى  
فى نفس الوقت دورى ومظهر هذه العلاقة أذاتى لواجبى فأنا والمجتمع  
تبادل الاحتياجات هو أيضا يعطينى كل ما أحتاجه خارج نطاق دورى  
الى أوديه .

فالعلانة الاجتماعية ووضوحها يعنى وضوح الدور الاجتماعى  
والوضوح هنا يعنى الاهمية أو استيعاب وتقدير المجتمع لهذا العمل  
أو ذاك . ومادمنا ألتقنا على أن العمل أو الدور قد نشأ نلبية لحاجة  
المجتمع لنأجه فهنا نقول أن علاقات الاجتماعية الواضحة دعامة من  
دعائم تماسك المجتمع وبالتالي أساس من أسس الامن .

وتبادل المنافع والاحتياجات يستلزم التواصل بين الناس أو يتحقق  
معه وجود نوع من عملية الاتصال . وإذا كانت اللغة تعتبر حجر الزاوية  
فى عملية الاتصال إلا أن الملاحظ أنها فى بعض الأحيان والمرافق تعجز  
عن خلق النسيج المتلاحم من الأفراد فى الامة الواحدة والالما وقع  
فى تصورنا إمكان حدوث إنشقاق فى مجتمع أو شعب دولة واحدة يتكلم  
لغة واحدة .

فالإتصال مظهر علاقة تبادلية بين الناس تقوم على أساس من  
تحقيق صواالح ورغبات كل الناس الذين يعيشون على أرض الدولة . وهو  
بهذا المعنى يكون له دور وطيد فى خلق تماسكها سراء من جهة اللغة  
كدعامة أساسية له أم من هذه الجهة الأخرى .

والإتصال يقوم أيضا على وضوح الأدوار أو تحديد الأدوار للأفراد ووظائفهم - وهو مظهر من مظاهر تماسك المجتمعات - ومن المعروف أن هناك دافع معنوي يحكم الحياة الشعورية للإنسان وهو الدافع إلى اعتبار الذات أو إحترامها أو تقدير الآخرين - أو الحاجة إلى إعترافيهم - هذا ليس معناه إلا أن يعترف المجتمع بدور الإنسان في شبكة الاحتياجات - أي أن المجتمع يحفظ لهذا الإنسان قدره حق ولو كانت مهنته متواضعة فإذا قدرها المجتمع وأكد أهميتها يكون قد إحترمها وهذا مظهر آخر لتماسك المجتمع يبدو لنا أنه أن مبنى التماسك عبارة عن عملية لإشباع الاحتياجات أو الدوافع - فهذا جزء هام من دافع قوى يؤثر في حياة الإنسان فعن به الدافع للأمن .

فخرج من ذلك إلى أن تماسك المجتمعات مبنى أساساً على مدى ما يتحقق من خلال تلك المجتمعات من إحتياجات للبشر - وكما يقول فلاسفة السياسة - لا معنى للقبول بوجود مجتمع ما لم نحقق من خلال رغبات أفراد - وأن تحقيق الرغبات والاحتياجات المشتركة للأفراد يمثل المحيط الذي ينتظم عليه عقد الجماعة . فالمفهوم المعاصر للأمن مفهوم يشمل أو يفترض تحقق كل ما من شأنه أن يشعر الإنسان بالاستقرار .

# المبحث الأول

## الامن مطلب إنسان

الامن كفكرة وواقع - لصيق بالوجود الإنساني سواء كان ذلك وجود الفرد كفرد، أو المجتمع كمجموعة متوافقة من الأفراد .

وإذا كان الامر كذلك فإننا لندى معالجتنا لفلسفة الامن لا بد أن توجه إلى الإنسان - بما هو إنسان - لكي نخرج من خلاله على أساس لفكرة الامن ومنها نتخذ المنطلق إلى الامن كواقع، فإذا ما اقتربنا بالقدى الكافى من الإنسان سوف نلمح لأول وهلة أن الامن كتنقيض للخوف لغة ومعنى وواقعاً ، ههنا هام جداً فى حياة الإنسان التصورية النفسية والمادية البيولوجية والاجتماعية ، سوف نلمح على لغة طائفة العواطف ( الدافع إلى الامن ) كفوة مسيطرة ممكنة من جانب كبير ووثقة واسطة من حياة الإنسان كفرد والإنسان كمجتمع .

فالدافع إلى الامن بما هو معروف عنه كما تناوله كثرة من العلماء المحدثين له مظهران<sup>(١)</sup> احدهما ( مادى ) يتمثل فى تلك المظاهر المادية الملحوسة التى من شأن تدافرها أن تؤدى إلى إشباع حاجة الإنسان إلى سكن آمن مستقر ومورد ورق جار لا ينقطع ولا يتهدد كما يتمثل فى

---

(١) احمد عبد الميز - لامة - محاضرات فى علم النفس للرضى - كلية آداب القاهرة ١٩٦٦ ص ١٠ - ( مذكرات دراسية ) .

حاجة الفرد إلى أن يأمن شر الآخرين المحيطين به ( البيئة الإنسانية )  
وإن يأمن البيئة الطبيعية التي يحيا وسطها — أما المظهر الثاني ( المعنوي )  
يتمثل في حاجة الفرد إلى أن تعترف به البيئة الإنسانية المحيطة به وتقر  
بمساكنته ومنزله فيها وتعترف بدوره في محيط الجماعة وأهميته ذلك  
الدور — وهذا المظهر المعنوي النفسى يقترب بنا كثيراً من الدافع  
إلى اعتبار الذات أو الدافع إلى الاعتراف أو التقدير « وهو كما يعرفه  
هؤلاء النفس إحدى الدعائم الرئيسية في الحياة الشعورية للإنسان ويعزى  
إلى فقدان إشباعه طائفة من الظواهر النفسية المرضية ..

وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالدافع إلى الأمن فإذا نستطيع  
أن نرى فيه حاكماً مسيطراً على طائفة عامة من احتياجات الإنسان  
الضرورية حيوية بيولوجية أو نفسية معنوية فهو إلى جانب احتوائه  
للمظاهر السالفة الذكر التي تشبعها في الإنسان سلوكيات تدفعها دوافع  
ثانوية كثيرة — نقول إلى جانب احتوائه لطائفة من الدوافع الثانوية —  
نجد أنه بآثره السلبى — الشعور بالاحباط من الناحية الأمنية — مسيطر  
على طائفة ليست بأقلية من الدوافع الثانوية للإنسان ومن — حاجاته  
ورغباته وبذلك يحق لنا أن نضع الدافع إلى الأمن على قمة محركات  
السلوك الإنسانى أى على قمة الدوافع من هذه الزاوية ..

وإذا طرأنا إلى التحليل الوصفى لهذا الدافع لوجدنا أنه يتفرّد من  
دون الدوافع بالجمع بين كافة الخصائص التي نسبت للدوافع الإنسانية  
فهو دافع أولى بيولوجي عضوى وهو دافع نفسى كما أنه نظري يوجد  
( ٢ - الأمن القوي )



عند الأطفال حديثي العهد بالولادة - باستجابتهم للخوف من فقدان  
السند والأصوات العالية - كما أنه يكتسب في مظاهر عديدة له .

لذلك فإننا عندما نبدأ الحديث في فلسفة الأمن بالعودة إلى الإنسان  
الفرد نكون قد وصلنا إلى إحدى الركائز الأولية لهذه الفلسفة وهي  
أن منطلق الأمن ومنبعه هو الإنسان الفرد لأنه مطلب حيوي  
للإنسان كفرد .

ونحن لا ندهى بذلك أننا قد وصلنا إلى جذور قضيتنا هنا والتي  
هناك في مساحتها أجزاء تتطلب التحلية والوضوح ، وتلك هي قيمة الأمن  
بالنسبة للجماعة البشرية . فللأمن بوصفه دافع يتطلب الإشباع ومطلب  
حيوي للإنسان - قيمة عظمى في مجال الاجتماع البشري . فلقد تنازلت  
الدراسات والأبحاث في كثرة من العلوم الإنسانية آثار تلك الدوافع  
أو الحاجات أو المطالب على بنية الجماعة . وبيننا في هذا المجال ما تحدثنا  
به أبحاث ودراسات الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي من أنه لكي تنشأ  
جماعة ما فلا بد من قيام حاجات تتطلب الإرضاء فتعبر تلك الحاجات  
وثيقة الصلة بنشأة الجماعة بـل وبقاها أيضاً - ذلك لأن قيام تلك  
الحاجات يعد من العوامل الأساسية لانتظام بنية الجماعات<sup>(١)</sup> فالجماعة  
إذن تدور وجوداً وعدماً مع مدى ما تقدمه للأفراد من سد لاحتياجاتهم

---

(١) د. صلاح مخيمر / د. عبده ميخائيل - الدخول إلى علم النفس الاجتماعي -

الإنجلو المصرية القاهرة ١٩٦٨ ص ٧٤ ، ٧٥

وتحقيق لرغباتهم وإشباع لدوافعهم - وقريب من هذا ما صبر به الفيلسوف السياسي المعاصر هارولد لاسكى من أن تحقيق الرغبات والدوافع يعتبر المحيط الذى ينتظم عليه عقد الجماعة . . . وأنه لا معنى للقول بوجود مجتمع معين ما لم تكن حاجات ورغبات أفراده مشبعة من خلاله<sup>(١)</sup>. وأظهر ما يمكن رؤيته من علاقة إشباع الأمن ببنية الجماعة هو الصورة السلبية لذلك الإشباع - أى حالة اضطراب الشعور بالأمن ذلك الاضطراب الذى يشكل نوعا من الاحباط . فملاوة على أن هناك دلائله وثيقه بين الاحباط والشعور الممادى أو العدوان<sup>(٢)</sup> ، فإنه قد أوضحت الدراسات أن لاحاط الحاجات أو الرغبات أو الدوافع أثر على بنية المجتمع ومدى تماسكه وعلاقات الافراد بعضهم ببعض ، وذلك أمر طبيعى ومتوقع ، فإذا كان وجود الجماعة متراب على إشباع الحاجات أو الدوافع فإن عدم الإشباع لا بد وأن يكون له أثر سلبى ، وببدى ذلك الاثر فى مظاهر عدة نقصر حديثنا على أهمها .

(١) نفكك الجماعة : فكما زاد عدد الحاجات التى ترضيها الجماعة - والأمن كما رأينا على قمتها ومهيمن على مصاحه واسعه منها - كلما عظم حظ تلك الجماعة من الاستقرار والتماسك والترابط . وذلك أمر

---

(١) هارولد لاسكى - الدولة نظريا وعمليا - الجزء الأول ( رقم ٦١ )  
مجموعة اختراعات .

(٢) د . د - زاد البهى السيد - العدوان - دار الفكر العربى  
القاهرة ١٩٨٠ .

طبيعى فاقدر أجمع العلماء على أن أهم عوامل تماسك<sup>(١)</sup> الجماعة هو الشعور  
(بالانتماء) المتمثل فى إشباع الحاجة للانتماء وكذا (وحدة السلوك)  
أى توحده لدى الأفراد بمعنى تقارب أنماط السلوك بين الأفراد أو  
تطابقها. ثم (وحدة الأهداف) وهى معنى وجود قدر كبير من  
الحاجات الجماعية المشتركة بما يجعل منها أهدافا مشتركة وموحدة  
— كذلك فإن من عوامل التماسك فى المجتمع أن تكون (الأدوار  
الاجتماعية للأفراد محددة) وبارزة، والتحديد يعنى فى إحدى زواياه  
أن يعنى أفراد المجتمع قيمة الدور الذى تؤديه فئة أو طائفة بينة  
وأهمية هذا الدور ومدى مساهمته فى تحقيق أهدافها - وبذكرنا هذا  
العامل من عوامل التماسك بالمظهر المعنوى للدافع للأمن وهو  
إحساس الفرد بأن المجتمع يعطيه قدره - ويأتى فى نهاية هذه العوامل  
يسر (الاتصال) بين الأفراد وانعدام الحواجز - وهوامل التداخل  
فى شبكات العلاقات والاتصال بما يجعل التواصل بين الأفراد سلسا  
وتبادل والتوافق الفكرى والحضارى والثقافى فيما بينهم متدفقا  
ولا يجب أن نهمل قيمة ذلك الاتصال فى تكوين الروح العامة  
والرأى العام وغير ذلك من مظاهر التوحد والتماسك فى المجتمع -  
ولو تناولنا هذه العوامل الخمس بنظرة مربعة لوجدناها فى نهاية  
الامر ترتد إلى حاجات أو دوافع أو رغبات مشتركة للأفراد فى حالة

---

(١) د. انتصار يونس - السلوك الإنسانى - دار المعارف القاهرة ١٩٧٨

إشباع . وهذا ما يعطى الدليل على أن تماسك الجماعة مرهون بتحقق رغبات وحاجات ودوافع الأفراد .

(ب) توتر العلاقات الاجتماعية : والمعروف أن إحباط أى دافع يترتب عليه قسر من الانفعال يريد ويضعف تبعاً لقيمة ذلك الدافع بالنسبة للإنسان وتبعاً لقوة أضعف المائق الذى كرون الاحباط — واضطراب الأمن يترتب عليه شعور المجتمع بحرمانه من حاجة أساسية وهذا لا شك يؤدى إلى حالة جماعية من الاحباط المكون للانفعال والتوتر ، وهذان يطبعين العلاقات الاجتماعية بمسمة من التركز حول الذات فالفرد يبدأ فى التحايل من قيود المجتمع قيوداً بعد الآخر تبعاً لمدى صلة هذه القيود بأمنه ومدى ما يعكسه تحمله من ذلك القيد من أضرار للجماعة عليه - وخلاصة القول ان الانانية تملو سطح العلاقات الاجتماعية وهذا من شأنه أن يقطع وشاح ( الاتصال ) فيزداد تبعاً لذلك قدر التوتر فى العلاقات وقد يصل الأمر فى تصاعد التوتر إلى حد استخدام العنف للحصول على ما يشبع بعض الحاجات الأساسية كالدافع للأمن (١) . ويتجلى أثر تفكك المجتمع وتوتر العلاقات فى ذبول الحياة الاجتماعية وضعف قوى التقاليد والعرف التى تحكم

---

(١) يحضرنا هنا ذكر واقعة مصرية هى أحداث الخبز فى مدينة بيللا بمحافظه كفر الشيخ على أثر احتشام المواطنين إلتقادم للاحتشام بالأمن نتيجة تفشى أعمال مصابة ( زعبدسة والنطرى ) ونعنى بها تلك الحوادث التى استهدفت فى مركز الشرطة . ( المؤلف )



سلوك الأفراد كما يتعكس ذلك على الإبداع الفكري والفن فيقسم بالتساوي  
والفردية وهيو . المستوى والابتذال ، كما تتعثر الحياة الاقتصادية — .  
وتلك الصورة التي تنعدم فيها المشاعر والفعال المشتركة بين الأفراد  
لا تجعل لنا سبيلا في الإدعاء بوجود مجتمع بمعنى هذه الكلمة (١) .

بما تقدم نتجلى لنا الركيزة الأولى الثانية في فلسفة الأمن — من أنه  
محور هام في عملية التجمع البشري ( فهو مطلب جماعي إنساني ) .

---

(١) د. صلاح مغنيم وآخر — المدخل لعلم النفس الاجتماعي ( مرجع  
سابق ) ص ٩١ .

## المبحث الثاني

### المفهوم العام للأمن

الأمن مطلب إنساني للفرد والجماعة - مفرد من الفرد ومستند على الجماعة - فهو بالنسبة للإنسان الفرد له موقع شعوري مزيج الهوية - أولى تلك الهويتين تتمثل في أنه نوع من النزوع أو دافع ، وهو يبدو غير متلون بإيجاب أو سلب فلا هو مائل إلى الشعور كاحساس بالأمن ولا هو مفتقد في صورة إحساس بالخوف وهذا الوجه من هوية الأمن تهتم به الدراسات النفسية من كافة زواياه . يمكننا نحتاجه في فلسفة الأمن كبداً أولى يفسر لنا اندفاع الإنسان نحو أدايات سلوكية محددة أو إجراءات ، إذا ما تغيرت ظروف البيئة المحيطة به - إنسانية أو طبيعية أو حيوانية - فأوجدت حالة تهدده ، تلك هي الهوية الأولى للأمن الذي يفردة الفرد - الدافع للأمن - مصدر الشعور بالأمن والخوف ومصدر السلوك الإنساني الذي يدفع الخوف ويطلب الأمن ، لذلك هو كما قلنا ( محايد ) غير متلون بإيجاب أو سلب ، أما الهوية الثانية للأمن الذي يفرضه الإنسان - فهي ذلك الاحساس الذي يحضرك في شعور الفرد والذي نستطيع جميعاً أن نعبّر عنه ليس بطريقة مباشرة وإنما بإمكانات ذلك الإحساس على مجموعات سلوكية مختلفة الاتجاه - فإذا ما توافر الاحساس بالأمن شعرنا وسلكنا سلوكيات تدل المشاهدة على آمنون وإذا ما افتقدنا ذلك الإحساس تولدت عندها مشاعر وسلكنا مسالك

وإتخذنا إجراءات تستهدف إستبعاد ذلك الشعور بالنقص الأمن ، وإستجلاب حالة الشعور بتراقره ، وهذا يجعلنا نقرر ونحن مطمئنين أن الأصل في حياة الإنسان أنه آمن - وأمان الإنسان معناه توازنه شعوريا وواقعياً مع كافة للوجودات المحيطة ولكن موجودات البيئة لا تستقر أبداً في سكون فهي في حركة دائمة وهذه الحركة معرضة أن تتداخل مع حدود دائرة الاتزان الشعوري للفرد ، ذلك لأن حركة الحياة من شأنها أن تحدث إختلالاً في الظروف المحيطة بالإنسان وهذا الإختلاف قد يحدث إختلالاً في توازن حياة الفرد وهنا تبدو لنا قيمة الدوافع - ويعتبر منها الدافع للأمن - لأنها تتحرك في الفرد فتشعره بهذا الإختلال الذي يتجسد في ( هوية الأمن الثانية ) فيحس الإنسان بالخوف فيندفع نحو ما تعود أو ما تعلمه من أفعال تميل إليه إحساسه بالأمن مرة أخرى كما كان .

وحياة الإنسان على ما عبر به الفيلسوف الأمريكى المعاصر : جون ديوى عبارة عن سلسلة من فقدان ذلك التوازن واستعادته ومن خلال هذا التناغم المستمر تتكون خبرة الإنسان (١) . والكون كله في حركة سواء كانت حركة فيزيقية مسيرة بقوانين الطبيعة أم إرادية تسيرها قدرات الإنسان على طريق خبراته وعلومه المتراكمة ومواضعه مجتمعه ، والإنسان عندما يسكون في حالة ( شعور بالأمن ) فإن هذا الشعور ليس ( سكوناً ) إنما هو ( وجود ديناميكي ) متولد من حركة إرادية بدلها الإنسان بحثاً وراء استعادة التوازن ومنبع هذه الحركة

(١) جون ديوى - الفن خبرة ( ترجمه ذكرى إبراهيم ) - مؤسسة فرنكلين

(إمكان) أو نزوع) أشعلته (١) حركة خارجية تداخلت مع حياة الإنسان فأشعرت به بحلب في شعوره بالأمن . إذن فإن نراه من استقرار وخلود السكينة في الفرد أو المجتمع الأمن ليس في حقيقته حالة سكون إنما حالة أو وجود ديناميكي متفاعل أو في حركة دائمة لها نقطتين أحدهما كيانه أو هويته (شعور) والآخر هويته (سلوك) وإذا كان السلوك قد تكرر من قديم الزمن مع الإنسان لفهم الدافع للأمن في الإنسان باعتباره فطري فلا بد لهذا السلوك أن يترقى لدرجة (الخبرة) وما دام قد دخل في دائرة الخبرة اصطلاحنا على تسميته (إجراء) .

ولنتقدم لهدفنا من طريق آخر يريده وضوحاً فنحن إذا أمعنا للنظر في ذلك (الأمن الديناميكي) أو الوجود المتفاعل ذو الحركة الدائمة ، وجدنا أننا نتحدث عن شيء (شعر) به ، وهذا للشعور في واقع الأمر لم يقذف به في وعي وجوف الإنسان هكذا دفعة واحدة - إنما هو قد تولد نتيجة سلوك ، تحرك به الإنسان فأحدث هذا الشعور ، ونحن بالطبع لا ننوي أن ندخل في دائرة أيهما أسبق وجوداً فقد سبق تفسير هلاقة الإجماع - فالأمر الذي يعيننا ليس على النحو التالي فنقول أن في الإنسان (نزوع) إلى أن يعيش آمناً وهذا النزوع - أشبه بحارس يحس إحساس الإنسان بالأمن أو استدامه سكينته - هذا النزوع يتحرك في الإنسان إذا ما اهتز إحساسه بالأمن بفعل مؤثر يهدد أي مظهر من مظاهر أمنه مادية كانت أو معنوية ، وهذا الاهتزاز يدفع الإنسان إلى أن

---

(١) النزوع للأمن أشبه بمود الثقاب هو ليس النار لكن الحركة التي تحدثها فيه حكة بالمنعل تحوله إلى مبعث للنار (للزوال) .



إلى أن يسلك «سلوكاً» يستعيد به حالة الاحساس بالأمن... وهنا  
توقف لتسأل!

ما طبيعة ذلك النزوع؟ وهذا الاحساس؟ وذلك السلوك؟

ف نقول... أن ذلك النزوع هو (أمان بالقوة)<sup>(١)</sup> يتحول إلى  
إحساس أي (أمان أو أمن بالفعل) — نتيجة (إجراء) هو سلوك  
موجه تجاه المصدر المثير للخوف الذي أدخل بالتوازن الأمن لدى  
الإنسان أو الذي قد يكون من شأنه أن يؤدي إلى الإخلال بذلك  
التوازن، ونعود مرة أخرى إلى (النزوع) لنقول إنه تبعاً لماهيته فهو  
ماثل في وهي الإنسان ولكنه يظهر بصورة سلبية عندما يهدد أمنه أما  
الشعور بالأمن أو (الأمن بالفعل) فهو إحساس بالأمن المكفول  
المتوافر الذي تراكم في الشعور على أثر زوال مثير للخوف كنتيجة  
(للأجراء) الذي استهدف إزالة ذلك الخوف. وغنى الذكر أن نعيد  
إلى التصور أن (الأمن المكفول) هذا أو (حالة الأمن المستتب)  
هذه ليس هو الاحساس بزوال المخاوف بمفرده — وإلا لعدنا إلى

---

(١) الوجود بالقوة والوجود بالفعل — فوهين للوجود عند أرسطو يعبر  
الوجود بالقوة عن الوجود الافتراضي فهو أقرب للسورة الذهنية والوجود  
بالفعل وهو التحقق المادي للوجود والفرق بين (القوة) (والفعل) مثل الفرق  
بين النار في رأس عود التناوب وبين النار الناجمة فيه بعد حكه في المشعل  
(ومقارنه لتبسيط الحديد) .

شعور وجود (سكون) وهو تصور مستحيل - كذلك فهو ليس ذلك (الإجراء) لأن ماهيتهما مختلفة تماماً ومع ذلك فإننا نرى التلازم الدائم بين الاحساس بالأمن وبين الإجراء للأمن في كل حالة نرى فيها حالة الأمن (المكفول أو المستتب) والواقع أن هذا التلازم هو ما يعنيهنا بتعبيرنا السابق (الوجود الديناميكي) لأن تمة تفاعل مستمر بين الشعور بالأمن وإجراء الأمن سنأتي إليه تفصيلاً - لكن ما يعنيهنا الآن هو أن نبرز هذه الحقيقة أن (حالة الأمن المستتب) هي صورة مخلفة لكل الشعور بالأمن والإجراء بالأمن. وهي في الوقت نفسه هما الاثنين معاً فكان حالة الأمن المستتب هي (ما صدق) أو هي مستوى الوجود الواقعي المتحقق الذي نعبر عنه بثنائية فلسفة الأمن أن (الأمن شعور وإجراء) وعندما نقول ذلك نكون قد عبرنا عن المفهوم العام للأمن ونكون قد وصلنا إلى أساس فلسفتنا ذلك لارتباط هذه الثنائية (الأمن شعور وإجراء) بواقع مركبة أعمال الأمن المتحققة في الثابتة الشهيرة بمقولي الأمن (المنع والضبط) فالمنع وثيق الصلة بالشعور وهو وإن كان إجراء إلا أنه موجه بالدرجة الأولى لأحداث الشعور بالأمن بل وحصاده الأول إحساس بالطمأنينة، والضبط ملاحق لا هنزاز الشعور بالأمن فهو بالدرجة الأولى إجراء وموجه إلى فعل ضار بالمجتمع أكثر من توجيهه لأحداث الشعور بالأمن لأنه في كثير من الظروف قد يتم الضبط ويبقى الشعور في تأرجحه فأنذا للأمن حتى يأتي إجراء المنع فيقرر قراره.

وهنأما نريد أن نضع للمفهوم العام للأمن تعريفاً أو أقل تفسيراً  
أو تحديداً مختصراً نقول أنه ليس إلا وصفاً لحالة مجتمع تسوده الطمأنينة  
مجتمع قد حصل أفرادُه على قدر كافٍ من الإشباع لدافع الأمن فهو  
مجتمع شعر أفرادُه بالأمن نتيجة إجراء إتخاذوه وجهد بذلوه أدى بهم  
إلى استعادة حالة التوازن الأمني؛

## المبحث الثالث

### الأمن وشعور وإجراء

بعد ما تقدم من شرح نستطيع أن نتطرق بحرية أكثر لأن قواعدنا قد ثبتت ورسخت — لنقول أن المفهوم العام للأمن تعبير عن تلازم الأمن الشعوري والأمن الإجرائي — تلازماً يبدو عندما نصل إلى تحليل العلاقة المتبادلة بينهما .

فالأمن الشعوري : هو ذلك الوجه من الأمن الذي يفرزه الفرد ويتحقق في شعوره وقد عرفنا من قبل بأنه إحساس الفرد والجماعة الإثنية بإشباع دوافعها المادية والمعنوية وعلى فاعها الدافع للأمن<sup>(١)</sup> .

ونحن لا نريد أن نكرر ما سبق أن تحدثنا عنه من سيطرة الدافع للأمن على كافة الدوافع وبالتالي فإن إشباع أى دافع يؤدي إلى إشباع الدافع للأمن لأنها معظمها من مكوناته . والأمن الشعوري هلامى الطبيعة لا يسهل الإمساك به أو حصره — ويتبدى في وضوح في حالته السلبية حيث يصعب دلي المختصين قياسه في حالته الإيجابية أى حالة توافره — أما الحالة السلبية حالة افتقاده فإن قياسها يتم بعد عدة طرق أوضحها

---

(١) محمد عبد الكريم نافع — أمن الدولة المصرية — مطبعة كلية الشرطة — القاهرة ١٩٨١، الطبعة السادسة .



أثر إنقاده على المجتمع والفرد — كما سبق أن أوضحنا — وما يربط  
الإحصاء الجنائي بما يعطيه لنا من مؤشرات غير دقيقة عن مدى  
إضطرابه<sup>(١)</sup>.

والأمن الشعورى خصائص بوصف بها نحملها فيما يلي :

#### (١) التطور :

فهو شعور — لذا فهو يتطور بتطور الحياة الشعورية للفرد والجماعة  
من الطفولة للشيخوخة ومن البداوة إلى الحضارة ومن زمان لزمان —  
والتطور في الشعور ينصب على أسلوب الإستجابة والتعبير منه كما ينصب  
أيضاً على كونه ونوعه .

#### (ب) الذاتية :

فهو نابع من الفرد بوصفه إنساناً يختلف في تكوينه ومشاعره  
وتراكباته النفسية عن الآخرين فهو إنطباع شعورى وكل إنطباع يتسم  
بالذانية .

#### (ج) النظرية :

الإحساس بالخوف فطرى وكما هو معروف بمستوى البديهيات الآن  
في علم النفس أن العاقل الحديث الولادة تبدو عليه التغيرات الفسيولوجية  
المصاحبة للإنفعال إذا ما تعرض لثقلان السند أو الصوت العالى المفاجيء .  
وهذا دليل على أن الشعور بالخوف وتفهمه ( الأمن ) شعور فطرى فى

---

(١) محمد عبد الكريم نافع — الأمن القومى — الجزء الأول — دار الشعب

الإنسان لم يتعلمه . والفطرة هنا كخصيصة لا تتعارض مع التطور .

والآن الاجرائي :

هو ذلك الوجه من الأمن الذي تقوم على توافره الجماعات لأنه مصدر إشباع حاجاتهم الأمنية لذلك قد عبرنا عنه فيما سبق بأنه مسند غي من الجماعة أي أنها تحتاج إحتياج وجود وعدم وتمسك به فهو إحتياج إيجابي تقوم الجماعة فيه باستحضار ذلك الإجراء الذي يحفظ وجودها بإشباعه لرغباتها وحاجاتها الأمنية لذلك فإنه يعرف بأنه الجهد المنظم الذي يصدر عن المجتمع لإشباع دوافع أفراده أو لرد العدوان عنهم أو من كيان الجماعة ككل وتضطلع به قيادة الجماعة في حدود مواضعها<sup>(١)</sup>

وفي هذا التعريف نقطتان جديرتان بالتعقيب عليهما .

الأولى :

أنه جهد يصدر عن المجتمع وهذه إشارة إلى أن الأصل في إجراء الأمن أنة مسئولية جماعية لا يقتصر إسنادها إلى جهاز من أجهزة الدولة بل أنه واجب على كل فرد أن يأخذ نصيبه في عملية حفظ الأمن وأن كانت القيادة أو السلطة مسؤولة مباشرة إلا أن ذلك لا يعني الجماهير من واجبها لأنها في تناوُلها تؤكد كثرة من المعاني أساسها الإلتواء إلى المجتمع الذي يدفع الفرد للمحافظة على ذلك المجتمع بالمشاركة في عملية إشباع حاجة أساسية من حاجاته وبالتالي المشاركة في الحفاظ على تماسكة بل ووجوده .

---

( ١ ) محمد عبد الكريم - أمن الدولة المصرية - مرجع سابق ( ص ٢١ )

### الثالثة :

هي أن إطار ذلك الجهد المنظم لا يقف عند حدود القانون فقط الذي يرسم أساليب حماية الأمن عن طريق تنظيم الضبط القضائي بأهدافها الضبط والمنع . إنما يمتد ذلك الإطار لتكون حدوده هي حدود قيم وتقاليده وأعراف المجتمع أي ما تواضع المجتمع عليه من قواعد أخلاق وقيم متوارثة وقيم دينية وحضارية كل هذا لا شك يشكل إطاراً أوسع بكثير من إطار القانون وأن كان لا يتدخل بطريق مباشر في تنظيم عملية الأمن الإجرائي إلا أنه يحكمها في نطاق أداء العمل الشرطي في إطار السلطة التقديرية — تلك السلطة التي يقف دونها القانون لا يستطيع أن يدلف إليها إلا من خلال النصف في استعمالها — نقول هذه السلطة التقديرية في واقع أمرها وهي بطبيعتها تغطي غالبية عملية الضبط الإداري محكومة تماماً بمواضعات المجتمع من قيم وقواعد أخلاق وتقاليده وغير ذلك وهذا جانب آخر في فلسفة الأمن يبين لنا أنها ترتبط بأرض الواقع وإنها بعيدة عن أن تكون ترفاً عقلياً .

والأمن الإجرائي خصائص يوصف بها فحملها فيما يلي : —

#### (١) الثبات :

فالإجراء سلوك مجتمعي تواتر بإطـراد حتى استقر في شكله نتيجة نجاحه في جلب التوازن الأمني حتى يصبح في شكله قواعد إجرائية بل وفوائين ولوائح — وكل هذه الأشكال لا بد لها من أن تكسب بدرجة عالية من الثبات وإن كانت ظروف المجتمعات تتعرض في بعض الجوانب

التغير بما يحمل تلك المجتمعات تعيد النظر في جوانب من تلك الإجراءات  
لذلك فهو ثبات نسبي وليس مطلقاً .

(ب) اوضوعية والتجريد :

وما دمتنا قد وصلنا إلى أن الإجراء قاعدة سلوكية أو إجرائية فلا بد  
أنها تكون في شكل قالب عام ولا بد أن تتصف بما تتصف به القواعد  
والقوانين والإجرائية من موضوعية وتجريد .

(ج) الاكتساب :

هذا الإجراء الذي تواتر بإطراد في شكل واحد حتى استقر ،  
لا بد أنه لم يثبت من فراغ ولم يظهر في ذلك الشكل من المرة الأولى  
فقد يبحث الإنسان في بداية تعرفه بالبيئة عن طرائق يشبع بها دوافعه فلا  
يهتدى إليها من أول محاربة فيكرس المحاولات المرة تلو الأخرى  
حتى يهتدى إلى الطريقة التي يشبع بها تلك الدوافع وقد تكون في أول  
إعتدائه إليها مجلبة للمشقة وامكنه مع الوقت يدخل عليها من التعديلات  
ما يجعلها تحتاج للجهود الأقل وهو بذلك يكتسب خبرات في طريقة  
الذي يسلكه . فالإجراء لا بد وأن يكون مكتسباً لا يهتدى إليه بالفطرة .

العلاقة بين الأمن الشعوري والأمن الاجرائي :

بعد أن استعرضنا كلا المفهومين وحدودهما وبيننا خصائصهما حق  
طيننا إنكسالا لهذا الموقف الفلسفي أن نوضح روابط العلاقة بينهما وقد  
مررنا كثيراً خلال الحديث عنهما بما أشار إلى أن ثمة علاقة وطيدة  
بينهما عبرنا عنها نارة بالنلادوم وأخرى بالتكامل وثالثة بأنه لا يمكن  
( ٢٢ - الأمن القومي )



تصور أحدهما دون الآخر لكن ذلك لا يكفي لكي يوضح نوعية الرابطة والاثار المترتبة عليها في كليهما .

والواقع أن العلاقة بين الأمن الشعوري والأمن الاجرائي هي علاقة من ذلك النوع الذي يسميه المنطقة علاقة ذات اتجاهين فهي علاقة بباداية زاهما من أى زاوية نقف امامها وتتفرع على ثلاثة زوايا :

#### ( ١ ) علاقة التلازم في النشأة :

وهذا الجانب يعطى صورة صحيحة للعلاقة الدائرة او ذات الاتجاهين فهناك تلازم بين كلا الامنين من حيث النشأة إذ يعتبر الأمن الشعوري سبباً في إيجاد الأمن الاجرائي وهو في نفس الوقت ايضاً نتيجة له لولا الحاجة إلى العيش في أمان مبرز الإجراء للوجود ولولا الإجراء ما كان الشعور بالأمن ، وكذلك الحال بالنسبة للأمن الاجرائي هو نتيجة وسبب للأمن الشعوري أى أن كلاهما يدور وجوداً وعدماً مع الآخر .

#### ( ب ) علاقة التأثير التكملي المتبادلي :

ومضمون هذه العلاقة أن التلازم والتكامل بينهما ( الشعور والإجراء ) يحتم أن يكونا في إطار توازن محسوب بما يؤدي في النهاية إلى تحقق المفهوم العام للأمن أى تحقق الاستتباب الامنى . وذلك التوازن ليس توازناً كميًا بالمعنى المطلقة المتداولة بمعنى ان أى زيادة في الكم في إحدى كفتي الميزان يمكن أن تعادلها زيادة في الكفة الأخرى - لا - إنما هو توازن ( ذو قيسة حدية ) بمعنى أنه يحدث التوازن بالزيادة أو النقص في أحدهما حسب زيادة أو نقص الآخر

إلى قيمة معينة فيختل التوازن وهذا أمر واجع للطبيعة البشرية . فلا يتصورن أحد أنه عندما يصاب الشعور بالأمن بالاضطراب يكون الحل دائما هو زيادة التدابير فإن ( القيمة الحدية ) التي تحكم هذه العلاقة الكمية تقف دون الاطراد في زيادة الحكم . ذلك أنه من الملبوس واقعا أن زيادة التدابير أصيب الشعور بالأمن بنوع من الاضطراب فعندما يستيقظ أبناء حي أو منطقة معينة في الصباح ليفاجأوا بقوات من الشرطة تحول الحي في صورة أكثر مما اعتادوه فنداء يثور التساؤل عما حدث ، ماذا حدث ؟ هذا التساؤل بذاته دلالة على أن الشعور بالأمن قد اهتز في النفوس وسوف يظل هذا الاهتزاز في تأرجحه حتى يصل المواطنون إلى أن هذا الإجراء مناسب للحالة التي اتخذ من أجلها ومرجع هذه المناسبة - وليس هو الحظ ذاتي المعيار متشعب الرواسب والتراكبات والاتجاهات لدى الأفراد والصورة العكسية لهذا الوضع لا تحتاج لتدليل فقله أو ضعف التدبير عن المعتاد يهز الشعور بالأمن - والحال كذلك بالنسبة للأمن الشعوري - فاضطراب الأمن الشعوري ينعكس بصورة سلبية على إجراء الأمن وأحداث بيلا وغيرها مما أطلق عليه لفترة ما ( الأحداث المؤسفة ) تقف وراءها هذه العلاقة الخفية للتأثير العكسي المتبادل بين الشعور والإجراء - فعندما يشعر مواطنوا بيلا بضعف قدرات الشرطة من مواجهة المجرمين الذين يروعون أنهم كان الإنعكاس التلقائي لا يحكمه منطق بل على عكس المنطق لأنهم إحتدوا على الشرطة التي من المفروض أن تتلقى منهم .

(ج) علاقة التكامل الجدلي ( التكامل الديالكتيكي ) :

حالة الأمن المستتب والتي تعبر عنها بالمفهوم العام للأمن هي حالة ناشئة من تكامل بين الأمن الشعوري والأمن الإجرائي ذلك التكامل الذي تحكمه علاقتنا تلازم النشأة والتأثير الـكـي المتبادل . والأمن المستتب كما بينا من قبل شيء يختلف في ماهيته وهويته عن الأمن الشعوري لكنه يحمل بعض ملامحه فهو مكون ثالث أو مركب منهما - ولكن إذا تمنا في خصائص الأمن الشعوري وجدناهما تتناقض تماماً مع خصائص الأمن الإجرائي فالأمن الشعوري متطور ، ذاتي ، فطري بينما الأمن الإجرائي ثابت ، موضوعي ؛ مكتسب فهما تتناقض مع خصائص الأولى الثلاثة تتناقض مع خصائص الثاني ومع ذلك ثمة علاقتان تربطاهما في تلازم وتأثير متبادل كما إننا لانعثر على أي منهما منفصل عن الآخر فندفن نجدهما دائماً في هذه الصورة من التكامل . وهذا النوع من العلاقة بين الضدين وما يترتب عن تلازم وقوعهما من نشأة مركب ثالث قد عرف باسم الجدلي أو الديالكتيك لذلك نطلق على هذه العلاقة (علاقة التكامل الجدلي أو التكامل الديالكتيكي) .

## الفصل الثاني

### الجدور الاجتماعية للامن القومي

- **المفهوم :** الأمن القومي غاية المجتمع البشرى .
- **المبحث الأول :** الأمن القومي في المجتمع شبه البدائي .
- **المبحث الثاني :** الأمن القومي في دراسات المجتمع .



## (الامن القومى غاية المجتمع البشرى)

تمهيد :

ليست فكرة الامن القومى فكرة مستحدثة أو طارئة على المجتمعات البشرية ، ولكنها قديمة قدم الاجتماع البشرى .

وهى إن لم تظهر بكامل مساحتها التى نعيشها اليوم ونضرب فى جنباتها دارسين ومحللين إلا أنها كانت موجودة فى كل وحدة اجتماعية بشرية بصورة أو بأخرى .

ذلك أن فكرة الامن القومى تقوم على قاعدة توازج بين الفرد والمجتمع وأبسط تعريف قدم به الباحثون الامن القومى هو أنه دامن الوطن وأمن المواطن ، ،

ولا شك أن الإنسان لم يوجد قط فى حالة منفردة أى أن الفرد الإنسانى لم يمش بمفرده لفترة ما من الزمن فالاديان السماوية تدلنا على أن أول تجربة عاشها الانسان فى شخص آدم لم يكن فيها بمفرده وإنما كانت زوجته معه ومع ان هناك بعض النداءات الخافتة تحاول أن تصور فترة التفرد التى عاشها ( إنسان ما ) فى حالة إنفرادية دون مجتمع إلا أن الغالبية العظمى من فلاسفة السياسة وعلماء الاجتماع يؤكدون أن هذه الحالة ليست الاصل فى طبيعة الحياة الانسانية .

ويرهن الفيلسوف ديفيد هيوم على أن الفرض الذاهب إلى أن الحالة الاولى للجنس البشرى هى حالة عزلة الفرد وإنطوائه لا تعدو

كونها مجرد طارئ سريع لا يلبث أن يزول ليعود الإنسان إلى المجتمع . ذلك أن حاجات الإنسان تتخطى نخطياً بعيد المدى حاجات أى حيوان آخر . والبسم الوحيد لهذا هو تشكيل المجتمع - فالإنسان قادر بالمجتمع وحده على أن ينطى ثقافته ويقهر ضعفه ويتغلب على صائر أنواع الحيوان<sup>(١)</sup> .

فالإنسان بخلاف الكائنات جميعاً يخرج إلى الحياة ضعيفاً غير قادر على مواجهة متطلباتها وليس أدل على ذلك من أن أطول فترة للحضانه فى الثدييات قاطبة هى فترة حضانه الإنسان التى تطول إلى ما يتراوح بين سنتين إلى أربع . بل إن الحياة المعقدة التى نعيشها تسحب من الحضانه إلى أضعاف هذا الرقم . فحينما يولد الإنسان لا يكون إلا كائناتاً حياً معدوم القدرة على مواصلة الحياة خال تماماً من كل مهارة أو قدرة تعينه على الإستمرار فى الحياة أو الدفاع عن نفسه أو حتى التعبير عن ذاته . فهو يحتاج للكبار لكي يكملوا له متطلباته الأساسية التى تحفظ عليه سلامة بدنه وإكى يلقنوه تجاربهم ولغتهم وعاداتهم . وخلال سنوات طويلة يتدرب الفرد لينمى قدراته ويكتسب بيظه مهاراته الإنسانية واحدة بعد الأخرى وعن طريق هذا التدريب الدائب المستمر يأخذ الإنسان طابعه الإجتماعى المسمى بالشخصية فينمىها على مراحل حتى يصل إلى أقصى ما يقدر له من نضج وذلك هى ما يعرف بعملية التنشئة

---

(١) ، كتور - محمد فتحى الشنيطى - النظرية السياسية عند هيوم - دار

الإجتماعية (١) التي يتحول خلالها الإنسان من كائن بيولوجي إلى كائن إجتماعي

الإنسان إذن فرد ومجتمع — والأمن كما أسلفنا لصيق بالوجود  
الإنساني بل هو متداخل مع حياة الإنسان فرداً ومجتمعاً في نسيج متماسك  
وهو كما ذهبنا من قبل إفراد يفرضه الإنسان الفرد ليصبح حاجة أساسية  
ومطلباً له وللمجتمع .

لذلك ليس بغريب أن نجد المعنى المعاصر للأمن القومي كامن للوطن  
وأمن المواطن متوافر بصورة أو بأخرى في الحياة البشرية منذ البداوة  
إلى الحضارة .

---

(١) عبد النعم هاشم — عدلى سليمان — الجماعات والاشعة الإجتماعية — مكتبة  
القاهرة الحديثة للقاهرة ١٩٦٠ ص ٨ .

## المبحث الأول

### الأمن القومي في المجتمع شبه البشري

لأننا فيما سبق إن أن كافة الدراسات التي تناولت حياة الإنسان سواء كانت إجتماعية أو اتروبولوجية<sup>(١)</sup> أو فلسفية لم تستطيع أن تقبل تصور وجود للإنسان في حالة تفرد .

وأبسط ما يمكن تصوره من المجتمع البشري هو أصغر الوحدات الاجتماعية وهي الأسرة . ولقد حدد شكل الحياة على الأرض طبيعة الحياة في هذه النواة الأولى للمجتمع ورسم لها خطاً سارت عليه في بدايتها ثم تطورت بها خبرة الإنسان شيئاً فشيئاً .

فالإنسان في حياته الأولى لم يكن يعرف الاستقرار في مكان معين فقد كان دائم التجول بحثاً عن الصيد والطعام وكان الرجل ( الأب ) يترك الزوجة والأولاد وينغيب عنهم بالأسهر تطول وتقصر حسب ظروفه وإمكاناته في الصيد ، وكان كلا الطرفين - الرجل من جانب والأسرة من جانب آخر - يتعرض خلال هذه الفترة للخوف والاضطراب ، ولا شك أن مصدر الخوف الرئيسي في تلك الحقبة كان

---

(١) الاتروبولوجيا - هي علم الإنسان تدرس أجناس البشر وأجسامهم ومجتمعاتهم ووسائل إنصالحهم وإنتاجهم وعلاقاتهم الاجتماعية . ( دكتور عاطف وصفي - الاتروبولوجيا الاجتماعية - دار المعارف ١٩٦١ ص ٢٤٦ ) .



ظواهر طبيعية لا يدري الانسان لها منشأ ولا سبباً . والبيئة الانسانية في تلك الاحقاب كانت متوردة على إهتمامات لم تكن تحمل للتصادم بين البشر مدخلا فالكمل يبحث عن صيد بعيداً أو قريباً عن الآخرين وليس ثمة ما يدعو للصراع إلا ما ندر - فالطبيعة كانت هي المصدر الاساسي للرعب والخوف - والانسان إزاء ظواهرها لم يكن يملك تفسيراً إلا أن يردّها إلى القوى الغيبية القوية التي عرفها أبو البشر ومن بعده عن يقين ثم ما رحلت إن ازوت في قاع النسيان تظل على الانسان في حالة حيرة الكلى أمام القوى الخارقة فهو يغزو هذه الظواهر الطاغية إلى الغضب وإلى الشر وإلى الخطيئة فيتضرع للإله أن يرفع عنه هذا الخطر - ولما طال الزمن وإمتد الأمد بالانسان واستغرق في سعيه وراء قوته، ضل ونسى ولكن فكرة الاله الخالق القادر ترسبت مخوشة في أحماق اللاشعور عنده كطيف . وبقي على سطح الشعور الارتباط الشرطي بين الخطر والرعب وبين الخطيئة والشر لذلك ارتبط معنى الأمن بمعنى القداسة بل أصبح مختلطاً به بدرجة لا يسهل معها فصلهما .

فكرة الأمن بالمعنى الذي نستوعبه اليوم نجدّها متخالطة في تلك الحقب البعيدة بفكرة التقديس ومتمثلة فيها .

ولكن الانسان لم يستمر في حياة التجول هكذا فقد كان لا بد له في يوم من الأيام أن يقر له قرار وكان هذا الاستقرار مرتبطاً بآكثاف، للزراعة وإستئناسه للحيون وظهور نزعة التملك لديه - وهنا بدأ طور جديد في حدود مسئوليات الأمن للرجل فنجد أنّه قد أصبح مطالباً

بالدفاع عن أشياء استحدثت بالنسبة له وأصبحت تشكل قيمة في حياته الجديدة فلم تعد مسئوليته الأمنية تنتهى عند حدود بدنه أو أبدان زوجته وأولاده إنما امتدت إلى ما يمتلك — وكما يقول جان جاك روسو في رسالته المعنونة (عدم المساواة) ان بنور الشر قد نبتت عندما أحاط إنسان ما قطعة من الأرض بسياج من الحجر أو الشوك وقال هذه ملكي وأئن كان تعبير روسوفيه شيء من المبالغة حينها وصف ذلك الانسان بأنه مؤسس كل حكومة جائزة<sup>(١)</sup> فإن ما يعنينا هنا هو أن مسئولية الانسان قد إزدادت مساحتها وإزداد معها نطاق الأمن ومفهومه وإجراءاته .

فع الاستقرار اذن بدأ شكل المجتمع الانساني يختلف وإن بدأ مجتمعا صغير الحجم يعرف أفرادَه بعضهم البعض ويتمتع بشعور قوى بالتماسك ويعيش في عزلة أو شبه عزلة والمعرفة فيه متساوية في كافة النواحي وال رغبات والحاجات النفسية والمادية متوحدة والخبرات متعادلة والافراد متعاورون في الحصول على الطعام وتوفير المأوى والدفاع عن المجتمع أو عن أى فرد منه . ودوافع العمل تلقائيا من التقاليد .

(١) هنرى توماس ترجمة متري أمين - أعلام اللاسلطة كيف تفهمهم -

مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر - القاهرة / نيويورك ١٩٦٤ ص ٢٥٤ .

(٢) دكتور محمد طلعت عيسى - الاعتراكية العربية والاعتراكية العالمية -

دار ومطابع النعب - القاهرة ١٩٦٥ ص ٢٢٦ .

والشعور بالمسئولية قائم على أساس مركز الفرد في المجتمع أو على أساس من علاقات قرايبه أو إعتبارات دينية أو أخلاقية<sup>(١)</sup>.

وفكرة الأمن هنا تطل علينا من خلال عمليات الضبط الإجتماعى أو الرقابة الإجتماعية ، وينشأ الشعور بالخطأ والصواب من جذور لا شعورية جماعية لذلك نراه شعوراً قوياً جارفاً ذو جبرية وغير خاضع لمنطق الفرد .

والنظام الأساسى الذى يربط أفراد المجتمع معاً هو النظام الأخلاقى أى القائم على أساس مفاهيم أخلاقية خاصة بمبادئ الواجب والخير والقوى الطيبة ومصلحة الجماعة حسب فهم كل مجتمع - وتكون تلك المفاهيم أقوى من المفاهيم القائمة على أساس المصلحة الشخصية والماديات<sup>(٢)</sup> .

فالقواعد التى تحكم المجتمع تنبثق تدريجياً من التجربة والآلة وتنمو وتتطور ، لاحظ أن من مصلحتى أن أترك للآخرين ما يملكون على أن يترك الآخرون لى ما أملك إذ يرون أن من مصلحتهم أن يسلوكوا مثل ما أسلك<sup>(٣)</sup> .

---

(١) د. عاطف وصطفى - الاتروبولوجيا الاجتماعية (مرجع سابق) (ص ٩٢) .

(٢) د. عاطف وصطفى - المرجع السابق (ص ٩٤) .

(٣) د محمد تقي الخنيطى - النظرية السيامية عند هيرم (مرجع سابق) (ص ٩١) .

ونلاحظ. مما سبق أن ذلك النوع من المجتمعات يتمتع بقوى ضبط  
وهيبة تسحق شخصية الفرد عن طرأية تحت إتناعه بمواضع مجتمعه  
أله غير وخوفه من القوى الطبيعية وهذا الخشوع والتسليم الجبرى ليس  
إلا إستجابة لدافع الأمن الذى يسيطر على حياة الإنسان .

والفرد فى ظل هذا النظام - كما الحنا من قبل - لا يجد تناقضاً  
مع الفرد الآخر بما يدفعه إلى العدوان عليه فالكل متماثل متشابه والتعاون  
سمة المجتمع . وهو لا يهدف إلى حماية مصالحه الشخصية لأن شخصيته  
ذائبة فى المجتمع غير بارزة ولا ظاهرة ولكنها فقط تتبلور فى مركزه  
من الجماعة والحكم على هذا المركز فى يد الغير لذلك لم تكن الجريمة التى  
تستهدف الفرد حينئذ ظاهرة تذكر وعلى ذلك فقد كان العقاب عليها  
شديداً جداً .

تلك هى بذور فكرة الأمن بوجه عام فى المجتمع شبه البدائى لكن  
الامر يزداد وضوحاً يتعارفنا إلى الاشكال المورفولوجيه<sup>(١)</sup> بما ياقى  
المزبد من الضوء .

وفى المجتمع شبه البدائى تتحدد الصور المورفولوجيه فى ثلاث  
صورة :

١ - الامرة : ومنها الامرة الامية ( دعامتها الام ) والزواجية  
والاخوية .

---

(١) يقصد بالأشكال المورفولوجية - أنماط الوحدات الاجتماعية التى يتكون  
منها المجتمع واتى يرمى إليها .



- ٢ - العشيرة : وتتكون من عدة أسر تربطها صلة قرابيه .  
٣ - القبيلة : وتتكون من عدة عشائر غالباً ما توجد بينها صلة قرابيه أو رابطة طوطمية خرافية كأنحدار القبيلة من سلالة حيوان أو أكثر أو إنسان خارق للعادة .

#### أولاً : الأمن في الأسرة :

يعرف مبردوك الأسرة بأنها جماعة إجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون إقتصادي ووظيفة تكاثرية ويوجد بين اثنين من أعضائها حل الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع .

والأسرة وظائف شائعة في كل المجتمعات على اختلاف تحضرها وهي الوظيفة الجنسية والوظيفة الاقتصادية والوظيفة التكاثرية والوظيفة التربوية لأن الأبناء عن طريق هذه الوظيفة يلتقي مع أول محددات حرياته الفطرية وأول إرضاء لأمته الشعوري ، وذلك أن الأسرة — كأول بيئة إجتماعية للإنسان — تقوم من خلال عمليات التنظييع أو التنشئة بوضع مستويات سلوكية متدرجة تتوقع من الطفل أن يتبعها خلال مراحل نموه المختلفة وتشجعه على بلوغها . وتوضح له القيم والاحكام والمقاييس التي تعينه على إدراك موقفه قريباً أو بعداً من الأوضاع السليمة<sup>(١)</sup> في المجتمع وهي بذلك تعطيه الفرصة الأولى للتوافق والتوازن مع البيئة الانسانية والحيوانية بل والطبيعية أيضاً — وبمعنى

---

(١) عبد النعم هاشم وعدلى سليمان — الجماعات ... (مرجع سابق)

آخر هي تفرس فيه بذور الاحساس بالحاجة إلى التوازن مع تلك البيئات الثلاثة وهي بذلك تضع حجر الأساس للأمن بمفهومه العام لدى الانسان. ففي محيط الاسرة يتعلم الانسان مستلزمات الحياة الجماعية بتزوده بمختلف المهارات وأسابيب السلوك ليصبح قادراً على شق طريقه وسط المجتمع في أمان وتوافق وتكيف. وإذا كانت الاسرة المعاصرة تمارس هذه الوظائف فلا شك انها كانت موجودة ايضاً في المجتمع شبه البدائي ولكن بفارقين اولهما ان الاسرة المعاصرة وهي تمارس هذه الوظائف تجد اجهزة اخرى في المجتمع تساعد باليد الخفية بينما الاسرة البدائية كانت هي المصدر الوحيد لهذه التثقيف والمنزل المنفرد الذي يرشف منه الانسان آخر جراحاته وهو يستعد لملاقاة المجتمع — رثاني تلك الفوارق ان الاسرة المعاصرة تبذر البذور وترك الفرد بعد إنتهاء مرحلة التربية لباتي نتيجة سلوكه بينما الاسرة في المجتمع شبه البدائي قد ربطت مصير الفرد فيها بها في صورة ابدية ضاغطة تلاحقه بالعقاب وتظل ضاغطة عليه ساحقه شخصيته ويظهر لنا ذلك من مناجاة عجوز هندي احمر من قبيلة يومو بكاليفورنيا فيقول: الرجل لا شيء فهو بدون امرته يصبح اقل اهمية من بقه تافهة ل اقل من بصقة ... إذا كان الرجل بدون اهل فلن توافق امرأة على الزواج منه ، سيصبح افقر من طفل حديث الولادة وحتى افقر من دودة . اما عند الرجل الأبيض فالامرة ليست بتلك الاهمية حيث يقوم البوايس والجيش بحماية الفرد ... اما هنا فنرم الاسرة بكل تلك الاعمال (١).

---

(1) Angisky, AN Indian Soliloquy, The American Journal of Sociology, Vol. 46 1940 P. 44.

لأنه : الأمن في العشيرة : ( Clan ) :

العشيرة وحدة إجتماعية تعتبر إمتداد للأسرة وتميز بتسلسل قرابي معين ( أبوي - قائم على القرابة الأبوية ) أو ( أمي قائم على القرابة الأمية ) يفرع عنه عشيرة الحال ) ويتفق هذا التسلسل مع نظام سكني خاص .

ويختلف حجم العشيرة من مكان لآخر فقد يكبر حجمها فتشمل المجتمع المحلي كله فتصبح وحدة سياسة وقد يصغر حجمها فتشتمل على جزء من ذلك المجتمع .

وتقوم العشيرة بعدة وظائف إجتماعية منها التضامن الإجتماعي في مساعدة من يحتاج إلى العون وترتب على هذا التضامن شعور الفرد بالأمن والاستقرار بصورة أقوى مما يشعر به الفرد في كنف الأسرة بسبب أن العشيرة أكبر حجماً وأوفر قوة .

وثمة وظيفة أخرى أكثر أهمية تضطلع بها العشيرة ونعني بها حفظ الأمن الداخل والخارجي - وتتسع رقعة هذه الوظيفة وطبقتها ليظهر لنا من خلالها بوضوح وجللاء أصول الأمن القومي متبدية من أمن الفرد والجماعة أي أمن الوطن والمواطن .

ورئيس العشيرة أو شيخها وأعوانه يقومون بالإشراف على تطبيق الأعراف والتقاليد المتوارثة كذلك يشرفون على تنفيذ العقاب لمن يخالف تلك المواضع وهم وإعوانه يضطلعون بالدفاع عن العشيرة وحماها .  
وبعض العشائر نجد أن رئيس العشيرة وزع العمل على الأفراد ويوزع الأرض على الأسر كحق للإستغلال دون النكح ويشترط لذلك حسن سيرة

مولاء والا يكونوا قد سبق ارتكابهم لاي من الجرائم .

والعشيرة تحفظ لرئيسها هيئته حتى ان من يرد على رئيس العشيرة  
تفريعه أو يوجه إليه سباً يكون عقابه شديداً يبلغ حد الطرد من  
العشيرة .

كما تسمح معظم العشائر بالزواج الخارجى منعاً من تشاحن الشباب  
على فتياتها بما يوجد الانقسام فيها ومحافظة على وحدتها وتقوية لشوكتها  
مع القبائل الاخرى .

وهكذا نرى ان هذه الاشكال البدائية قد فطنت إلى الزواج الحتمى  
بين أمن العشيرة وأمن الفرد وأخضعت نظمها وتقاليدها لذلك الهدف .

ثالثاً : الأمن فى القبيلة : ( Tribe ) :

القبيلة وحدة إجتماعية تجمع عدة عشائر أو مجتمعات محلية أخرى  
وهى تتميز بمكان محدد ولغة واحدة وتطبق أفرادها أنماط حضارية  
مشتركة ، ووظائف القبيلة تختلف عن وظائف العشيرة فهى أشبه ما تكون  
بالحكومة ( الفيدرالية ) الانحى - ادية - التى تضطلع بالشئون الخارجية  
للقبيلة فتقتصر وظيفتها على التنظيم السياسى وشئون الدفاع - لذلك تكون  
وحدة القبيلة وتماسكها واضحين زمن الحرب فهما فى حالة السلم حيث  
تضعف تلك الوحدة وتنطوى كل عشيرة على نفسها حيث يباشر  
رؤساؤها الإشراف والرقابة على الاعراف والتقاليد وتدير الحياة  
الاقتصادية والانتصادية للعشيرة .

هكذا مرورنا بالصورة المورفولوجية للمجتمع الإنسانى ولحنا من خلالها

( م ٤ - الأمن القومى )



علامات بارزة للمراوحة بين أمن الفرد وأمن مجتمعه أى بذور فكرة الأمن القومى - ولا شك ان حماية الأمن كانت تحتاج إلى تعميق في نفوس البشر بل وتدرج في ذلك العمق حسب قيمة الأمن .

ولقد ألمحنا فيما سبق إلى ارتباط فكرة الخطأ أو الانحراف عن قواعد سلوك الجماعة بفكرة القداسة ذلك لان إطارات السلوك وقواعده ومحدداته يرتبطت بأصل هتمندى لدى المجتمعات البدائية ، ومن ثم كانت مخالفتها مرادفة تماماً للخطيئة - وتمثل القدسية المرتبطة بهذه الاطارات - فيما يلى :

١ - النواحي التي يقرر المجتمع ان على الفرد الابتعاد عنها .

٢ - ما يقرره العقل الجمعى للمجتمع من قيم رمزية .

٣ - المحرمات في المجتمع أو ( التابو ) Taboo .

ولا شك ان أقوى هذه المحرمات أثراً - هو التابو - ذلك لأنه يعتبر حجر الزاوية في فكرة القداسة ، وبعض من ( التابو ) يتخذ طابعاً خرافياً سحرياً تعزى إليه القوى الخارقة والغيبية - فهو إندكاس لطال فكرة الآلة التي طرأها الدين - كما يتخذ بعضها من التابو طابع التهديد السلالي (١) .

(١) بعض الميثاقية البدائية اعتقد أنها من سلالة حيوان نتيجة مباشرة ذكر الحيوان للأنثى البشرية ( أم العشيرة ) - لذلك توجد العشيرة وتبذل وتقدس ذلك الحيوان الجدد وتطلق اسمه على نسلها فتجد عشيرة الحصان أو الخنزير أو الدب ... إلخ .

وطادة ما يصنع نصب أو وثن لذلك التابو سواء كان حيواناً أو  
جماداً . وعندئذ يقرر المجتمع عدم لمسه أو أكله أو حق الاقتراب  
منه - كما تقدم له القرايين ويسخدم ( كخيال المآنه عندنا ) للحراسة  
ويعتبر الاقتراب من الحقل أو المنزل أو المكان الذى يوضع فيه ذنباً  
لا يفتقر عقوبته الاعدام وكثيراً ما لا يقوى المخطئ على الانتظار  
لترقيع العقوبة إذ يموت خوفاً ورعباً .

## المبحث الثاني

### الأمن القومي في دراسات المجتمع

اولاً: الأمن نواة الاحتياج والاجتماع البشرى :

سبق أن مررنا مروراً سريعاً بالمسئلة التي تربط بين إشباع الحاجات  
بصفة عامة وبين وجود الفرد واستمرار حياته وبين المجتمع ووجوده  
كجماعة من الناس لها صفات التماسك والترابط .

ولقد حفلت دراسات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي بالدراسات  
العملية الميدانية التي تثبت هذه الحقيقة - ونعني بها أن أساس تجمع البشر  
هو عملية اشباع الحاجات والرغبات والدوافع ، كما أننا سبق أن انتهينا  
إلى أن الأمن بوصفه دافع أو حاجة أساسية يسيطر على كافة دوافع  
الانسان أما باحتوائه لها ضمن مظاهره المادية والمعنوية أو بسيطرة آثار  
توافره أو عدم توافره على إقبال البشر على حاجاتهم الأخرى ومدى  
سعيهم لتحقيقها في ظل تحقق الأمن أو فقدانه .

ونحن نعرف بالخبرة الذاتية لكل منا أن الانسان إذا افتقد أمنه -  
بمظاهره الخمسة ، لا يكاد يقبل على شيء من احتياجاته الأخرى بل لا يكاد  
يذكرها حتى وأن كانت تلك الحاجات من النوع الملح المرتبط بدوام  
الحياة الجسدية أو باستمرارية النوع الانساني وليس أدل على ذلك أنه  
في ساعات الخطر الشديد وعندما تتعرض حياة الانسان لخطر داهم

يبنى فيها كل شيء إلا نفسه - في الحروب وخلال المارك التي تستمر  
افتراض طويلاً خاصة في الحروب الحديثة كمارك الدبابات والاقترام  
الأرضي للشاة يبنى المقاتل طعامه بالأيام ولا يستكاد يشعر بالجوع  
إلا عندما يستقر أمنه ويستعيدته وتنتهي المعركة بنتيجة مرضيه وتشبع  
حاجته الأمن وما يصدق ذلك الدافع لطعام يصدق ذلك غيره من الدوافع  
البيولوجية والحاجات الجسمانية الملحة كاللذات الجسدية الذي يزدري بصورة  
أعمق في حالات اضطراب الأمن وليس الأمر قاصراً على الحاجات  
أو الدوافع المادية البيولوجية بل هو أعمق أثراً على الحاجات والدوافع  
النفسية أو المعنوية .

وقصارى القول أننا سوف لا نعدم إثبات أن الأمن يتوج كافة  
الحاجات ويهيمن عليها أما إحزاء أو سيطرة، سواء كان مصدر الإثبات  
علمياً إنسانياً كالنفس والاجتماع أو استبطاناً ذاتياً يستخرجه كل منا  
من قاع أحماق إحساساته وخبراته .

وإذا أضفنا لكل ذلك حقيقة العالم المعاصر الذي تداخلت فيه  
الأمور وتعددت سواء على مستوى تحالط الشعوب ثقافياً وانفعالياً أو من  
ناحية تداخل مناهضة الحيات المختلفة خلاصتنا إلى ما اتفقنا عليه سابقاً من أن  
للأمن مضموناً معاصراً يختلف كاية عما تناوله الباحثون فهو يختلف  
مضموناً وسمية - وهو يؤدي هذا أن الأمن الذي نشعر بسيطرته على كافة  
الحاجات والذي أثبت العلم حقيقة هيمنته عليها أصبح في واقع المعالجة  
يعامل من نفس المنطلق، فنحن نعيش واقعاً يدفع في كل قضية نشاطية



متغيراً أمنياً حتى شارك رجال الأمن غالبية المختصين في مسئوليات إنجاز أعمالهم وأصبحت مساحة النشاط اليومي للدولة على صعيد العمل الحكومي والعمل الخاص نسيجاً متلاحماً شداته الأمن ولحمته النشاط النوصي المختص . ولا جدال في أن المستقبل سوف يحمل لنا معه مزيداً من التداخل واتساع المسؤولية وكأن التاريخ يعيد نفسه عندما كانت ولاية الشرطة في الدولة الإسلامية في القرون الوسطى أول ما نشأ من أجهزة الدولة بعد ولاية القضاء وكانت تضطلع بإدارة الحياة خارج نطاق القضاء وإداره بيت المال .

وعلى ما تقدم نستطيع أن نقرر ونحن مطمئنون أن هناك صلة عضوية بين الأمن بمطاق مفهومه ( أمناً للإنسان وأمناً للمجتمع ) وبين وجود المجتمع وركائزنا في هذا السبيل ثلاث ركائز .

١ - أن الأمن حاجه ودافع مادي ومعنوي ذو مساحة واسعة تشمل دواع وحاجات ثانوية كثيرة .

٢ - أن الأمن بتأثيره العميق في توافق واتزان الإنسان مع البيئة المحيطة به يتحكم في بقية الدوافع والحاجات الأخرى التي لا تدخل ضمن مكرناته .

٣ - أن التغير الذي طرأ على الظروف الدولية وتداخل العلاقات الدولية وتمهيد المذكلات بين الشعوب والدول وظهور الدعوى الأيديولوجية المتصارعة والتخالف الشعوري بين بني الإنسان تخطياً للحواجز الدولية والعرقية والثقافية وتلاشي الحواجز الزمانية للمسافات

بين أطراف الكرة الأرضية بفعل تقدم وسائل النقل - بالإضافة إلى اتساع قدرة الإنسان على المعرفة وزيادة قوته الإدراكية بفعل التكنولوجيا الحديثة وزيادة قدرته الاستنتاجية والتعاليه بفعل الحاسبات الالكترونية، كل هذه الظروف وغيرها مما يعسر على المحصر قد جعل الأمن مفهوماً واسعاً مضاعفاً مغايراً لما درج عليه الباحثون والعاملون في نطاقه - ذلك المفهوم الذي بهرنا عنه فيما سبق بأنه توافر كل ما من شأنه أن يحمي الفرد والمجتمع بالاستقرار ونفى به مصطلح المفهوم العصري للأمن .

ويأتى بنا الحديث إلى منطلق جديد لنرى كيف تعمل الحاجات الإنسانية وعلى قمتها الأمن وبمفهومه المعاصر عملاً في المجتمع .

قلنا وأفضنا وكورنا أن إشباع الحاجات يمثل الخط الذي ينظم عليه عقد الجماعة البشرية وأنه لا معنى للحديث عن وجود مجتمع عالم تكن حاجة أفراده مشبعة من خلاله ، فالمجتمع إذن يدور وجوداً ومهدداً مع عملية إشباع الحاجات وأنه كلما زاد القدر الذي ترضيه الجماعة من حاجات الأفراد كلما زاد حقها من التناكس .

ولكن كيف يتأتى لذلك الحاجات أن تكون حل هذا القدر من الأهمية ؟

امكني نحيب على هذا السؤال لا بد لنا من جولة مناسبة خلال علوم الإنسان التي تنازلت هذا الجانب من حياته .

### كيف يتكون المجتمع :

لقد أطنب العلماء والباحثون في الحديث عن المجتمع الإنساني وكيف يتكون وشروط بقاءه وأسباب التجمع البشري وغيرها من الظواهر

الاجتماعية الانسانية التي تحيط بالاجتمع . واقد كانت هناك اختلافات بينهم في بعض الامور إلا أنها في الواقع تهتم الباحث في تلك العلوم أكثر مما تهتم المنطاع بفرض معرفة آثار الحاجات في تجمع البشر وكيف أنها هي العنصر الفعال الأول في التجمع والتأرق . ودون أن تتورط في التداخل مع اختلاف رؤى الباحثين نمر هل مجموعة من تعريفات علماء الاجتماع المجتمع ولما تعلقنا في النهاية عليها .

ففى العالم توماس البروت يعرف المجتمع بأنه جماعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع<sup>(١)</sup> .

ويعرفه بيسانو أنه تنظير العلاقات الاجتماعية لجماعة من الناس يسهمون في ثقافة مشتركة ويتقاسمون الاحساس بالمشابهة<sup>(٢)</sup> .

ويرى أرنولد جرين أن المجتمع هو أكبر جماعة ينتمى إليها الفرد وأن عناصره هي السكان والتنظيم والزمن والمكان والمصالح وأن الحياة الاجتماعية هي في المحل الأول تقسيم عمل في إقليم مشترك على أساس دائم في الزمن . والأفراد يشتركون في مصالح مشتركة وأن المصالح العام منها والخاص تحدد بطريقة تجعل الحياة مكثفة بذاتها بين الأفراد<sup>(٣)</sup> .

ويكاد كل من كنجلى ديفيز وسوروكين أن يوافقا جرين في تعريفه المجتمع مع تأكيدهما على ضرورة وضع العلاقات الثقافية في الاعتبار وأن علم الاجتماع يضع في اعتباره دراسة الظواهر الاجتماعية الثقافية وليس الاجتماعية وحدها .

( ١ ، ٢ ، ٣ ) دكتور محمد عاطف غيث - علم الاجتماع - الجزء الأول - دار المعارف - الاسكندرية ١٩٦٦ ص ٢١٥ ويدها .

لما للمالان ما كيفر، يبيح فيعرفان المجتمع بأنه تعبير الناس من طبيعتهم بماق ثم معارضة خاق تنظيم بوجه وبهم من على سلوكهم بطرق متعددة . وأن المجتمع نسق من العادات والإجراءات والساطة والمعونه المتبادلة ، ومن تجمعات وأقسام عديدة ، ومن ضوابط السلوك الإنسانى والحريات . وباختصار هو نسج العلاقات الاجتماعية الذى يتغير باستمرار<sup>(١)</sup> .

وإذا كنا نريد تليقاً عاماً على هذه الطائفة من التعريفات سوف يبرز لنا لأول وهلة عدة عناصر مشتركة فيها هى فى واقع الأمر الجوانب الرئيسية فى بناء المجتمع وهى أيضاً ما نسمى إلى استظهاره منها . وأبرزها عنصران هما :

١ - التنظيم : فأول ما تشترك فيه تلك التعريفات معنى ( التنظيم ) قالوت بعبءنه بلفظ التعاون وينص عليه بيسانز وجرين وما كبر وبيح باللفظ الصريح . ولا شك أن التنظيم لم يوضع فى تعريف المجتمع اعتباطاً إنما هو تنظيم لشيء ما ومادام معنى التنظيم متوافر فى هذه التعريفات فإن ذلك الشيء الذى يتناوله التنظيم لابد وأن يكون عاماً فى جميع التعريفات وإن اختلفت الفاظ التعبير عنه تبعاً لرؤية العالم الذى وضع التعريف .

٢ - إشباع الحاجات المشتركة : ذلك هو العنصر المشترك الثانى ذلك العنصر هو الهدف من التنظيم وهو إشباع الحاجات . وقد جاء إشباع

---

(١) دكتور محمد عاطف هيث (عالم الاجتماع) — مرجع سابق ص ٢١٨ وما بعدها .



الحاجات في التعاريف بالفاظ مختلفة أحياناً وصريحة أحياناً فعند البوت جاء في تعبير المصالح الكبرى التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع — وهو منصب بالدرجة الأولى على حاجة الأمن — أما يدانز فقد عبر عن إشباع الحاجات بالعلاقات الاجتماعية وهي مظاهر عملية الإشباع لأن نشأة المجتمع عنده لا تتقرر بالتواجد المكاني للأفراد أى أنه لا يكفي أن توجد مجموعة من الناس في مكان واحد متجاورين لكي ينشأ منهم مجتمع إنما لابد من حدوث تفاعل بينهم وهذا التفاعل في جوهره نوع من الاتصال المباشر وغير المباشر - والاتصال لابد أن يكون لغاية والغاية لابد أن تكون لإشباع حاجة أو رغبة - ويرى بيسانز أن الاتصال يترتب عليه تعديل في سلوك الفرد وسلوك الآخرين أى تأثير متبادل وذلك هو التفاعل الاجتماعي عنده ، وهو يرى أن تكرار وقائع التفاعل لفترة يؤدي إلى قيام نمط من السلوك وهو ما نعتبر عنه بتسمية (العلاقة الاجتماعية<sup>(١)</sup>) وبذلك نرى بوضوح اتفاق بيسانز مع البوت في أن إشباع الحاجات هو المحور الرئيس الذي يتناوله (التنظيم) لكي يقوم المجتمع البشرى ، وعندما تأتي إلى جرين ثم كجلى ديفيز وسوروكن نجد أن الأمر أكثر وضوحاً ، إنه عند بيسانز إذ يبرون بالمصالح المشتركة عن الحاجات التي يتجمع الناس لإشباعها . أما ما كيغر ويبج فقد كان أكثر تفصيلاً عندما تطرقا للحديث عن العادات والإجراءات والسمات والمهونة المتبادلة ثم نسب العلاقات الاجتماعية وجميع هذه المسميات هي مظاهر سلوكية لعملية إشباع الحاجات المشتركة بين الناس .

---

(١) دكتور محمد عاطف فيث (علم الاجتماع) - مرجع سابق ص ٢١٤

والقضية إذن أصبحت لا تحتاج إلى مزيد من الوضوح فالحاجات المتحركة هي المحور الذي تدور عليه حركة التجمع البشري وهو الذي تستهدفه الجماهير من التجمع وسببها إلى خلق التنظيم وتحديد ذلك الحاق مع تعاو و اختلاف الحاجات . ومع تسليمنا المطلق بتطور حاجات المجتمع من زمان إلى آخر ومن مكان إلى غير . نجد أن هناك حاجة مستمرة دائمة لا تتبدل ولا تتغير تلك هي حاجة الإنسان الفرد والمجتمع إلى الأمن - بل أننا نشير إشارة ذات مغزى إلى تعريف توماس اليوت الذي تحدث فيه عن أن تعاو الناس يكون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى ولم يعن بذكر أى منها إلا حفظ الذات ودوام النوع وهما يفتنان عن معنى حاجة الأمن ضمنا وتصريحا - نعرف أن البعض قد يعترض على ذلك باعتبار تدخل حاجات عديدة في هذين الإطارين ، ونحن نسلم لهم بكل ذلك ونقول أن هذه الحاجات التي تدخل تحت إطار حفظ الذات ودوام النوع ترتد في النهاية إلى الدافع للأمن - سواء عن طريق طريق احتواء الدافع للأمن تلك الحاجات وهذا الجانب من تلك الحاجات يشكل المساحة الأكبر فيها - أو عن طريقة تأثيره العميق عليها ، كما سبق أن أوضحنا في مستهل هذا المبحث ، وبذلك نقول مطمئنين أنه قد ثبت لدينا بالدليل العلمى أن الأمن نواة الاحتياجات الانسانية وأنه بالتالى نواة الاجتماع البشرى الذى ينتظم عليه عقد المجتمع .

ثانيا : تنظيم إشباع الاحتياجات :

يجدر بنا قبل أن نقرر إلى أعماق هذا الموضوع أن يكون مائلا

في أذهاننا أن الحاجات البشرية تخضع لتقسيمات عديدة ومتشعبة وأنها جميعا ليست بدرجة متساوية من حيث الأهمية بالنسبة للفرد والمجتمع وأن منها حاجات جماعية أى مشتركة بين الأفراد وهذه أيضا تتدرج من حيث أهميتها وقيمتها بالنسبة للجماعة وهي حيز الزاوية في تماسك المجتمع أو تحاله وتفككه كما أن هناك حاجات فردية خاصة بالأفراد أو بشرية من المجتمع سواء أكانت أقلية أو أغلبية .

ومن هنا كانت عملية إشباع هذه الحاجات محتاجة بالضرورة إلى قدر عظيم من التنظيم . ذلك أن الفرد سبيله إلى تحقيق أو إشباع حاجة أو رغبة خاصة قد يسلك سلوكا يتصادم مع رغبة الآخرين بسبب الأسلوب الذي يهجه في إشباع رغبته وقد لا يكون هناك تصادم أصلا بين رغبته هذه ورغبات الآخرين . كذلك فإن تحقيق أو إشباع الحاجات والرغبات الجماعية يحتاج لجهود منظمة حتى يمكن أن يتوفر لكل فرد في المجتمع القدر المناسب له من هذه الرغبة أو تلك الحاجة ، وهناك بعض الجماعات التي لا ترضى حاجة أفرادها بدرجة متساوية فتضحي بحاجات الأقلية في سبيل إرضاء حاجات الأقلية وهنا منشأ الصراع في تلك الجماعات وتعرض وحدتها للتمزق وتماسكها إلى الضعف والتفريق . لذلك فإن التنظيم الذي يحدثه علماء الاجتماع يعتبره والطريق الأساسي لإشباع هذه الحاجات ودعامة لتماسك واستمرارية المجتمع .

ويرى فيرث أنه لكي تسير الحياة الاجتماعية في طريقها ولكي يقوم

يقوم البناء الاجتماعي على أسس قوية لا بد أن يكون لدى أعضاء المجتمع فكرة واضحة مما يجب عليهم أن يتفهموه بعضهم من بعض حتى يمكنهم أن يرتبوا حياتهم على هذا الأساس<sup>(١)</sup>.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن مفهومين في مجال الدراسات الاجتماعية يؤيدان بنا إلى تصور الكيفية التي يتم عن طريقهما تحقيق حاجات المجتمع وهما ( البناء الاجتماعي ) و ( المفهوم الاجتماعي للمجتمع ) .

#### ١ - البناء الاجتماعي :

يرى معظم العلماء وهم يكتبون عن البناء الاجتماعي أنه عبارة عن نسق العلاقات القائمة والدائمة بين الجماعات التي يتقدم إليها المجتمع فيما يرى اتجاه آخر أن مفهوم البناء الاجتماعي لا بد أن يضم إلى جانب العلاقات القائمة ، العلاقات المتوقعة أو حتى المثالية على أساس أن الذي يخطئ المجتمع صورته ويجهل الأفراد يؤدون أدوارهم الاجتماعية هو ما يتوقعه المرء من غيره من الناس أن يفعلوه من أجله أو هو ما يعتقد أنه واجب أن يصدر من هؤلاء . وهذا الفريق ومن بينه فيرث رد فيلده يعزل بتركيز على أن يشمل مفهوم البناء الاجتماعي جانباً من نسق المعايير والقيم السائدة في المجتمع فلا يكفي أن يكون البناء الاجتماعي قاصراً على العلاقات والروابط القائمة فعلاً بين الناس . إنما يجب أن تدخل في

(١) دكتور أحمد أبو زيد - البناء الاجتماعي - مدخل لدراسة المجتمع -

الجزء الأول - الطبعة الثالثة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٠ م



اعتبارنا ما توقعه الناس من بعضهم — والعلاقة بين ما أتوقعه من الغير وبين القيم والمعايير السائدة في المجتمع علاقة وثيقة فإن توقعى يستلزم أننى أنتظر منه عملاً معيناً ولن أنتظر ذلك العمل منه إلا إذا كان ثمة قيمة أو معيار يطالبه بأداء ذلك العمل فكأن البناء الاجتماعى فى نظر هؤلاء العلماء بمجموعة من المقدر ( أى الناس ) التى تضمها جميعاً خيوط النسيج الاجتماعى ( أى العلاقات الاجتماعية ) . . . . . وأنه — بمجموع الحالات الذهنية<sup>(١)</sup> الأساسية المترابطة التى تتعلق بسلوك الأفراد بعضهم إزاء بعض<sup>(٢)</sup> .

ولما كنا قد انتهينا من قبل من بيان حقيقة العلاقات الاجتماعية باعتبارها المظاهر المادية لعملية تبادل إشباع الرغبات والحاجات فى مجتمع ما ، فإن فكرة البناء الاجتماعى توضح لنا أن عملية التحقيق ذات أثر فعال فى قيام المجتمع وهو أمر سبق ثبوته يقيناً — إلا أن فكرة البناء الاجتماعى تضيف جديداً فهى تعطينا الصورة الحركية الشاملة لعملية تحقيق الرغبات وهى بالتالى ترسم لنا الطريق إلى التصور التنظيمى لعملية تحقيق حاجات المجتمع — إذ حددت لنا العلاقات الاجتماعية القائمة والمتوقعة كقنوات تسرى فيها حاجات المجتمع الجماعية والفردية على السواء وهى فى طريقها من مصدر تحقيقها إلى من يحتاجها .

---

(١) يقصد بالحالات الذهنية هنا — الحالة التى يكون عليها الفرد عندما يتوقع من الغير عملاً ما .

(٢) دكتور أحمد أبوزيد — البناء الاجتماعى — المرجع السابق ص ٣٩

## ٢ - المفهوم الاجتماعي للمجتمع :

وتلك فكرة أخرى تظهر لنا أن عملية تحقيق الرغبات والحاجات لما تقوم بطريقة تبادلية أشبه التعاقد التلقائي بين الفرد والمجتمع - وهذه فكرة معارة عن فكرة العقد الاجتماعي التي تفلسف نشأة السلطة - أما التعاقد التلقائي فهي تشرح وإنما ملبوساً بوضع صورة المجتمع وهو وهو يقوم في دأب بعملية إشباع الحاجات المختلفة - فردية أو جماعية - فالإنسان بموجب هذه الفكرة أو المفهوم - يحصل على فرص إشباع حاجاته الإنسانية كلها في نظير قيامه بأداء سلسلة متعاقبة من الواجبات التي رسمها له المجتمع . وهذا المفهوم التعاقدى يجعل من عملية إشباع الحاجات الإنسانية ( غاية ووسيلة ) فهي غاية لأن الفرد لا يستطيع أن يحيا بدونها وهي وسيلة ، لأن المجتمع يتخذ منها منطلقاً للناسك ووحده بان يعمل كل إنسان فيه مواطناً متكاملاً معه خاضعاً لأحكامه ونظمه وقيمه ومعاييره . ولا شك أن هذا كله نتيجة لأن التعاقد لا يتم بين كل إنسان بمفرده وبين المجتمع ولكن هذا التعاقد يتم بين جميع أفراد المجتمع منفردين بصفاتهم ذوات متفردة وبينهم أي بين ذواتهم في صورة مجتمع مكون منهم جميعاً - ولذلك فإن إبراز حقوق الفرد ممثلة في ضرورة إشباع حاجاته الفردية كلها يحتم من ناحية أخرى إبراز حقوق المجتمع ممثلة في ضرورة قيام الفرد بالإسهام من غيره من المواطنين في تحقيق حاجات المجتمع - ويتوقف مستوى الرفاهية والسعادة في إشباع حاجات أفراد المجتمع جميعهم ، على مستوى ومدى قيام كل منهم بما يتطلبه أو يتوقعه المجتمع منهم ومن هنا ظهرت في الوجود الاجتماعي - المصلحة

العامة - مثله لمصلحة المجموع، (١).

بهذا يبين لنا المفهوم الاجتماعي للمجتمع - إلى جانب إبراز التبادلية كما أبدتها فكرة البناء الاجتماعي - المدى والحدود التي تذهب إليها عملية إشباع الرغبات فهي ليست عملية مطلقة وإنما مرتبطة بجوانب اجتماعية أقرب هذه الجوانب أنها تستهدف الوصول إلى المواطن الذي يتوافق مع المجتمع كما أنها أيضاً تستهدف أن تدفعه من خلال توافقه وتكيفه مع المجتمع إلى أن تحصل منه على ما نل هذا الإشباع الذي حصل عليه في صورة قيامه بعملية إشباع الآخرين أي أداء وإشباع الحاجات للمجتمع.

وعلى ذلك نستطيع أن نعقب على هاتين الفكرتين أو المفهومين بأن البناء الاجتماعي رسم لنا كيفية حدوث عملية إشباع الحاجات بينما المفهوم الاجتماعي للمجتمع حدد لنا كمية هذا الإشباع والقيمة المدفوعة فيه.

وبذلك يكون هذين المفهومين قد أمانا لنا ماهية التنظيم الذي به يتم للمجتمع تحقيق وإشباع رغبات وحاجات أفراد ويحقق وجوده وتماسكه ويبقى أماننا لنقف على الصورة الكاملة لعملية تحقيق الرغبات أن تحدث عن الإطار الذي تجرى فيه هذه العملية أو بتعبير أدق الصورة التطبيقية أو التحقق المادي لعملية إشباع الرغبات والحاجات. ونعني بها الحديث عن النظم الاجتماعية.

---

(١) عبد النعم هاشم وعدلي سليمان - الجماعات والتنشئة الاجتماعية (مراجع

### ثالثاً : النظم الاجتماعية :

لنظم الاجتماعية تعريفات عدة تختلف - حسب رؤية واضعها - في تعبيراتها اللفظية أو ضيقاً واتساعاً - إلا أنها جميعاً تلتق في مضمونها .

فيرفها بارنز أنها أجزاء البناء الاجتماعى والأداة التى عن طريقها ينظم المجتمع الإنسانى ويوجد وينفذ نواحي النشاط المنتمية اللازمة لإشباع الحاجات الانسانية<sup>(١)</sup> .

ويقول ( ميد ) أن النظم ليست إلا نماذج - منظمة - للسلوك توجه أعمالنا وموافقنا . أما لندبرج فيقول أنها ليست فى الغالب إلا التنظيم الرسمى أو الشكلى للنماذج الاجتماعية . بينما يتفق دور كايم وموس وفوكنيه على أن النظم هى جميع طرق التفكير والعمل السابقة على الفرد والى ليس عليه إلا الخضوع لها<sup>(٢)</sup> .

ومهما يكن من شأن الاختلاف اللفظى فى صياغة التعاريف أو الاتجاه إلى التضييق والتوسع فى إطار المفهوم فإن المجتمع عليه كما هو ظاهر من هذه التعريفات أنها طرق تنظيم إشباع حاجات المجتمع فنحن عندما ندرس النظم الاجتماعية نحاول أن نفهم أحد الميكانيزمات الأساسية

---

( ١ ) دكتور محمد عاطف غيث - علم الاجتماع - مرجع سابق ص ٢٤٤ .

( ٢ ) دكتور حسن محمدان - أسس علم الاجتماع - دار النهضة العربية

القاهرة ١٩٦٤ الطبعة السادسة ص ٧٦ .



التي عن طريقها يتوصل الإنسان إلى التناقص في السلوك الاجتماعي -  
وبمعنى آخر أننا قد درس من خلال انظم الاجتماعية ، أنماط السلوك  
الاجتماعي<sup>(١)</sup> ، وليس السلوك الاجتماعي في واقع الأمر إلا حركة غائية  
تستهدف إشباع الحاجات الفردية والجماعية - ومن الأمور المتفق عليها  
بين علماء الاجتماع أن لكل نظام من انظم الاجتماعية دوراً محدداً  
للمحافظة على نمط الحياة السائدة في هذا المجتمع واثق وجد هذا النظام  
لإدارتها فالنظم البشرية وكذلك المناشط الجزئية التي تدخل في هذه  
النظم ترتبط بالحاجات الأولية أو البيولوجية أو بالحاجات المشتقة  
أو الثقافية باعتبار أن ثقافة تعنى دائماً إشباع إحدى الحاجات<sup>(٢)</sup> .

والنظم الاجتماعي ليس مجرد ظاهرة بسيطة في تكوينها فإن معظم  
النظم الاجتماعية تبلغ درجة من التعقيد عالية - ويدخل في تكوينها  
عدد كبير من العناصر المتشابهة - بل أن الكثير منها يتشابه ويتداخل  
بصورة يصعب الفصل بينها فأى نظام اجتماعي ليس في حقيقة له إلا شبكة  
معقدة من العلاقات تحتاج إلى جهد لتحليلها وفهمها - فالزواج مثلاً  
وهو نظام اجتماعي بسيط ظاهرياً يضم عدداً من النظم الاجتماعية أقل  
تعقيداً - مثل مراسم الخطوبة ونظام المهر ونظام ليلة الزفاف ونظام  
العلاقة بين الخطيبين والعلاقة بين أمرة على منهما قبل الزواج وبعد الزواج

(١) دكتور محمد عاطف غيث - علم الاجتماع - مرجع سابق ص ٢١٩ ،

(٢) دكتور أحمد أبو زيد للبناء الاجتماعي - مرجع سابق ص ١٠٤ .

هن ( مالبونفسكي )

وغير ذلك . والاسرة كذلك رغم بساطتها الظاهرية إلا أنها تنطوي على مجموعة معقدة من النظم أو الانماط السلوكية يراها البعض تصل إلى ثمانية أنماط<sup>(١)</sup> وهي كما يلي :

١ - علاقة الزوج بالزوجة وتقوم على أساس الحقوق الزوجية والجنسية والمسئولية المشتركة نحو البيت والأولاد وحقوق ملكية كل والسلطة والطلاق . . الخ .

٢ - علاقة الأب بالإبن تقوم على أساس مسئولية الأب نحوه من تعليم وتأديب وما يقابلها من وجوب الطاعة والاحترام من جانب الإبن ثم علاقات تتعاون الاقتصادى التى يضطلع بها الذكور عندما يكبرون ويتدبرون على الكسب .

٣ - علاقة الأم بالبنات ونماثل علاقة الأب بالإبن .

٤ - علاقة الأب بالإبنة من حيث مسئولية عن حمايتها ومساعدتها مادياً حتى بعد الزواج وموقفه منها وطريقة تدليله لها .

٥ - علاقة الأم بالإبن .

٦ - علاقة الأخوين من إرشاد الكبير للصغير ومسئوليته عنهم عند وفاة الأب . . الخ .

٧ - علاقة الأخت بالأخت .

٨ - علاقة الأخ بالأخت .

---

(٢) أحمد أبو زيد - البناء الاجتماعى - مرجع سابق ص ١٢٩ وما بعدها .

تلك أمثلة أردنا بها أن نوضح معنى النظام الاجتماعي وكيف أنه مهما بدا بسيطاً في مظهره يمكن أن يحتوي على طائفة هائلة من النظم والنماذج كذلك قد نرى من المثالين السابقين أن كثيراً من التشابك يمكن استظهاره وتخليه بين نظام الزواج ونظام الأسرة وهكذا تكون شبكة النظم الاجتماعية متداخلة لا فصل بينها إلا لأغراض الدراسة .

### نشأة النظم الاجتماعية :

قبل أن نترسل في حديثنا نود أن نشير إلى أمرين هامين أولهما أن النظم -- كما سبق أن رأينا في أحد التعريفات -- تكون سابقة على الفرد فالإنسان يتوارثها بالتعلم . وثانيها أنها تتمتع بقدر وافر من الثبات والاستقرار -- وليس معنى ذلك أننا سوف نخرج عن تبين كيفية نشأتها وقيامها . إنما نستطيع أن نصل إلى ذلك بمثال مبسط .

هـب أن مصنعاً أقيم في مكان مقفر خال من السكان وهو في طوره الأول لم يستطع صاحبه أن يوفر لعماله الغذاء بداخله وإنما أعطاهم فسيحة من الوقت يتدبرون فيها أمورهم ، فلا شك أن هؤلاء العمال يحتاجون للطعام الذي يعينهم على الاستمرار في العمل ومنهم من سيحتاج بجانب الطعام إلى كوب من الشاي يتلذذ به أو حاجة مياه غازية أو قدح من القهوة فإن الأمر بهذه الصورة سوف لا يستمر فترة طويلة -- فاحتياج هؤلاء الناس لطعام يمكن أن يدبر بأن يأتي كل منهم بغذائه معه لكن ما بقي من احتياجات لا بد من وسيلة لتدبيره وليس في إمكانه صاحب المصنع أن يدبرها ، وهنا ننظر ماذا يمكن أن يحدث لاشباع هذه الحاجات .

- قد يتطوع فرد أو أكثر باحضار معدات لصناعة الشاي والقهوة وتقديم المشروبات وقد يعترض صاحب العمل على ذلك ويرى أن القائمين بهذا العمل يقتطعون من نشاطهم ووقتهم ما هو أولى به وقد يحتاج العمال على ذلك ليرضخ لمشيتهم ويفرغ العاملين لهذا العمل أو يسمح لهم بأدائه فترة مناسبة ويترتب على ذلك أن نجد أن نظاماً قسداً نشأ لسد رغبات هؤلاء العمال .

- وقد يرفض صاحب المصنع كاية الفكرة من أساسها وعندئذ سوف يوحى أحد العمال لأى من أقاربه أو أصدقائه بأن يأتى بعربة عليها معدات لكي يوفر للعمال ما يحتاجونه وقد يتطور الأمر بهذه العربة إلى أن يحضر صاحبها أنواعاً من الأطعمة الجافة ثم يتطور إلى صناعة أطعمة شعبية وفي النهاية سوف نجهد مطعماً متنقلاً قد وجد في هذا المكان المقفر .

والسؤال الآن هو - هل كان ذلك الوضع متصوراً حدوده لولا احتياج الناس إلى ما يقدمه صاحب العربة والإجابة أنه لم يكن ليحدث .

ومثال آخر من نظم الزواج في مصر - فالمعروف بالنسبة لقدرة الزواج على الشريعة الإسلامية أنه يعتمد بالإيجاب والقبول وشهادة الشهود وأنه ينعقد شفاة فإيسر في شروطه الشرعية أن يوثق ولا أن يقوم به شخص ثالث أو أن يدعى له رسوم ولا أن يتأكد الموثق من عدم وجود زوجة أخرى للزوج - لكن ما دعى ذلك زيادة العمران وضعف الوازع الدينى الذى يمنع من إنكار الزواج والبنوة لحاجة



الزوجة الجديدة إلى ضمان أن زوجها ان ينكر صلته بها أو أبوته لابنائها وكذلك حاجتها إلى معرفة إذا كان زوجها متزوجاً بأخرى ما رالت في مصهته وحاجة الزوجة الأولى إلى ان تديش مطمئنة ولا تفاجأ حين وفاة زوجها بأخرى تقاسمها ميراثها — كل تلك الحاجات استلزمت ان يصح شكل عقد الزواج بالصورة التي نراها اليوم واصح النظام الإجتماعى لعقد الزواج بهذه الصورة التي زادت فيها مشروطاته اضعاف ما اشترطه الشرع لنظام الزواج .

وبعد هذين المثالين نعتقد ان الصورة قد وضحت تماماً وعلينا ان نختتم ثمارها .

فالنظام الإجتماعى ينشأ لتحقيق إشباع رغبة او حاجة ، وعلية التحقيق هذه تحتاج لمن يقوم بها ، ولكى يقوم بها لا بد وان يسهر حسب اصول تحقق الهدف والغاية منه ، وبمعنى آخر . ان كل نظام من النظام الإجتماعية يوجد عندما يكون هناك احتياج معين في زاوية من ذوايا الحياة وهذا الاحتياج لا بد لىكى يشبع ويتحقق ان يكون هناك عمل يؤدي به الى ان — الإحتياج سوف يفرز تلقائياً وظيفة وهذه الوظيفة تحتاج لمن يقوم بها ويحقق الإحتياج الذى افردناها وهنا تفرز الوظيفة جهاز بشرياً يقوم بأعمال من شأنها تحقيق المتطلبات التي تتطلبها الوظيفة ولكى ينضبط عمل هذا الجهاز البشرى ويسير في خطى ثابتة دون خطأ لدى ادائه وتكراره للعمل لا بد ان توجد قواعد واصول وتعليمات وتعليمات ومعايير تضمن ان يكون ناتج النشاط هو تحقق الإحتياج . ذلك بتبسيط شديد التسلسل الذى ينشأ به النظام الإجتماعى .

ويرى بعض علماء الاجتماع أن النظام الاجتماعي مجموعة معقدة من المكونات تتنحصر في أن لكل نظام ميثاق عبارة عن الأعداد واللائحة التي يخضع لها المجتمع في هذه الناحية من نشاط المجتمع ( في نظام عقد الزواج بالشرعية وقانون الأحوال الشخصية ) ولكل نظام أيضاً هيئة من الأشخاص يعمرون على تنفيذه ( مآذونوا الشرع في عقد الزواج ) وله معايير وقواعد فنية ( كيفية الجلوس والحطبة السابقة على العقد . وكتابة المسودة . والتوقيع على القسائم ) وله أنواع من النشاط تميزه عن أنواع النشاط التي تنحصر بها النظم الأخرى ( الشربات ، هاب المائس ) وله جهاز مادي يؤدي المهمة التي وجد من أجلها ( موظفو السجل المدني ووكالة الأحوال الشخصية ) (١) .

ونعود مرة أخرى إلى تسلسل تأسس النظام فنقول أن أهم مكون للنظام الاجتماعي هو الوظيفة التي هي التعبير المادي عن عملية تحقيق الاحتياج . ومع المهمة التي وجد النظام من أجل تحقيقها . وتنبثق أهمية الوظيفة من أنها أساس وجوده وأساس تملك المجتمع به فالنظام باق ما بقيت لوظيفته وإن زالت أدى هذا إلى سقوط النظام من خريطة الظاهر فتتحكم دلاقات الأفراد . ولا شك أن بقاء الوظيفة ورواها مرهون باستمرار الاحتياج الذي نشأت الوظيفة من أجله ، وعلى هذا فإن دوام النظام مرتبط بدوام الاحتياج بالمثال الذي يحضرنا هنا هو

---

(١) د . حسن شعاعنة صيفان : أسس علم الاجتماع — مرجع سابق

وظيفة ( الطرايش ) حينما كانت الطرايش رداءً مطلوباً لأنها تضع  
لابسها في درجة مرموقة من المجتمع شكل الطربوش احتياجاً معنوياً  
مرتبطاً بقيمة الفرد وجوداً وعدماً . ونشأت وظيفة أو صنعة الطرايش  
ولها أدواتها الخاصة المميّزة لها وتميّزت أنواع من الطرايش على بعضها  
واكتسب الطرايش ذاته قيمة تخصه على قمة الحرفيين في مجتمع طبق  
النزعة احقر العمل البدوي . وعندما زالت الطرايش ونزعها ذوى  
المكانة الاجتماعية المتدنية سقطت كل المظاهر المادية التي نشأت من  
احتياج الناس للطربوش وكان أول السقوط ( صنعة الطرايش ) أو  
الوظيفة وتلاها من بعد كل الجهاز الذي قام على تحقيق ذلك المطلب أو  
الاحتياج المعنوي .

وتعتبر النظام الاجتماعية من عناصر الثقافة (١) وصورها الأساسية  
وهي في الواقع عبارة عن تنظيم يشتمل على عدد من العادات وحوائب  
متعددة من العرف والقانون في بعض الأحيان ، وتندمج جميعاً في وحدة  
للقيام بعدد من الوظائف الاجتماعية (٢) .

تملاقة الثقافة بالنظام الاجتماعي علاقة وطيدة باعتبار أن مجموع

---

(١) يعرف الفيلسوف والعلامة الأخلاقي والاجتماعي ( تاييلور ) الثقافة أنها  
( ذلك الكل المتمد الذي يشتمل على المعرفة والمقيدة والهن والأخلاقيات والقانون  
والعادات والتدريبات الأخوي التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع ) عاطف غيث  
علم الاجتماع ص ٢٧٥

(٢) د . محمد عاطف غيث — علم الاجتماع ومرجع سابق ( ص ٢٨٠ ) .

الوظائف التي تؤديها النظم الاجتماعية وأساليب أداء هذه الوظائف والمعايير التي تحكم سير هذه الأساليب . وبإطلاق القول حركة النظم الاجتماعية جميعها . تمثل الثقافة العامة للشعب أو التراث الثقافي (١) . الذي يتمثل في أشكال السلوك والتفكير في المجتمع والصور التي تجري عليها المعاملات بين أفراد المجتمع وغير ذلك من وسائل الاتصال التي اصطاح عليها أفراد مجتمع ما وتناقلها عبر الأجيال عن طريق عمليات الاتصال اللغوي والتفاعل الاجتماعي . فالنظم الاجتماعية يمكن أن ننظر إليها على أنها نوع من تنسيق محتويات الثقافة أو هي من زاوية أخرى التجسيد المادي لثقافة مجتمع حيث يلاحظ من يريد أن يتعرف على ثقافة شعب ما إلى دراسة نظامه الاجتماعية .

والنظم الاجتماعية كما أسلفنا عديدة متدرجة الأهمية بينها طائفة يعدها علماء الاجتماع نظاماً رئيسية : فالبعض يراها مبنية في سبعة نظم (٢) هي :

النظام الاقتصادي . النظام الأسري . النظام التعليمي . النظام الصحي .  
النظام الديني . النظام الترويعي . النظام السياسي .

---

(١) يستخدم هذا المصطلح عند الكثير من المتكلمين بصورة دارجة غير علمية الإدارة إلى أن الثقافة من صفات الشخص النمام وهي غير ذلك تماماً .  
( المؤلف ) .

(٢) عبد المنعم هاشم وعدلى حايان - الجماعات والتأثير الاجتماعي -  
مرجع سابق ص ٣ .



بينما يرى البعض<sup>(١)</sup> أن إجماع علماء الاجتماع قد استقر على أنها ستة نظم هي :

الزواج - الأسرة - الدين - التربية - الاقتصاد - السياسة .

رابعاً : الضبط الاجتماعي ( الرقابة الاجتماعية ) Social Control

تسكنا فيما سبق من دعائم قيام المجتمع ووسائله لتحقيق غاياته وحاجاته الأساسية وكيف يصل إليها وكيف ينظمها في نسج متداخل من النظم الاجتماعية - ولكن لكي يضمن المجتمع بلوغ هذه الغايات وتحقيق تلك الحاجات والرغبات حتى يحفظ كل نفسه وحدته وبالتالي يضمن استمراره وبقائه - لا بد له من وسائل يصطنعها يستلعب عن طريقها أن يضمن امتثال أفرادها وخضوعهم المشيئة العامة وسيرهم على نهج موحد . وتعرف هذه الوسائل بالضبط الاجتماعي أو المراقبة الاجتماعية .

ويرجع تاريخ الاهتمام بالضبط الاجتماعي إلى دراسات ( روس ) في بدايات هذا القرن ( ١٩٠٠ ) . ويعرف الضبط الاجتماعي أنه - الوسائل التي تصطنعها الجماعة للإشراف على سلوك الأفراد والتأكد من

---

أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم والنظم التي رسمتها لهم<sup>(٢)</sup> . فهو طرائق ترسمها المجتمعات لكي تقرب عن طريقها بين الأفراد وبين المعايير السائدة فيها بما يجعلهم يسرون ويتصرفون على هديها في يسر وسهولة .

---

(١) دكتور محمد عارف عيث - علم الاجتماع مرجع سابق (ص ٢٨٠)

(٢) دكتور حسن شعاعه - همان - أسس علم الاجتماع - مرجع سابق

ويعرف العالمان ( جان ) الضغط الاجتماعي بأنه — مجموعة من الإجراءات أو الوسائل — كالإيحاء والاغراء والضغط والإلزام أو كآية وسيلة أخرى بما في ذلك القوة المادية — والتي بواسطتها يحمل المجتمع جماعة فرعية منه تسير وفق الأنماط السلوكية المتعارف عليها أو التي بواسطتها تحمل جماعة من المجتمع أفرادها على أن يسيروا وفق هذه الأنماط<sup>(١)</sup>.

ويعرفه لتدرج بأنه — عبارة نستخدمها لتشير إلى المسالك الاجتماعية التي تقود الأفراد والجماعات نحو الإمثال للمعايير المقررة أو المرغوبة<sup>(٢)</sup>.

أما أو جبرن ونيكوف فيعرفانه بأن عبارة عن العمليات والوسائل التي نستخدمها الجماعة لتضيق نطاق الانحرافات عن المعايير<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ بعض العلماء إن المجتمع الإنساني في حلقاته الأولى البدائية لم يكن مشغولاً بمسألة الضغط الاجتماعي ذلك لأن الحدود بين أوضاع الأفراد بعضهم البعض كانت واضحة وأن القواعد التي كان المجتمع البدائي يسير عليها ثابتة نسبياً ومحدودة — ففي المجتمعات البدائية والصغيرة يضعف السماح من الخروج على المستويات السلوكية المتفق عليها لأن المعايير الاجتماعية فيها تكون واحدة تفرض التشابه على أعضاء

---

(١) دكتور حسن شعاعه سلمان — أسس علم الاجتماع — مرجع سابق

ص ٢٦٠ .

(٢) ، (٣) دكتور محمد عاطف غيث — علم الاجتماع — مرجع سابق

ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

المجتمع ومن ثم كان الانحراف أمراً يلاحظه الجميع ولشدة له حساسية المجتمع وغالباً ما يعاقب عليه بصراحة . وليس الأمر كذلك عندما تسمح المجتمعات ويزداد عدم التجانس وتتقدم حضارياً . فتقبل المجتمعات في هذه الأحوال إلى توسيع نطاق التسامح لكنها بجانب ذلك تلجأ إلى زيادة وسائل الضبط الرسمية ( الحكومية ) على حساب وسائل الضبط القديمة التي تستند إلى العادات والعرف<sup>(١)</sup> ونحن نلاحظ ذلك في رد الفعل اتجاه الانحرافات التي تفسد الشرف فبينما المجتمع الريفي ( في الصعيد والوجه البحري ) يقابلها بالنف الشديد الذي يصل لحمد قتل الطرفين ( الذكر والأنثى ) ويشق على رجال الأمن الوصول إلى الحقيقة ويتقبل مجتمع القرية الواقعة في هدوء وارتياح — فإننا نجد في المدينة وحتى بين الذين يتحدرون من الريف ( صعيداً أو بھرياً ) ولو كان عدم بها قريب يضمف عدم هذا الاتجاه بشكل ملحوظ .

ولقد تناول الكتاب والعلماء الضبط الاجتماعي من حيث تقسيماته فيرى البعض أننا يمكن أن نأظر إليه من خلال ثلاثة أنواع<sup>(٢)</sup>

#### ١ - الضبط أو الرقابة الاجتماعية الرسمية :

تمثلة في السلطة القضائية وأجهزة الشرطة المختلفة وهم يرون أنه رغم أهميته وضرورته وحبوبته بالنسبة للمجتمعات إلا أنه وحده لا يكفي

(١) دكتور محمد عاطف غيث - عام الاجتماع - مرجع سابق ص ٤٠٩

(٢) عبد المنعم هاشم - عدلي سايمان - الجماعات والتنشئة الاجتماعية - مرجع

مختصاً مع تضمين المجتمعات بما يسهل خروج الفرد من نطاق تمكن السلطة وهذا ما يشير إلى ضرورة وجود نوع آخر منه وهو النوع الثاني .

#### ٢ الضبط أو الرقابة الاجتماعية غير الرسمية :

وهي الوسائل التي تمارسها الجماعات الفرعية كالأسرة وجماعة الأصدقاء وزملاء العمل وهي تمارس رقابتها على الأفراد من منطلق العلاقات الناشئة بين أفرادها معتمدة على ما توفره لهم من إشباع لحاجاتهم النفسية والاجتماعية والمادية بما يضبط على سلوكهم ويجعلهم يخضعون لرقابتها .

#### ٣ - الضبط أو الرقابة الذاتية : INTERNAL CONTROL

وهو الذي يراه البعض قوة للخصائص الإنسانية - ويمارسه ضمير الفرد عليه الذي يعرفونه بأنه ما أمكن للمجتمع أن يرسبه خلال عمليات التنشئة الاجتماعية في النفس البشرية من قيم ومبادئ وأحكام ومقاييس للسلوك والتعامل مع المجتمع .

والتقنيات الشائعة والمجمع عليها هي تلك التي تتناول وسائل الضبط الاجتماعي من حيث نوعية الوسيلة وشكلها فمن الوسائل ما يتخذ شكل القصة المادية أو المأثورية كالفرايز بمختلف أنواعها - ومنها ما يتخذ شكل الإيماء والإغراء كالنور المختلفة فالهريج يعتبر مدرسة للذوق والفن وغيرها والسينما والفنون الجميلة كالرسم وغيرها تفرس في نفوس الأفراد حب النسي والترفع عن الصغار والرسم الكاريكاتيري يعتبر عنصراً هاماً من عناصر الضبط وكذلك الصحافة ووسائل الإعلام جميعها . ومن وسائل الإيماء والإغراء الأوسمة التي تمنحها الدولة والجوائز والتفقيات وشهادات التقدير .



ومن وسائل الضبط المدرسة والرفاق والأسرة والقيم والتقاليد والعرف والعادات والرأى العام والنسك الهادف أو التهمك والحكم الشعبية والأمثال ويأتى على قمة هذه الضوابط الدين .

ومن هنا نرى أن المجتمع لم يدخر وسعاً فى إبتداع الطرق والوسائل التى تحافظ على كيانه وتدفعه للتقدم والرقى وتخلصه أولاً بأول من مواطن الزلل ومن مواقف الانحراف والخروج على مواضعه .

وبعد . . . هذا هو المجتمع البشرى فى حركته التلقائية التى لم يتعرض لها أحد بالتنظيم فكل ما أدى إلى نشوئه وارتقائه وتماسكه واستمرار تماسكه ومواخذة من يخرج عليه كل ذلك نشأ تلقائياً وبفطرة الإنسان التى فطر الله تعالى الناس عليها .

ونظرة شاملة وقاحمة لهذه الحركة الطبيعية للمجتمع الإنسانى تدلنا إلى حقيقة هامة نود أن نسجلها هنا . ألا وهى أن الإنسان عندما تجمع ، قادته فطرته إلى أن يبني حياته بتنظيم وتدبر فبنى بنائه الاجتماعى من منطلق أن يحقق لأفراده منفردين ومجتمعين كل ما يحتاجونه من حاجات عضوية بيولوجية ونفسية ، فطرية ومكنسية ودلته الفطرة السليمة الى أودعها فيه الخالق إلى السبيل الذى يحفظ به عملية إشباع هذه الحاجات فكانت عملية انظم الاجتماعية ولكى يحفظ على نفسه هذا التنظيم ابتدع وسائل الضبط الاجتماعى ، كل ذلك عمل تلقائى موجّه نحو غاية مثلى للحياة البشرية هى حفظ الحياة واستمرار النوع الإنسانى ولقد رأينا من قبل كيف ان هاتين الغايتين تتضمنان تحقيق أمن الإنسان الفرد

وتحقيق أمن المجتمع إلى جانب ما توفره عملية إشباع الحاجات الأخرى من ضمان لامن الفرد وأمن المجتمع .

ومن هنا نستطيع أن نعلن مطمئنين أن معنى الأمن القومى المتمثل فى أمن الوطن وأمن المواطن معنى اجتماعى تلقائى متوافر فى كل صورة من صور النجمع الإنسانى وعلى مستوى كل وحدة من وحدات الاجتماع البشرى . وهذا ما عنيناه عندما تحدثنا عن الجذور الاجتماعية للأمن القومى وإن الأمن القومى غاية للنجمع البشرى - بمعنى أن الحركة الطبيعية للنجمع الإنسانى وبدون أدنى تدخل متصور تستهدف تحقيق أمن الفرد ( المواطن ) بتحقيق توازنه وتكيفه مع البيئات الثلاثة كما تستهدف أمن المجتمع ( الوطن ) بتحقيق تماسكه لتحقيق قوته .



## **الفصل الثالث**

### **منطلقات الأمن القومي في دراسات السياسة والقانون**

#### **تمهيد**

- **المبحث الأول : المصالح المشتركة والأمن القومي .**
- **المبحث الثاني : السلطة والولاء والأمن القومي .**
- **المبحث الثالث : الركائز القانونية للأمن القومي .**



## تمهيد

خلاصنا في الفصل السابق إلى أن الأمن القومى ظاهرة اجتماعية من طبيعة الاجتماع الإنسانى — أى أنها عملية يفرضها مجرد التجمع البشرى . وراينا كيف أن ذلك يكفى ليدل لنا على حق وتأصل فكرة أمن الوطن والمواطن وقدمها قدم تاريخ التجمع الإنسانى . حقيقة نحن لا ندعى أن المجتمعات البشرية شبه البدائية قد عالجت القضية من نفس الزاوية ونفس الدعاوى التى نعالجها بها اليوم — إلا أننا لا نستطيع التنازل قيد أنملة عن أن ماعنته الجماعة البشرية من أمن الوطن وأمن المواطن — أو أمن الجماعة وأمن الفرد — هو ذاته المعنى الذى يدور فى إطارة الأمن القومى المعاصر بل لعلنا فى عودتنا للمجتمع شبه البدائى والحركة التنظيمية فى المجتمع بما هو مجتمع ، قد أيدنا ما ذهبنا إليه من قبل من اتساع معنى أمن المواطن ليشمل توافر كل ما من شأنه أن يشعره بالاستقرار ، كما أكدنا توافر أمن الوطن بتوافر تماسكه .

وإذا كنا قد انتبهنا فيما سبق إلى أن أمن الفرد الإنسانى وأمن المجتمع — أى أمن المواطن والوطن — أى الأمن القومى يتحققان من خلال عملية إشباع حاجات ورغبات ودوافع المجتمع فتد فى هذا الجزء من دراستنا نخص على نفس المنهج والألوب الذى سرنا عليه من قبل باحثين وراء تأهيل فكرة الأمن القومى ومقنين على الأسس

التي تنطلق عليها الفكرة في الزمن المعاصر وعلى أساس جديد في محاولات  
فلسفة السياسة وعلمها وفي مجال القانون الدولي والدستوري .

وقبل أن نتوغل في مجال البحث يهمنا أن نلفت النظر إلى أن قضية  
الأمن القومي باعتبارها تعني المزاوجة بين أمن الإنسان وأمن مجتمعه  
أو أمن المواطن والوطن تتطلب دائماً وأبداً إلى جانب أساسها  
المجتمعي - وهو عملية إشباع الحاجات البشرية - أن نكون واعين  
للاعتبارات التالية :

١ - أن هناك علاقة طلية ( علة بمعلول ) بين القيادة في أى مجتمع  
وبين حماية تحقق حاجات وأهداف ذلك المجتمع . بمعنى أن يكون  
القيادة منبثق وحيد هو عملية تحقيق الاحتياجات الإنسانية . وسندنا  
في ذلك أن زجج إلى فكرة النظام الإجتماعي<sup>(١)</sup> وعلاقته بتحقيق  
الحاجات والرغبات فالعلاقة بين الجهاز الذى يضطلع بوظيفة النظام  
الإجتماعى وبين تلك الوظيفة - التي تنبثق دائماً من الاحتياج -  
هى علاقة طلية - بمعنى أن أى نظام يدور وجوداً وعدماً مع  
وظائفه - أى أن بقاءه مرهون بدوام الوظيفة والوظيفة منبثقة من  
حاجات المجتمع - فبقاء الجهاز مرهون ببقاء الاحتياج في دائرة اهتمام  
المجتمع ، وهذا يوصلنا إلى نتيجتين :

---

(١) أرجو أن يبقى تصور بناء النظام الإجتماعى دائماً مائلاً في الأذهان -  
احتياج بشرى يبرز وظيفة تبرز جهاز ( إدارياً ) يبرز قواعد وأصول العمل  
أو الحرفة يخرج للناس من حمة الجهاز إشباع الاحتياج ( المؤلف ) .

(أ) أنه لا بد أن يكون هناك تطابق تام بين جهود أى قيادة وبين أهداف وحاجات وغايات المجتمع - فلا يتصور أن يؤدي مثلاً عمل الشرطة إلى أحداث الرعب أو عمل المأذون إلى تنفير الناس من الزواج لأن تصور وقوع التناقض من فاته عمل أى جهاز والهدف الذى أدى إلى إنشائه - يؤدي إلى التسليم بمجاوز تناقض النتائج مع المقدمات وهو تصور فاسد منطقياً .

(ب) ألا يكون هناك تباين أو اختلاف فى درجة إشباع الحاجات بين الأفراد أو الفئات أو الطبقات فيحصل البعض على قدر من الحاجات أوفى مما يحصل عليه الباقون أو أن توجه جهود القيادة لوفاء بحاجة فئة قليلة دون بقية أفراد المجتمع - لأن ذلك يؤدي إلى قيام الصراع ومن ثم تصدع وحدة المجتمع بينما تقوم كل هذه الجهود لإشباع الحاجات للمفاظ على تماسك - وبذلك يكون اختلاف درجة الإشباع بين الأفراد أو الطبقات عاملاً هداماً للمجتمع وما يستند أو يبرزه من النظم يصبح قائداً لأنه يؤدي إلى نقيض الهدف الذى قام من أجله .

٢ - أن منطق الزواج بين أمن الوطن وأمن المواطن وعلاقة العملية بين انبثاق القيادة وإشباع حاجات المجتمع - يقتضيان انتفاء أى شبهة للتناقض بين القيادة والمجتمع وهذا معناه أن فهمنا للأمن القومى لا بد وأن ينطلق من توحيد مصلحة الطرفين ( الفرد والمجتمع ) فى إطار واحد بمعنى أنه إذا كانت جهود القيادة لحماية الأمن القومى قد وجهت بحيث تحدث خللاً فى إحساس المجتمع بإشباع حاجاته أو تهديد أمنه

العمورى - إنتفى تماماً مفهوم الأمن القومى منها استتبك الأمور لتلك القيادة وهذا يوصلنا إلى حقيقة مؤداها أن نحقق الأمن القومى معناه روال أى مجال للتناقض بين الشعب والسلطة .

٣ - إذا كانت عملية إشباع الحاجات هى أساس قيام المجتمع فإن مفاهيم علم الاجتماع تدهونا لأن تقرر بأنه لا بد وأن تقوم وظيفة أو شبكة من الوظائف لتحقيق هذه الحاجات وهذه الوظائف سوف يتصدى لها من يستطيع القيام بها أى أن تلك الوظائف الناشئة عن الاحتياجات سوف تفرز جهازاً يقوم على أداء الوظائف وينسق بين الأجهزة الفرعية المضطلمة بتحقيق الحاجات المختلفة وعلى ذلك فإننا نقرر بأن الدولة هى النظام الاجتماعى الأكبر وجهازها ، وهو السلطة يضطلع بتحقيق الرغبات والحاجات الإنسانية - ونستطيع أن نقرر مطمئنين أن ما ينطبق على النظم الاجتماعية المختلفة ينطبق تماماً على الدولة باعتبارها أكبر صورة للنظام الاجتماعى كما أروضنا من حيث أن بقاءها ودوامها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بدوام الوظيفة التى قامت لتحقيقها وبمعنى أكثر وضوحاً أن وجود الدولة مرتبط بقيامها بتحقيق احتياجات الجماهير .

وحيث أن وجود الدولة يعنى تأمين حياة المجتمع كأفراد مجتمعين لتحقيق مصالحهم الكبرى وعلى قمنا حفظ الحياة واستمرار النوع - أى أنه بوجود الدولة يتحقق أمن الوطن .

ومن حيث أن تحقيق الاحتياجات يعنى تأمين الأفراد كل بصفته فرداً منفرداً أى يعنى تحقيق أمن المواطن .



فإننا نستطيع بناء على ذلك أن نقول إن الأمن القومى مرتبط  
ارتباطاً عضوياً بوجود الدولة بل لا نذكرن مبالغين إذا قلنا إن الأمن  
القومى يساوى تماماً كيان الدولة .

ومن خلال جولتنا التالية سوف نحاول أن نصل إلى جذور فى علم  
السياسة وفلسفتها وفى القانون نثبت لنا بالدليل العلمى هذه المسلمات  
الأربعة الآتية :

١ - إن أعمال السلطة -- والى يفترض أنها جهود موجهة لتحقيق  
احتياجات المجتمع لا يمكن أن تتناقض مع غايات وحاجات المجتمع .

٢ - إن نتائج جهود السلطة ونظم المجتمع يجب أن يشبع حاجات  
الأفراد جميعاً بقدر متساو ولا تميز فئة عن أخرى .

٣ - إن تحقيق الأمن القومى معناه زوال أى مجال للتناقض بين  
السلطة والدمع .

٤ - إن كيان الدولة مرتبط بتحقيق تماسك المجتمع بها يؤمنه --  
وتعبير عن تحقيق احتياجات الفرد بها يشعره بالاستقرار أى يحقق أمنه .

# المبحث الأول

## الصالح المشترك والأمن القومي

لكل مجتمع مجموعة ضخمة من الحاجات والرغبات أغلبها متفق عليه فيما بين الناس - والبعض منها فردي يتغير بغير الأفراد وظروفهم المعيشية واختلافاتهم في الشخصية وتكويناتها ورواسبها - ولا شك ان هذه المجموعة الضخمة من الحاجات المشتركة بين الناس أى المتفق عليها فيما بينهم - فيها نوع من التدرج من حيث الأهمية بالنسبة للناس ففيها ما هو ضرورى ملع وحيوى وتندرج بها الضرورة والإلحاح والحيوية حتى تصل إلى ما يمكن ان يعتبر من قبيل الرفاهية - بل ان هناك في هذه الحاجات يمكننا النظر إليها من خلال مجموعتين - فالمجموعة الأولى - تضم صوراً مستقبلية وردية لمطالبات جماهيرية عامة متساوية هي أقرب إلى أحلام ذلك المجتمع - أما المجموعة الثانية فتضم تصورات ذلك المجتمع للصورة المثلى التي يتمنى ان تتحقق عليها إحتياجاته الحيوية<sup>(١)</sup> فكل هاتين المجموعتين يدخل في إطار الحاجات المتوقعة أو التي ليس

---

(١) يمكن أن نضرب مثالا للمجموعة الأولى ان يتطلع المجتمع أن يصل في مدارج الرقي إلى توافر وسائل الانتقال بحیث يصبح لكل إنسان وسيلته الخاصة به وأن يجد اللذان في الطريق لیسیر بها ولوضعها في الانتظار أو للأوى - والمجموعة الثانية ان يتمنى المجتمع أن نحتوى للدارس جميعها متلا على الوسائل المتقدمة المستخدمة في تلقين العلوم كالوسائل السمعية والبصرية ( المؤلف ) .

كأنه أو التي يرى المجتمع أنها ينبغي أن تكون هي خبر عن تطلع مثالي لدى الجماهير .

وهذه المساحة الواسعة من الحاجات والتطلعات المشتركة في المجتمع والتي رأينا من قبل أنها تقف وراء كل حركة منتظمة في المجتمع فهي وراء تكونه أو تماسكه ونظمه الإجتماعية فقد ابتكر الإنسان أو امتدى إلى هذه الوسائل ليحقق هذه الحاجات ، ولكي يحافظ عليها اصطنع وحلل الضبط الإجتماعي لكي يضمن استمرارية تدفق عملية التحقق هذه - نقول أن هذه العمليات وأشكال التصرف التي يتدعها المجتمع تبرز لنا الحاجات المشتركة في صورة الغاية التي تدفع الإنسان إلى تحقيق الممكنات اللازمة لحياته والغاية بهذا المعنى تكتسب ( قيمة إجتماعية ) - وتلبس هذه القيمة وتكتسب وزنها وقوتها الفاعلة من أنها تصوغ السلوك الجمعي للمجتمع في القالب الذي يؤدي إلى تحقيق ( الغاية ) التي يتغياها المجتمع .

وهذه الغاية الإجتماعية هي التعبير الصحيح عن الصالح المشترك للمجتمع فهي جماع الأهداف التي يستهدفها المجتمع وهي مجموع ما يريد المجتمع تحقيقه من حاجات ورغبات وأمنيات مشتركة ( وهكذا فإن قيم السلوك الإنساني التي هي في الأصل ذاتية الصفة عندما ينظر إليها من خلال التنظيم الإجتماعي فتتحول إلى قيم ذات صفة موضوعية باعتبار أنها قد أضحت مقومات تنظيم ذلك المجتمع <sup>(١)</sup> .

(٢) دكتور / نعيم عطية . في النظرية العامة للحريات الفردية - الدار القومية

الطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٥ - هامش ص ١٣ .

والصالح المشترك - الذى هو تعبير عن مجموع مطالب وتطلعات وأمنيات المجتمع أو بتعبير آخر مألوف تعبير عن الحاجات المشتركة للأفراد نقول أن الصالح المشترك من هذه الزاوية يكون ذو مضمون متغير لأن العناصر التى يتألف منها دائمة التغير من مكان إلى مكان ومن زمان إلى آخر - إلا أننا يجب أن نلاحظ أنه رغم تغير مضمون الصالح المشترك بتغير عناصره فإن مفهومه بالمعنى السابق يظل ثابتاً .

والواقع أن التغير الذى يتسم به مضمون الصالح المشترك ليس مطلقاً فإن ذلك المضمون أمكن رده إلى أصول ثلاثة ثابتة ( تعتبر المقومات الأصولية لفكرة الصالح المشترك والتى بدونها لا يعتبر صالحاً مشتركاً ) (١) وهذه العناصر الثلاثة هى العدالة والسكينة والتقدم والإجماع .

وسوف ننبع هذه الأفكار الثلاثة راغبين بينها وبين الأمن القومى ونعنى بها :

### أولاً : العدالة

يرى الفيلسوف التحريرى ديفيد هيوم أن العدالة شئ من إبتكار الإنسان صنعها لكي يفرض حدوداً لازمة على الأفراد بغية تحقيق الأمن للمجتمع . وأن هذا التحديد لحرىات الأفراد لا يتعارض مع الإنفعالات الفردية - التى فى رأيه أنها أصل جميع وجوده النشاط الإنسانى (٢) - وإنما

---

(١) دكتور نعيم عطية - المرجع السابق ٣٥ .

(٢) الإنفعال هو تلك العملية البيولوجية النفسية التى تلتاب الإنسان نتيجة فعله أو احباط مساه في تحقيق حاجة أو دافع أو رغبة - ومن ثباته علمياً في



يكون هذا التحديد بمثابة ضابط لكبح جماح حركات الإنفعال - وإن  
حركة الضبط هذه تؤدي إلى قيام التوازن بين المنفعة الشخصية والمنفعة  
الجماعية وبذلك تكون هي الطريق إلى صيانة وحدة المجتمع الضرورية  
لحفظ حياة الأفراد ورفاهيتهم (١) ويرى هيوم أن قواعد العدالة هي  
القادرة على تأكيد الأمن وتعزيز السلام للمجتمع وبالتالي تحقيق أمن  
الفرد وسلامته .

ورأى هيوم هنا يلتقي إلى حد كبير مع الآراء الحديثة من حيث فهم  
العدالة بما لها من مضمون اجتماعي . فالنظرة للعدالة من خلال الصالح  
المشترك - باعتبارها أحد عناصره - يجعلها تبدو في حقيقتها كصلحة  
اجتماعية علياً ذات صلة وطيدة بالأخلاق ... فهي تعبير يطلق دائماً  
على عدد معين من المطالب الأخلاقية التي ينظر إليها جماعياً على أنها أعلى  
مقاماً في مراتب المصلحة الاجتماعية فالإحساس بالعدالة إنما هو الرغبة  
المتأصلة لدى المرء في رد الإيذاء عنه أو عن غيره من الناس عن يرتبطون  
معه بالمشاركة لوجدانية - فهو لا يرون - أن الفرد عندما يثور لنصرف  
بمعين إنما ينبعث مصدر ثورته هذه من أنه يضع تساؤلاً هو هل هذا  
النصرف مخل بقواعد السلوك التي يعتبر كل فرد عاقل أن اتباعها متفق

---

هذه الأيام أن هذه الخاصية هي القوة المحركة لمخوغ الغايات وحفظ حياة الإنسان  
( المؤلف ) .

(١) دكتور / محمد فتحي الخطي - النظرية السياسية عند ديفيد هيوم -  
مرجع سابق ص ٤٥ .

## مع صالح الجماعة (١) .

ويرتد بنا هذا الفهم للمضمون الإجتماعى للعدالة إلى ما سبق ان أشرنا إليه من ان علاقة العملية بين نشأة القيادة وتحقيق الاحتياجات للمجتمع تتطلب ضرورة الا يكون هناك تباين أو اختلاف في درجة اشباع الحاجات بين الأفراد أو الفئات أو الطبقات - فيحصل البعض على قدر من الحاجات أو في ما يحصل عليه الباقون أى أن يكون ناتج جهود السلطة ونظم المجتمع مذهباً لإحتياجات الأفراد جميعاً بقدر متساو والا يتميز فرد أو فئة أو طبقة عن الأخرى .

ويؤكد هذا المضمون الإجتماعى للعدالة إرباط المساواة بفكرة العدالة (٢) - والمساواة لا تعنى وحدة المعاملة . ولكنها تعنى الا يكون هناك اختلاف بين تحقيق مطالب الناس في (السعادة) . فالناس سواء في المطالبة بها ولذلك وجب الا يقيم المجتمع أية عوائق في وجه تلك المطالب أو يجعلها - المطالب - أقرب مثلاً للبعض دون البعض الآخر .

وهنا نصل للمعنى المطلق ( للعدالة الإجتماعية ) الذى يعبر عنها بأنها خلو المجتمع من النظم القاسية ولتوضيح هذا المفهوم علينا ان نستظهر فكرة النظام الإجتماعى الذى سبق الإشارة إليه - فالنظام الإجتماعى عبارة عن نوع من تشكيل أو تنظيم الجهد في المجتمع لتحقيق حاجة

---

(١) دكتور / نعيم عطية - النظرية العامة للحريات الفردية - مرجع سابق

ص ٣٦، ٣٧ .

(٢) دكتور / نعيم عطية - المرجع السابق ص ٣٨ .

أو هدف اجتماعي - ومعنى هذا ان كل نظام اجتماعي لا بد وبالضرورة ان يخدم جميع الافراد بنفس الدرجة اى انه لا يجوز ان يحقق أى نظام من نظم المجتمع رقبات طائفية من طوائف ذلك المجتمع ويحرم الآخرين - وبقدر واسع أو ضيق القاعدة الجماهيرية التى ينطى النظام الاجتماعى تحقيق وإشباع حاجاتها تكون درجة الحكم عليه فى انه صالح أو غير صالح .. فإذا ما وجد نظام يكرس التفرقة بين افراد المجتمع فى شكل نمطى يلتزم به ذلك المجتمع فى سبيله لقضاء إحتياجات افراده يكون هذا النظام الاجتماعى نظام فاسد لانه ادى إلى نتيجة تتعارض وتتناقض مع الاساس الذى تقوم عليه النظم الاجتماعية . ولانه ومن زاوية اخرى يهدم المضمون الاجتماعى للعدالة التى تتطلب ان يكون كل اداء أو جهد أو فعل فى المجتمع متفق مع صالح ذلك المجتمع . فلا شك ان التمايز بين الافراد او الفئات او الطبقات سوف يؤدى إلى إحساس بالمرارة والاحباط لدى الذين حرموا من تحقيق رغباتهم او هوة جهودهم لتحقيقها . وهذا الاحباط يؤكد لدى هؤلاء البعض إتجاهاً مضاداً للقوة التى فرضت ذلك الوضع الظالم او النظام الاجتماعى الفاسد - ولا يلبث هذا الاتجاه العدائى - نعمة حقيقة ان الجماهير لا تستطيع ان تعامش التوتر والاحباط لفترات طويلة - ان يتحول إلى انفجار تلقائى عام أى إلى ثورة او تمرد حسب حجم الشريحة البشرية المحرومة . ( فالصراع بأشكاله المختلفة ليس إلا امراً عارضا تستثيره النظم الفاسدة ؛ وفساد النظم ينبثق من توجيهها إلى غير الصالح

## الاجتماعي (١).

فالعدالة ( كعنى مجرد ) أو العدالة بالمضنون الاجتماعي ذات صلة  
عضوية بأمن الوطن والمواطن . فهي الطريق الوحيد إلى صيانته وحدة  
المجتمع وحفظ حياة الأفراد ورفاهيتهم وهذه هي أولى الدعايم التي  
تهديها دراسات السياسة ( فلسفة وعلماً ) لتقوم عليها فكرة الأمن القومي .

إن مجتمعاً تسوده العدالة هو مجتمع يحدد فيه الفرد ما ينبغي من حاجات  
ورغبات . ولنا بالطبع تصور فكرة أفلاطونية - كالمدينة الفاضلة -  
ولسكتنا ندرك أن ما كل ما يتمنى المرء يدركه - ومع ذلك فدورف تظل  
هناك مساحة من الحاجات تتطلب الإرضاء ولا تقبل التأجيل أو المناقشة  
وبجانها مساحة يمكن أن يتقبل المجتمع بوهى وإدراك تصور إشباعها  
على قترات أو بعد حين من الزمن . فالحلم أن تكون عملية إرضاء هذه  
الحاجات ( متوقعة ) وأن تكون هناك - لا نقول جهوداً - بل يكفي  
توافر النوايا الصادقة على العمل على إرضائها . أما إذا كانت طبيعة  
المجتمع - ونعني بها تركيبته من نظم وقيم - تقف حجرة عثرة في سبيل  
حماية الإرضاء فإن ذلك هو المعيار الذي نرى تحديد الظلم الاجتماعي  
على أساسه . وذلك الظلم الاجتماعي الذي يبحث عنه - بالحرمان  
هو منبع الاضطرابات التي تصيب المجتمعات فالثابت علمياً أن الحرمان  
يوصفه ، صدىراً للاحتياط يعتبر البيئة الصالحة لنمو الشعوب بالعداوة بل

---

(٢) دكتور / محمد طلعت عيسى - الاشتراكية العربية ... مرجع سابق



وبالعدوان المادى . ونظرة سريعة إلى المجتمعات التى تسودها نوعيات من هذه الصور الظلمة كالتفرقة العنصرية مثلا تصادق على ما ذهبنا إليه . وعلم النفس يحدثنا كثيراً عن عدوانية الأقليات المضطهدة كما يحدثنا فى ذلك علم الاجتماع السياسى فى فلسفته لاصول الحركات السياسية المضادة . ولا شك أن مجتمعا تسوده السلوكيات العدوانية فى شكل تحديات فتوية أو طبقية أو عنصرية - إنما هو مجتمع أول ما يقال فيه أنه مجتمع يفتقد التماسك ويفتقر إلى الأمن وبهذا نذكرن قد وصلنا إلى حقيقة أن العدالة الاجتماعية معنى مرادف ومتطابق مع معنى الأمن القومى بوصفه أمن الوطن والمواطن .

ونحن على وعى بأن ( فكرة العدالة الاجتماعية ) على إطلاقها قد تعرضت بفعل التطبيق والنظرة الايديولوجية فى المجتمع المداصر إلى الكثير من التعريف - فكل معسكر يتذوقها بالطعم الذى تستمغه ايديولوجيته ، وذلك وحده كاف أن يبعدها عن أصلها - وليس معنى ذلك أنها فكرة ( يوتويه ) أو اطلاقية - إنما يعتمد ذلك القول أصحاب الافكار الذين يرون أنها تعارض فلسفاتهم . فالعدالة الاجتماعية واقع حتى تطبق بدليل إنطباقها فى مجتمع الدولة الإسلامية وبدائل قيام الثورات على النظم الإسلامية التى انحرفت بها عن مضمونها الاساسى - وأصدق مثال على ذلك ثورة الزنج على الحكم العباسى - والتى استمرت ما يقرب من خمسة عشر عاماً ( ٢٥٥ - ٢٧٠ هـ ) والتى أجمع المؤرخون أن دهرى صاحبها قد قامت فى مجتمع من عبيد أفريقية ومن انضم إليهم

من جماعات العبيد المحاربين من القرى والمدن المجاورة لمستقعات البصرة  
وواسط - تخلصاً من حالتهم وكانوا لا يتقاضون من الأجر شيئاً  
بل كانوا يقتاتون بقليل من الدقيق والتمر والسويق مما جعلهم إزاء هذه  
الحالة الاقتصادية والاجتماعية السيئة على أتم الاستعداد للخروج على  
ولاية الأمر فيهم،<sup>(١)</sup> - لقد كانت تلك الدعوى على ما أورده  
(الطبري) المؤرخ المعاصر لها - خروج لوجه الله لما رآه صاحبها مما  
عليه الناس من الفساد في الدين - فهي ثورة في جملتها ذات مبادئ تقدمية  
- اقتصادية في مواجهة الفقر الذي كان يعاني منه العبيد الزوج وهي  
ذات مبادئ تقدمية اجتماعية في مواجهة المسكنة الهابطة التي وضع السادة  
فيها العبيد<sup>(٢)</sup> . ولا شك أن المتبع لحال الدولة العباسية في ذلك العصر  
ليشعر بسيادة الظلم الاجتماعي في صورة حقيقة الأمر الذي شنت قواها  
ودفع حكام وولاة الأقاليم إلى الاستقلال عن قيادتها دفماً للمغارم التي  
كانت تقع عليهم . وإن كان ذلك تحقيقاً لإطماع سياسية إلا أن الواجهة  
التي كانت ترضى الشعوب وتفلسف الانسلاخ عن الخلافة الإسلامية  
لم تكن تبتعد كثيراً عن الضرب على هذا الرتر .

---

(١) دكتور حسن إبراهيم حسن - تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي  
والاجتماعي الجزء الثالث - ط ٧ مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٦٦  
ص ٢١١ .

(٢) دكتور / حامد غنيم أبو معيد - عصر الدول الإقليمية - الجزء الأول -  
مجول العرب - القاهرة ١٩٢٠ ص ٢٧٠ وما بعدها .

ولستطيع بعد ما تقدم أن نضع بعض العلامات التي يمكن أن نرى  
من خلالها فكرة العدالة الاجتماعية فكرة تطبيقية :

١ - أن يتحقق التوازن بين حقوق وواجبات الفرد وبين حقوق  
وواجبات الجماعة في صورة الدولة .

٢ - أن تكون الأمانى والغايات المشروعة مطروحة على مستوى  
يخاف نوعاً من القناعة الحقة لدى الجميع بإمكان تحقيقها لكل منهم .

٣ - ألا يتحقق تمايز لفرد أو لفئة أو لطبقة على الآخرين إلا على  
أسس من قيم وقواعد مدعومة يؤمن بها المجتمع ككل بما يحمل الرضا على  
المداوة - وأن يكون من طبيعة إتباع هذه القيم وتلك القواعد أن  
توصل من يعتقها إلى هذا المستوى أو ذلك القدر من التأثير المتحقق  
للآخرين .

مناوئنا فقط - تتحقق العدالة الاجتماعية ويتطابق معناها مع  
معنى الأمن القومي كامن الموطن وأمن المواطن .

### ثانياً : السكنية

وهي المكون الثاني من مكونات المصالح المشتركة الثلاثة .  
والسكنية كما تدل عليها اللفظة تعريف من فعل ( سكن ) بمعنى قر وثبت  
وهذا بعد حركة - فسكن إليه أى اطمأن إليه ومال - و ( السكنية )

الهدوء وطمأنينة القلب وخشوعه وهى الثبات (١) .

وبالبعث (٢) يرى أن السكينة تقوم على اعتراف متبادل من كل فرد بوجود الآخرين (الغير) في المجتمع - وهم يرون - أن هذا الفهم يستتبع بالضرورة وضع الحدود لما لكل فرد من حقوق ولما عليه من واجبات . وأن هذه الضرورة تقوم على منطلقين .

أولهما الضمير وثانيهما أوضاع الحياة الاجتماعية .

وليس للسكينة في نظر كتاب السياسة مدلول يخرج بها عن أصل منبعها القوي بمعنى الاستقرار والطمأنينة والهدوء ومن هنا كانت رؤيتهم لها أنها تنبعث من قيام تصرفات الأفراد داخل حدود مصنوعة من حدود حريات الغير فإن إحساس الإنسان بأن حريته لا تعنى التعدي على حريات الآخرين ولا سلطانه المطلق إزاءهم - يجعله يتقبل هذه الحرية محصورة في احترام شخصيته الإنسانية وتحدد روابطة بالمجتمع وعلاقته بما يقلل من إمكانية انطلاقها تحقياً لآثرته على حساب الآخرين ودون ما أساس بطبيعته كإنسان والأهداف التي تسعى إليها إنسانيته وذلك بطبيعة الأمر - مهما كانت رقابة المجتمع - أمر

---

( ١ ) معجم الفاظ القرآن الكريم - مجمع اللغة العربية - دار الشعب باب

مكن ص ٥٧٨ .

( ٢ ) دكتور نعيم ضيف - النظرية العامة للحريات الفردية - مرجع سابق

ص ٣٩ .

( م ٧ - الأمن القومي )



راجع للقوة النفسية الداخلية التي نسميها الضمير والتي هي خليط من التراكبات الذاتية النفسية والثقافة التي نشأ في ظلها الفرد . أما الأوضاع الاجتماعية باعتبارها المنشأ الضروري الثاني لتعيين الحدود بين الناس . فإن فعلها يترسب من خلال إحساس الإنسان الفرد وخبرته بأن تعيين الحدود ( لما لكل ولما عليه ) إنما هو أمر لازم لتهيئة البيئة الصالحة لحياة .

وإذا كانت السكينة تقوم على اعتراف كل بوجود الآخرين — فإن مضمون هذا الاعتراف أن يؤدي كل ما عليه تجاه الآخرين ويتلقى كل ما له عند الآخرين . أي أن السكينة — وهي تعني الهدوء والاستقرار — إنما هي عبارة عن المظهر الخارجي لعلاقة تبادلية بين أفراد المجتمع علاقة أخذ وعطاء . علاقة الحاجة إلى إشباع رغبة أو تحقيق مطلب وأداء الواجب ( الذي يتم به الإشباع ) أنها عملية تقوم على إشباع رغبات الأفراد من خلال قيام الآخرين بإجراءات أو سلوكيات تحقق هذه الرغبات وهي من هنا تعود بنا إلى معنى ( المفهوم العام للأمن ) من حيث أنه إحساس بالإشباع والإجراء للإشباع — أو ( شعور وإجراء ) — وهي بالرغم من كونها عملية حركية تبادلية ترى أن مظهرها الخارجي هو الاستقرار والهدوء والطمانينة أي أنها مظهر ساكن لحركة دائبة فسكونها ( ديناميكي متحرك ) ومن ثم فإنها لا تخرج عن معنى ( المفهوم العام للأمن ) الذي تحدثنا عنه من قبل في حديثنا عن فلسفة الأمن من أن الشعور بالأمن ليس سكوناً ولكنه وجود ديناميكي متولد من حركة

لإرادة بذلها الإنسان بحثاً وراء استعادة توازنه مع البيئة — نتيجة اهتزاز  
توافقه بفعل مثير خارجي .

فالسكينة إذن ليست إلا تعبيراً عن المفهوم العام للأمن وهي صورته  
المتحققة مادياً وهي الواقع الذي يصادق على المفهوم الهام للأمن من  
حيث أنه حالة وجود ديناميكي متفاعل أو حركة دائمة لها قطبين أحدهما  
— كيانه أو هويته ( شعور ) والآخر هويته ( إجراء ) .

وبذلك نأتي للدعامة الثانية من دعائم الأمن القومي في علم السياسة .

### ثالثاً : التقدم الاجتماعي

ويتمثل في التقدم الاجتماعي الركن الثالث للصالح المشترك . والتقدم  
الاجتماعي نوع من عمليات التغيير الاجتماعي وهذا يجرنا للحديث عن  
التغير الاجتماعي ، فالتغير سنة من سنن الوجود والمجتمع الإنساني شأنه  
في ذلك شأن الأفراد . ومظاهر الطبيعة الأخرى في تغير دائم (١) —  
وذلك التغير الذي يطرأ على المجتمع له مميزات عديدة كتغير عدد  
السكان بالزيادة أو النقص وبالهجرة الجماعية منه وإليه وبالعزو الأجنبي  
وبمساحة الأرض وبأنماط الحياة الاجتماعية في الصناعة أو الزراعة  
أو التجارة وبانتشار التعليم وبتغير القيم والتقاليد والعادات — فداخل التغير  
هل المجتمع كثيره ومتشعب ومتباينة الأثر حقاً وسطحية ومختلفة الزمن .

---

( ١ ) دكتور / حسن محمد سمعان — أسس علم الاجتماع (مرجع سابق)

ولقد اهتم علم الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعى تحت مسمى  
ديناميات المجتمع Social Dynamics أو ميكانيكية أو آلية المجتمع  
Social Mechanism وهى دراسات التحول والتغير الاجتماعى .

وفى مجال الحديث عن التغير الاجتماعى بهما أن تفرق بين مفهومات  
أساسية ثلاث وهى : التطور الاجتماعى ، والحركة الاجتماعية ثم الحراك  
الاجتماعى - وبين هذه الثلاثة مفاهيم وبين مفهوم التقدم الاجتماعى -  
منها الخلط بينهما .

كما يجب علينا أن تفرق بين كل من التقدم والتنمية وسيكون حديثنا  
على ضوء هذه التفرقة .

#### ١ - التطور الاجتماعى : Social Evolution

يعرف التطور الاجتماعى بأنه التغير التدريجى الهادى للمجتمع فهو  
الحالة الطبيعية العادية للجماعه الإنسانية والمجتمع الذى لا يتطور يكون  
شاذاً بل هو لا وجود له تقريباً ومع ذلك فهو يختلف فى مكوناته  
وسرعته من مجتمع إلى آخر - فالمجتمعات الحديثة أسرع تطوراً من  
المجتمعات القديمة - كما يختلف التطور فى سرعته وإيقاعه من نظام اجتماعى  
إلى آخر فالنظام الدينى ثابت تقريباً بينما القيم والعادات والتقاليد تتعرض  
لنوع من التطور لكنه يكون أبطأ مثلاً من تطور النظام الأمري  
أو التربوى أو الإقتصادى . والتطور فى الحياة المادية بصفة عامة أسرع  
إيقاعاً من التطور فى الحياة الروحية .

والتطور رغم أنه حركة تلقائية من طبيعة الاجتماع البشرى فقد يكون في بعض الأحوال منبأ للمشكلات الاجتماعية فمن المفروض أن التطور إذا لحق بنظام من النظم الاجتماعية فلا بد أن تتطور النظم الأخرى المرتبطة معه فمثلاً زيادة السكان في مجتمع يتطلب تغيراً في أساليب الإنتاج وزيادة في معدلاته وإلا تسبب ذلك في أن تنشأ المشكلات المترتبة على عدم وفاء الناتج القومى بحاجات الأفراد ، وإذا ما حدث تطور في الناحية الثقافية من جهة انتشار التعليم مثلاً أو طرؤ تغيرات على أنماط سلوكية معينة فإن عدم مسايرة باقى النظم المرتبطة بالناحية الثقافية يسبب في حدوث الهوات الاجتماعية Social-Lag التى هى منشأ المشكلات الاجتماعية .

#### ٢ - الحركة الاجتماعية : Social Movement

ويطلق مصطلح الحركة الاجتماعية على حركه من التطور العام للمجتمع إذا كان محصوراً في زمان معين وفي نظام معين من النظم الاجتماعية السائدة في ذلك الزمن . فإذا كان المجتمع في تطور دائم فإننا لو حصرنا أحد نظمته مثلاً ولا يمكن نظام تعليم المرأة وكيف تطور في فترة زمنية معينة لبعرنا عن تدرج تعليم المرأة وانغماسها في الحياة الاجتماعية بأنه ( الحركة الاجتماعية النسائية ) .

#### ٣ - الحراك الاجتماعى : Social Mobility

وهو ذلك التغير الذى يطرأ على الفرد صعوداً أو هبوطاً على السلم



الاجتماعى نتيجة تغير وضعه الاجتماعى ويعتبر الحراك الاجتماعى نوع من الانقلاب فى الطبقات الاجتماعية وفى السلم الاجتماعى .

والحراك الاجتماعى حصيلة إحدى عمليتين أولاها حركة الإنسان الفرد فى الحياة وثانيهما الظروف الاجتماعية ، فالفرد قد يسعى بذاته لترقية وضعه عن طريق التعليم أو المشاركة الإيجابية فى الحياة الاجتماعية أو السياسية وبذلك يتدرج على درجات السلم الاجتماعى . وقد تكون الظروف التى يمر بها مجتمع ما فى نظر البعض<sup>(١)</sup> - وهى المحرك الثانى للحراك الاجتماعى فالحروب والأزمات الاقتصادية والثورات الاجتماعية كلها يترتب عليها تغيير فى أوضاع الناس فتتربط طبقة فى الحروب أو الأزمات بينما تضع ثروات آخرين ويترتب على ذلك صعود المومسين حديثاً على السلم الاجتماعى وهبوط الآخرين .

هذه الأنواع الثلاثة من التغير فى المجتمع أول ما نلاحظه فيها أنها تنصف بالصفات التالية :

- ١ - أنها حركات طبيعية نابعة من الطبيعة المتغيرة للمجتمع أو هى بمعنى آخر الصور التى يتم بها التغير وهو من سمات المجتمعات .
- ٢ - أنها تتخذ سرعة إيقاعها وبثاقته من ظروف المجتمع ذاته .
- ٣ - أنها محدودة بمعنى أنها لا تشمل المجتمع ككل دفعة واحدة

---

(١) دكتور / حسن شعانة سعدان - أسس عام الاجتماع - مرجع سابق

ولذلك نطراً على بعض النظم السائدة في المجتمع استجابة الظروف بيئية أو إنسانية تفس تلك النظم ثم ينتقل هذا التغير رويداً رويداً إلى النظم التي طرأ عليها التغير وهذا ما يجعلها أحياناً منشأ للهوات الاجتماعية .

٤ — أنها غالباً ما تكون عفوية إلا في حالات نادرة كحالات التدخل الإنساني لأحداث حركة في مجال معين وحق في هذه لا تكون النتيجة محددة أو مرسومة مسبقاً إنما يقتصر أثر المحرك أو المصلح في دفع حركة التغير نحو هذا النظام أو ذاك بينما تعمل ظروف المجتمع الأخرى مماها في تشكيل النتيجة — فحركة تحرير المرأة التي قادها قاسم أمين في مطلع هذا القرن لم تكن مستهدفة بالذات ما وصلت إليه المرأة اليوم من أوضاع اجتماعية — فكل ما فعله قاسم أمين أنه صرخ في وجه المجتمع وتابع مباحه حتى دبت الحركة في أوصال النساء النساء الاجتماعي، ثم أخذت تتحرك في سرعات مختلفة حسب ظروف المجتمع حتى وصلت المرأة إلى الصورة التي هي عليها اليوم — وكذلك الأمر في عملية الحراك الاجتماعي إذا اتخذ الفرد منطلقه من ذاته وأمسك بيده قراره كما سبق أن مثلنا بحالة التعليم — فإن النتائج التي قد يصل إليها الفرد لا تكون في حسابه وإن كانت كذلك فهي بالقطع ليست تحت سيطرته .

٥ — أنها تعبّر عن القوة الطبيعية الدافعة في المجتمع خلال سعيه لتحقيق أهدافه فهي تعبّر عن استجابة الظروف البيئية والإنسانية لحركة الإنسان في سعيه الدائب نحو تحقيق حاجاته ورغباته .

ومن هذه النقاط يتضح لنا أن هذه الصورة من التغير وأن بدت لنا أنها حركة ضمنية إلا أنها عندما تعترضها عوائق من أوضاع المجتمع كسلطة جائزة أو تنظيم طبقى متحجر فسرطان ما تتحول هذه الحركة السلبية الطبيعية البطيئة العفوية إلى عائقان يحرف أمامه تلك العوائق في شكل الثورات الاجتماعية وهى الصورة الأخيرة من صور التغير الاجتماعى ولكنها تغير وتطور هئيف - فالثورة واعدة كبت التطور الاجتماعى وعدم السماح له باتخاذ مجراه فبقدر شدة الفلم الاجتماعى يكون رد الفعل الأثورى وشدته وما أشبه التطور الاجتماعى بنهر يسير - يهدأ هادئاً فإذا أتت قوة ووضعحت حاجزاً يعوق النهر عن سيره فإن المياه تتجمع ويأتى وقت تفتت فيه الحاجز وتسير فى طريقها<sup>(١)</sup>.

ونعود بعد ذلك لنعقد المقارنة بين التقدم الاجتماعى - وهو مقصدنا - وبين هذه الصور من التغير .

### التقدم الاجتماعى :

هو صورة من صور ( التغير الاجتماعى ) ويتضح الفرق بينه وبين التطور والحركة والحراك فى أول خطواتنا من هنا - فالنغير الاجتماعى شىء يحمل معنى تدخل عنصر خارجى عن الطبيعة المجتمعية فالتطور والحركة والحراك هى صور ( التغير ) والنغير التمازى . بينما التقدم ( تغير اجتماعى ) همدى .

---

(١) دكتور / حسن همدانى - المرجع السابق - ص ٣١٤ .

والتقدم الإجتماعى يعنى السير بالمجتمع إلى الأمام مكافحة لتذليل الصعاب المادية التى تعوق حركة المجتمع فهو حماية ( مسارعة acceleration ) بعملية التطور . فالتقدم لا يتأتى فى الأصل على نحو تلقائى بل يحتاج إلى جهد يبذل للوصول إلى تحقيقه - وهذا مما زاد من أهمية التدخل فى نظر الفكر السياسى المعاصر<sup>(١)</sup> وقد لا يتطلب التقدم تدخلاً إيجابياً إنما يكفى الامتناع عن التدخل متى كان ذلك الامتناع مدروساً ، كما يتضمن معنى التقدم أيضاً إلى جانب دفع المجتمع للأمام - الحيلولة دون تراجعه .

وعلى ذلك نستطيع أن نستخلص صور التقدم فى ثلاث - التدخل بالعمل الإيجابى أو الأحكام المدروس عن التدخل . أو رفع معوقات التطور والحيلولة دون تراجع المجتمع .

والتقدم مادام شيئاً منعهداً لا بد وأن يشمل شبكة النظم الإجتماعية فى المجتمع . وذلك حتى لا تنمو نظاماً وتبقى غيرها على حالها فتقع الهوة الإجتماعية وتنشأ المشكلات ويصبح التدخل معولاً للهدم بدلاً من أن يكون أساساً للبناء . وقد يكون التقدم فى صورة تدخل إصلاح بمجموعة من النظم الإجتماعية أو فك عقلاها وإطلاقها برفع العوائق التى تعوقها وهو فى ذلك يهدف إلى أن تتوازى هذه النظم المختلفة مع نظم أخرى تقدمت تلقائياً وحتى يبق المجتمع شراً المشكلات الإجتماعية .

وثمة نتيجة نستخلصها من الطبيعة العمدية للتقدم وهو أنه لا بد وأن

---

(١) دكتور / نعيم عطية - النظرية العامة للحريات الفردية - ص ٤٣ .



يكون من صنع قوة تملك فرضه على خريطة الواقع الإجتماعى أو تملك من المقادير ما يمكنها من التصدى لعواقب التطور على أقل تقدير . ومعنى هذا أن التقدم لا بد أن تسنده السلطة المالكه لزمام الأمور فى المجتمع .

والتقدم بهذه الصورة يعتبر عنصراً هاماً فى إقرار التوازن فى المجتمع وتحقيق توافق الأفراد بعضهم ببعض شحذاً لهم وإطلاقاً للقوى الساعية إلى بلوغ غايات المجتمع . ومن هنا تظهر لنا صلته الوثيقة بعملية تحقيق رغبات المجتمع بالصورة المثل المتوازنة التى تحقق أمن الوطن وأمن المواطن .

ويتحقق التدخل لأحداث التقدم بوسائل عديدة تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لدرجة نضجه الإجتماعى وتقدمه ويحكمها فى النهاية أيدىولوجية الدولة والقدر الذى تسمح به هذه الأيدىولوجية من التدخل . وتتراوح درجة ذلك التدخل بين إدارة النشاط الذى يحقق التقدم فى قطاع من القطاعات وبين المراقبة الحكومية بالتشريع لعناصر التقدم .

### التقدم والتنمية :

التنمية معنى أشمل من التقدم — فالتنمية قفزة بالمجتمع — قفزة مدروسة مخططة ومحدودة الزمن تستهدف الوصول إلى مستوى محدد -- والتنمية لا بد وأن تضع فى حساباتها كافة نواحي النشاط فى المجتمع فربى لذلك شاملة — ويخطئ البعض عندما يتحدث عن تنمية إقتصادية فقط أو تنمية إجتماعية فقط . لأن ذلك معناه تقدم فى أنماط الحياة الإقتصادية وبقاء الأنماط الإجتماعية على تخلفها وهو مؤد إلى الهزات الإجتماعية

والعكس كذلك صحيح . كذلك لا يقبل بعض العلماء مصطلح ( التنمية الشاملة ) ويقولون أن ذلك تعبير يتكرر فيه المعنى دون مبرر لأن لفظة التنمية تحمل في طياتها معنى الشمول .

هذه هي عناصر المصالح المشتركة لمساها من قرب وتعمق وجعلنا فيها جولات كشف لنا طريقاً ممتداً يصل بنا إلى معنى واقعي مادي مدوس للآمن القومي ، فأبرزته في صورة متحققة زاهية من التزاوج بين أمن الوطن وأمن المواطن . وجعلت منهما كلا واحداً لا يتجزأ بل وربطت بينهما برباط مقدس لا تكاد تنفك عقده ألا وينهار المجتمع من أساسه .

ولكن . . . ما ينبغي أن نلاحظه أمر غاية في الخطورة وهو أن تحقق المصالح المشتركة وأحداثه أثره في المجتمع لا يتم من جمع هذه العناصر الثلاثة هكذا . فالمعنى الفعلي للمصالح المشتركة تزيد مساحته من حاصل جمع هذه العناصر الثلاثة . والشرط الأساسي لتحقيق المصالح المشتركة ينبغي من حتمية التوازن بين عناصره الثلاثة ( العدالة والسياسة والتقدم ) .

وهذا أمراً ليس بعيداً عن تصورنا بعد ما قدمناه . لأن التركيز على واحد من هذه العناصر الثلاثة يحول معنى اختلال التوافق المطلوب بين النظم الإجتماعية ، وقد قدمنا أثر اختلال التوازن بين النظم وكيف يكون ذلك الاختلال ، إنها المشكلات الإجتماعية - وهذا وحده كافى لأن ينهار المصالح المشتركة بما يحمله من معنى رغبات وأمنيات وأهداف وتطلعات المجتمع .

ولو أننا أردنا أن ندرس بحواسنا شيئاً من ذلك الأثر فلننظر على مجتمع  
تركز فيه الدولة على تحقيق السكينة بأسلوب يعطل مفهوم العدالة أو يطفى  
على جهود التقدم ، ولنتصور حال ذلك المجتمع وما يدب فيه من عوامل  
التفكك وما يمتريه من مشاعر العدوان . وكذلك الحال إذا ما أساءت  
الأيديولوجية تطبيق العدالة الاجتماعية وفسرتها في توافرها بامتلاك  
طبقة من الطبقات لمقدرات الأمور وفاسدت شكل هذه الطبقة لئلا  
في شكل تنظيم حربي ولنتظر بعد ذلك ما تمنيه هذه النظرية وذلك التفسير  
للعادلة على السكينة في ذلك المجتمع . ولنتظر إذا ما ضربت أيديولوجية  
ما بالعدالة الاجتماعية عرض الحائط ، اعتبرتها معنى يتلور في الإحسان  
أو الأريحية ( Charity ) وتعفت الدولة تطبيقاً لأيديولوجيتها من أن  
تديها نحوها بالمعاملة فلا شك أننا سنجد مجتمعاً يضطرب بالجريمة  
والعنف ويتزاحم منحدراً نحو أعماق الضياع .

وبعد . ، أن نظرة منا تجاه الشرق والنفثة منا تجاه الغرب سوف  
تؤدي بنا إلى أن نرى مصداق هذه الدعاوى . وكيف أن الصالح المشترك  
مفتقد في كلا هذين الموضعين . ( أننا لنعقد أن الفهم الحسن لمقومات  
الصالح المشترك بين الفرد والدولة يضع حداً لذلك الشد والجذب الذي  
يمارسه كل تلك النظرية ذلك التناحر بين الاتجاهات اليسارية واليمينية ،  
إذ ينتهي بها إلى اعتبارها مجرد اختلافات في التفسير فحسب لا صراها  
بين ضدين من معدنين متناقضين )<sup>(١)</sup> .

---

(١) دكتور / نعم عطية - النظرية العامة للحريات الفردية - مرجع سابق

## المبحث الثاني

### السلطة والولاء والأمن القومي

#### ١ - مبرر وجود السلطة

السلطة ظاهرة إجتماعية . بمعنى أنه متى وجدت الجماعة البشرية فلا بد من أن تنشأ السلطة القادرة على إدارة شئونها . وذلك أمر نلاحظه حتى في أقدم صور التجمع الإنساني . ولقد تناول الفلاسفة على مدى تاريخ الفكر الإنساني ظاهرة السلطة وحاولوا تفسيرها ووردها إلى مبدئها الاصل الأول أى فلسفتها . ومن هنا فقد تعددت نظريات نشوء السلطة وتنوعت الآراء فيها حسب اتجاه كل فيلسوف وحسب المناخ السياسى الذى يعايشه . سواء كان يقف موقف المعارض أو المدافع عنه .

فأقدم قدم لنا الفكر السياسى طائفة من النظريات السياسية التى ترد نشوء السلطة إلى أصول مختلفة . ولقد توارثت هذه النظريات فى المصور الحديثة منذ عصر النهضة بشكل مكثف عن ذى قبل .

والحقيقة انه لا يعنينا كثيراً أن نقنق أثر نظريات نشوء السلطة خاصة تلك التى إنقضت وتلاشت بعد ثبوت بطلان ركائزها ونعنى بها تلك التى كانت تربط بين الملوك والآله - إنما يعنينا ان تقترب بالقدر الكافى من النظريات السياسية التى تحمل فى ثناياها اعترافاً بواقع المجتمعات وإن انحرفت أحياناً فى تصوراتها ولم تستطع ان تصل إلى المبدأ الأول



للسلطة أى للأصل الحقيقى الذى يمكننا أن نره ظاهرة السلطة إليه .

أما منهجنا الأساسى فهو الرجوع لأرض الواقع مستلهمين العلم الحديث . فنحن فى زمان يستهدى بالعلم فى أدق أموره وليس شئ أقرب للإنسان من السلطة فى هذا الزمن الذى تتلقفه إجراءاتها من المهد وتراققه حتى آخر لحظات وجوده . فالإنسان فى هذا العصر يعايش السلطة ويتصادم ويتعامل معها فى كل شأن من شئون حياته . ولذا كان من الواجب علينا أن نتناول هذه الظاهرة بنفس العناية ونفس المنهج الذى نتناول به باقى أمورنا وهو المنهج العلمى بكل ما تعنيه هذه الكلمة من تفاصيل .

ونحن مادامنا لا نفهم بالسلطة إلا من خلال معاشتها فى ظل الدولة فلنرجع إلى ما رآه الفقهاء من تعريف لها لعلمنا بالتقط منها المحيط الذى وصلنا إلى بنيتها .

يعرف فوشى<sup>(٢)</sup> الدولة بأنها مجموعة دائمة مستقلة من أفراد يملكون إقليماً معيناً وتضعهم سلطة مشتركة منظمة بغرض أن يكفل لأفرادها جملة ، ولكل واحد منهم ، التمتع بحريته ومباشرة حقوقه . ويرى ديفو<sup>(١)</sup> أن الدولة مجموعة من الأفراد مستقرة فى إقليم محدود تخضع لسلطة صاحبه سيادة ، مكلفة بأن تحقق صالح المجموعة ، ملتزمة فى ذلك بمبادئ القانون

---

(١) و (٢) دكتور بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى — للدخل فى

السياسة مكتبة الانجلو العربية للطبعة الثالثة ١٩٦٦ ص ٢٠٩ .

والمعرض اذالبية تعريفات الدولة يستطيع أن يتبين صراحة - كما عند ديفو - أو بين السطور ان هناك نوع من الارتباط بين السلطة في الدولة وبين مبرر وجودها : ذلك أن أساس وجود السلطة في الدولة هو خلق الظروف التي يمكن أن يصل فيها أفرادها إلى الحد الأقصى لإشباع رغباتهم (١) .

ونحن لو استعرضنا رؤى الفلاسفة السياسيين في هذه الزاوية بالذات - زاوية ارتباط نشوء السلطة بإشباع حاجات الأفراد - فسوف نجد ، على اختلاف مذاهبهم وتضادها وعلى ما ثار بينهم من جدل صائب ، ملتهفين حول هذه النقطة بما يجعلنا نصل إلى يقين - يدعوه الواقع والعلم المعاصر - بأن المبرر الوحيد لوجود السلطة في أى مجتمع إنما ينبعث من اضطلاعها بتحقيق رغبات الأفراد . قال فيلسوف ديفيد هيوم يتساءل عن الدافع لقيام حكومه ويجيب بقوله ان الناس بعد تجربة غاية في المشقة في مجتمع غير منظم اكتشفوا ان أمنهم وهو الهدف الأساسي لكل مجتمع لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا بقيام نوع من الإشراف وما لم يكن الإشراف قائماً راحت المنافع الجماعية ضحية المنافع الانانية العارضة الزائلة (٢) ومع أن هيوم كان ممن رفضوا تصور فكرة العقد

---

(١) هارولد لاسلكي - الدولة نظرياً وعملياً - الجزء الأول - دار المعارف ترجمه مجموعه اخترنا لك مسلسل ٦١ ص ٢١ .

(٢) دكتور محمد فتحي القنيطي - النظرية السياسية عند هيوم - مرجع سابق ص ٤٨ .

الإجتماعى بما قامت عليه من افتراض مرحلتين للجمع - مرحلة العصر الطبيعى ومرحلة الدولة - فأبنا نجد برغم اضطراره بمهاجمة هذه النظرية - عند توماس هوبز وبوفندروف والثوسياس وجون لوك - قد اتفق معهم من حيث لا يدري في هذه النتيجة وهى الربط بين قيام السلطة وتحقيق الرغبات بل لقد ذهب إلى أن هناك عقد أصلى ولكنه بين الناس بعضهم بعضاً يقوم على فكرة العدالة التى ابتكروها من أجل احترام الملكية - وهو يدبر عن طبيعة ذلك العقد الأصلى بقوله ( أن شخصين يهدقان بمعدافى وورق بفعلان ذلك طبقاً لاتفاق بينهما أو اصطلاح اصطلاحاً عليه وان كان كل منهما لم يعد الاخر ابداً بذلك ) .

فإذا ما أدركنا النظر تجاه فكرة أو نظرية العقد الإجتماعى على اختلاف الرويات الفلسفية فى توجيهها بل وفى منطقتها - فأننا نستطيع ان نلح بوضوح حقيقة اعتراف الفكر السياسى بأن المبرر الوحيد لوجود السلطة فى أى مجتمع ينبع من أنها تقوم بتحقيق حاجاته ورغباته وأهدافه . فهما يكن عدد العقود المفترضة ، واحد أو اثنين كما عند الثوسياس - - ومما تكن البواحد الى ذلك التعاقد - واه كانت التخلص من ظلمات المرحلة الطبيعية للجمع هروباً الى ظل الدولة وخيرها ونبلها وهو منطلق النظرية خلال القرن السادس عشر<sup>(١)</sup> أو كان العكس فى الرؤية تجاه المرحلتين - نقول فيها يمكن من أمر النظرية فى كل هذه الأحوال فان ما يهمنا هو أننا عندما نبحث عما استهدفه طرفا العقد وما حواه ذلك

(١) د. بطرس بطرس غالى / د. محمود خيرى عيسى - للدخل... (مرجع سابق)

التعاقد من تعهدات - فبعد أنه يغير بلا أدنى مواربة الى أن السلطة ما نشأت ولا وجدت الا لتحقيق واشباع رغبات وحاجات الافراد الذين تعاقدوا معها . أى ان الطرف الأول وهو السلطة كان حضوره في مجلس العقد مترتب على تعهده بتحقيق رغبات وحاجات الطرف الثانى . وهكذا ومن خلال موقف التضاد بين فكر هيسوم ونظرية العقد الإجتماعى تكتسب هذه الحقيقة حجتها وأصالتها وثباتها في مجال الفكر السياسى . ويرداد الأمر وضوحاً اذا مددنا الطرف نحو الطرف الثانى من العقد وهو الشعب أو المجتمع .

## ٢ - الولاء

الولاء يحمل معانى الرضا والتسليم والخضوع - ويرى بعض علماء السياسة وفي مقدمتهم بيردو في (مطول علم السياسة)<sup>(١)</sup> ان الناس يقبلون السيادة ويخضعون لها بل - ويخاطعونها لانها بحسب أصاها وسيلة لبلوغ المستقبل واخضاعه لمطالب المجتمع وهي وعد بضمان مستقبل أفضل ، مستقبل تتحقق فيه أهداف وحاجات المجتمع فالأساس الأول للسلطة هو الهدف الإجتماعى فان اعتماد الناس بانعكاس الصالح المشترك على مستقبلهم يهيئ الجو المناسب لتكوين السلطة - ويذهب بيردو الى ان العنف والقوة المادية لا يكفيان لقيام السلطة ، وانما لابد من الرضا العام الذى بدونه لا توجد تلك السلطة . فلقد دلت التجارب التاريخية

---

(١) دكتور / نعيم عطيه - النظرية العامة . . . مرجع سابق - ص ٥٨

وإلخ.

(م ٨ - الأمن القومى)



على أن أهم الدواعي على الخاضع للسلطة ليس الخوف من الجراء فلقد  
جاءت الطبيعة الإنسانية على عدم الخضوع لإرادة أخرى طواحية إلا إذا  
كانت تلك الإرادة الأخرى تمثل قيمة عليا تتلور في صلاحية قاعدة ما  
البلوغ إلى خير مرغوب فيه وهذا يؤدي بنا إلى القول بأن الخضوع من  
قبل الرعية لمصلحة الحاكمين ليس له مبرر إلا أن السلطة هي التي ستحقق  
المصالح المشتركة على أكمل وجه . ويريد بيدرو أن يزيل اللبس من  
عباراته حتى لا يفهم منها خطأ - أن الرضا أو الولاء هو الذي يصنع  
السلطة الشرعية ذلك لأن السلطة توجد منذ أرسائها - مبررة ومعددة -  
باعتبارات للمصالح المشتركة وهو هنا يلتقي على ما سبق أن قدمناه من أن  
مبرر وجود السلطة هو قيامها بتحقيق حاجات ورغبات وأهداف  
المجتمع فالسلطة عنده تنشأ من الإنعقاد الوثيق بين مقاصدها وبين  
المصالح المشتركة ، فالرضا يثبت السلطة ويبررها فهو في الواقع اقرار  
لها أكثر منه مصدراً لها<sup>(١)</sup> .

ولقد كان هارولد لاسكي أكثر وضوحاً وتصويهاً عند هذه عندما  
أعلن أن الأفراد - لا يقومون بالطاعة السلطة من أجل الطاعة ذاتها  
ولما يطيعونها من أجل أهداف يعتقدون أنها ستتحقق عندما تؤدي السلطة  
عماها فهم يخضعون للأوامر لأنهم يعرفون ما تتضمنه هذه الأوامر من  
معنى ، هم يفهمون هذه الأوامر على ضوء الرضا الذي يسعون إلى تحقيقه

(١) دكتور / نعيم عطية - النظرية العامة . . . مرجع سابق ص ٦٤

وما بعدها :

في هذه الحياة<sup>(١)</sup>.

وإذا أردنا أن نصل إلى إقتناع تام بهذه الفكرة فلنرتد إلى فكرة هند روسو اعتمدها كأساس لفكرة العقد الإجتماعي<sup>(٢)</sup> « وهي أن الأفراد قد تنازلوا عن جزء من حقوقهم الطبيعية مقابل التمتع بمميزات المجتمع السياسي حيث تستخدم فيه السلطة الجماعية لحماية الفرد وأملاكه ، ومضمون ما نرى إلى إبرازه هو الفلسفة التي تنبثق منها فكرة (القانون)

فالقانون يوجد في المجتمع ليضع حدوداً فاصلة بين الأفراد بعضهم البعض وبينهم وبين السلطة ، وبين الدولة والدول الأخرى مستهدفاً تنظيم الحياة . وهذه الحدود التي يضعها القانون ان لم تكن واقعة داخل نطاق الحريات المختلفة لهذه ( الكيانات )<sup>(٣)</sup> فانها على الأقل تقع حيث تنتهي نطاقات الحريات ولكن فكرة هذا الافتراض الأخير - أن الحدود تقع على نهايات نطاقات الحرية فكرة تستلزم عدم التصادم بين ما أريده وبين ما يريد غيري أو بين ما أعتقد أنني حر في عمله وبين ما يعتقد غيري كذلك - وهذا الافتراض كاذب غير منطقي وغير واقعي لأنه لو كان الأمر كذلك لما احتاج المجتمع البشري ولما لجأ منذ عصور بدارته إلى قواعد تحكم سلوكه ولا تنفك الحكمة من القانون .

يبقى لنا إذن القانون ( كحد ) يقع داخل إطار حريتي وهو بذلك

---

(١) هارولد لاسكسكي الدولة نظرياً وعلمياً ... مرجع سابق ص ١٣ .

(٢) دكتور / بطرس بطرس غالي وعمود خيرى عيسى - المدخل ... مرجع

سابق ص ٣٠٥

(٣) أعني بالكيانات الأفراد والدولة

يقتطع منها جزء أراه من حق ومع ذلك فأنا أشارك بالرضا الإيجابي أو  
الضمني في صياغة هذا القانون وإخراجه لحيز الوجود ، هل الأقل  
برضائي بأن أعيش في هذا المجتمع بالذات . وما يفعله القانون معي يفعله  
مع غيره من بقية أفراد المجتمع وما أقبله أنا يقبله غيره - فالقانون  
إذن في حقيقته عبارة عن إجراء مقتطعة من حريات الناس تجمعت  
وإرادت عليهم في شكل حدود لتلك الحريات - وما دامك تلك  
الاجزاء مقتطعة من حريات المجتمع طوعية وعن رضا فإن مجموع  
(رضاءات) الناس يظهر في شكل طاعة القانون . ولكن هذا القانون  
لم ينشأ مجرد الحد من الحريات وإنما يستهدف تنظيم السلوك الإنساني  
في جانب من جوانب الحياة تحقيقاً لغاية أو مطلب أو احتياج<sup>(١)</sup> ولو لم  
يكن كذلك هو الهدف من القانون لفقد معناه . وإلا فلأي شيء كان  
ذلك القانون الذي لا يحمل في طياته هدفاً مهما ضؤل : كيف كان له أن  
يوجد إذا لم يكن وراءه محرك أخرجه من العدم إلى الوجود . ولما كان  
القانون نتاج إنساني فهو لا بد وأن يكن مستهدفاً غاية معينة ، فليس  
للإنسان سلوك بلا غاية إلا بين طائفة المراضى بدهولهم من بين البشر .  
وهل ذلك نستطيع أن نرى الأمر في النهاية هكذا - أن هذا المجتمع  
أد صاغ من أجراء حرياته وسيلة حقق بها غاية أو حاجة من غاياته

---

(١) نحن نخرج من حسابنا أي قانون يوجد بهمل قوة تنفصل عمودياً عن  
المجتمع فلا يستهدف غاية أو مصلحة إجتماعية - لذلك من وجهة نظرنا من بين  
مواطني الخطر على الأمن القومي (الذلف) .

وحاجاته فاذا ما قابل المجتمع هذه الوسيلة ( القانون ) بالرضا فان  
الرضا هنا لا يكون مبرره أو منشؤه إلا من طريق واحد هو تحقيق غايته  
أو حاجته ، لأن المجتمع إذا لم يرض بما يفرضه القانون فالنتيجة إذن  
إن ذلك القانون لن يحقق الغاية التي وضع من أجلها ومن زاوية أخرى  
فإن عدم الرضا معناه أن المجتمع قد استرد أجزاء حرياته التي اقتطعها  
منه القانون .

ولما كان القانون حسب ما وصلنا إليه جماع من الأجزاء المقتطعة من  
الحريات فان لذلك معنى واحد وهو سقوط القانون وسقوط القانون  
معناه تعارض المصالح والإرادات واضطراب الحياة وشيوع الإحباط  
وظهور الشعور بالعداوة والعدوان وهذا مؤد لا محالة كما سبق أن أوضحنا  
إلى تفكك المجتمع وذبول الحياة الاجتماعية ، من هنا نستطيع أن نصل  
إلى حتمية منطقية مؤداهما ثلاث ركائز .

أولاهما : أن الولاء هو الطريق الأوحـد لتحقيق الغايات والحاجات ،  
وثانيتهما : أن الولاء في مضمونه مرادف للأمن القومي .  
وثالثتهما : أن الولاء هو التعبير الحى عن وجود القانون .  
ولكى تبدو فاسفتنا للقانون واضحة . تعالوا بنا نطبق ما قلناه على  
قانون المرور .

أن هدف هذا القانون : إن يستخدم الناس الطرق العامة بالأسلوب  
الذى يؤدى إلى وصول كل منهم إلى المكان الذى يبغيه فى أقصر وقت  
تسمح به الظروف الطبيعية وفى أعلا درجة من الأمان .



يقتطع هذا القانون من حريات الناس : رغبتهم في السير في الطرق  
بالطريقة التي يفضلونها أو استخدام وسائل النقل بالصورة التي يرونها  
بحققة لأهدافهم الخاصة - فيسرع من يريد ويسير عكس الاتجاه ولا  
يقف عند إشارة المرور الحمراء ولا يعنى بتنبيه المارة بالأخطار .. إلخ .

أمامنا حالتين للتصور :

(أ) لو أطاع الناس مانص عليه القانون من أصول لإستخدام  
الطرق . فلا شك أن ذلك سوف يوصل إلى الهدف المنشود .

(ب) إذا إسترد الناس ما إقتطعه منهم القانون . وهنا تظهر لنا  
النتائج الثلاث التي أسلفنا الحديث عنها .

أولاً : لن يضمن أحد وصوله لبغيته في أقصر وقت ممكن .

ثانياً : لن يأمن أحد على نفسه أو ممتلكاته أو ممتلكات الدولة أو  
يتحقق ناتج معقول من النشاط في المجتمع .

ثالثاً : سوف نصل جميعاً إلى قناعه بأنه ( لا قانون ) .

خلاصة :

ونعود من حيث بدأنا حديثنا لنقول أنه قد بدا لنا واضحاً ان هناك  
إرتباط وثيق بين كل من السلطة والولاء وبين الأمن القومي

فقد بدا واضحاً لنا من خلال حديثنا عن مبرر وجود السلطة مدى  
إرتباط هذه الظاهرة الإجتماعية السياسية ( أى السلطة ) بأمن الوطن  
والمواطن ويتضح لنا ذلك أكثر جلاء من خلال واجبها تجاه الصالح  
المشترك . فلقد رأينا ما يتمتع به من ثقل في حياة الفرد والمجتمع وكيف  
أن تحقيقه يستلزم إقامة التوازن بين عناصره الثلاثة لذلك كان من أول

وأجبات الدعاية أن تحقق ذلك التوازن . بل أن هذه العملية تعتبر من أخص اختصاصات السلطة فالصالح المشترك يتحول من خلال السلطة من مجرد أمان بسيطة إلى خطة أو برنامج عمل بما يجعل تصوره قابلاً للتطبيق . فهي التي تضيق على فكرة الصالح المشترك التماسك والثبات وهي التي تكشف عن مفهومه ، وهي ممثلة في الحاكم كما يرى ( هوربر ) ذات أهمية في تشييد التصور القانوني للصالح المشترك وهي بما تملكه من وسائل الإلزام قادرة على أن تفرض السلوك المتفق مع الصالح المشترك كما أنها هي القادرة على أن تسهل تكيف مواقف الأفراد مع ذلك الصالح المشترك (١) .

فإذا كانت السلطة تفقد مبرر وجودها في حالة عجزها عن تحقيق حاجات المجتمع وهي التي يجمعها تقريباً الصالح المشترك فإن العلاقة بينها وبين الأمن القومي تصبح مزدوجة . أولاً من حيث أن تحقيق الصالح المشترك يتضمن تحقيق الحاجات والرغبات للفرد والمجتمع يعني تحقق أمن الوطن والمواطن وثانياً ومن حيث أن نماء السلطة ذاتها لازمة لتحقيق صورة الوطن الأمن والفرد المستقر .

أما الولاء فيمكننا ما وصلنا إليه من تحليل لنقف على أن الأمن القومي يدور مع الولاء وحجراً وحيداً .

---

(١) دكتور / نعيم عطية - النظرية العامة ، ، ، مرجع سابق ص ٥٠ وما

بعدها .

## المبحث الثالث

### الركائز القانونية للأمن القومي

#### أولاً : الأمن القومي ووظائف الدولة

لقد تشعبت وظائف الدولة وتعددت وسائل تدخلها في حياة الفرد في هذه الأيام بصورة لم يسبق لها مثيل ويصدق هذا القول على الدول الأخذة بالنظم الجماعية - كالشيوعية أو الاشتراكية بتطبيقاتها المختلفة كما يصدق على الدول التي تتخذ من النظام الفردي أساساً لسياستها - فالمواطن الحديث في كل حركة يديها يتعرض لاختصاصات الدولة فإذا خطر لكان أن يحمي تلك الاختصاصات سيفاجأ بأن يحمده نشاطها يستغرق معظم ساعات النشاط الانساني فن اختصاصها ، المسائل المتعلقة بالدفاع والمحافظة على الأمن الداخلي والاشراف على الصناعة ووضع التشريعات الاجتماعية بما في ذلك اختصاصات واسعة النطاق مثل التعليم والتأمين ضد المرض والبطالة ... إلخ<sup>(١)</sup> ولا شك أن الدولة أو بمعنى أدق السلطة في سعيها إلى مد تلك الاختصاصات إلى هذه الأفاق تصير إلى تحقيق الهدف الذي من أجله تعيش الدولة - ألا وهو خلق الظروف التي يمكن أن يصل فيها أفراد الدولة إلى الحد الأقصى لاشباع رغباتهم<sup>(٢)</sup>

---

(١) هارولد لاسكي - الدولة نظرياً وعلياً - مرجع ص ١٩

(٢) هارولد لاسكي - مرجع سابق ص ٢١

ونستطيع بعد استقراء كافة الآراء في شأن وظائف الدولة أن نضمها  
في أطر ثلاثة :

- ١ - حماية الاستقلال .
- ٢ - حفظ الأمن الداخلي بمفهومه الواسع بما يعمل ما يستكمل به  
الأمن وجوده من ( قضاء )
- ٣ - تحقيق الحياة الأفضل أو تحقيق الرفاهية أو إشباع رغبات  
الأفراد في كافة النواحي .

ولا تختلف دولة عن أخرى مهما نباعدت أيديولوجياتها في مدى فهم  
وتطبيق الوظيفتين . ولكن عندما نأني إلى الوظيفة الثالثة يبدو لنا  
المخلافات المنبثقة من تباین الأنظمة .

فتحقيق الحياة الأفضل أو المجتمع الكريم أو الرفاهية أو العدالة  
الاجتماعية إلى آخر هذه السلسلة من المعاني المتداخلة تعني في النهاية تدخل  
الدولة في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي الأفراد ، ونحن بالطبع  
لا ننوي أن نعرض بتفصيل زائد لوجهات النظر المتباينة إلا بالقدر الذي  
يخدم الهدف لتلك الوظيفة .

فمن جانب نجد مجموعة من الدول أو سمها كتلة من الدول تأخذ  
بما يسمى بالمذهب الفردي أو مذهب عدم التدخل الذي يحصر وظيفة  
الدولة في أضيق نطاق ويعتق فكرة الاقتصاد الحر القائم على أساس  
القوانين الطبيعية التي يجب ألا تعوقها الدولة بتدخلها فتعطل مفعولها بما  
يعود بالضرر على الجماعة كقانون العرض والطلب والمصلحة الشخصية ..



البحر ولقد ساد هذا المذهب في أواخر القرن ١٩ كرد فعل لاسراف الحكومات في التدخل قبل ذلك وتلك هي الروح التي صاحبت الثورة الفرنسية في نهضاتها (١).

وعلى جانب آخر نجد كتلة أخرى من الدول تأخذ بالنظم الاشتراكية المختلفة التطبيق التي تتدرج من الشيوعية في أقصى اليسار إلى الفابية (٢) واشتراكية حزب العمال البريطاني والتعاونية في السويد في أقصى اليمين حيث يتسع نطاق اختصاص الدولة أو تنسع النظرية إلى مصلحة الجماعة فتشمل مصلحة الفرد في ذات الوقت .

والذي نحب أن نوضحه أن الصورة الحالية للمجتمع الدولي تشهد بداية تحول الدول الآخذة بالنظام الفردي عن حرفة هذا النظام (الذي بدأ ينحسر ظله في معظم دول العالم حتى أن اصطلاح دولة الخدمات أو دولة الرفاهية قد أصبح يستعمل في جميع الدول ، ولا تكاد توجد دولة واحدة في العالم تقصر نشاطها على القدر الأقل . إن جميع الدول مهما اختلفت مشاربها تحاول الآن أن تقدم للأفراد خدمات عدة بعيدة عن وظيفة الأمن بمعناها الضيق (٣) .

ومصادق هذا القول يظهر لكل مطلع على أحوال تلك الدول فهذه

- 
- (١) سليمان محمد الطماوى - دكتور - السلطات الثلاث في الدساتير العربية والفكر السياسي الاسلامى - دار الفكر العربى - الطبعة الثانية ١٩٧٢ ص ١٢ .  
 (٢) الإغترابية الإصلاحية .  
 (٣) سليمان محمد الطماوى - دكتور - المرجع السابق ص ١٤ .

بريطانيا تعتمد إلى تأمين السكك الحديدية وصناعة الصلب وتؤمم مؤخرًا جانب كبيراً من صناعة الفحم وفرنسا أيضاً أخذت تتجه إلى هذا الطريق - حتى أمريكا التي تسمى بزعيمة العالم الحر نجد فيها أنواعاً شتى من التدخل في الحياة الاجتماعية كتأمينات البطالة وغيرها وفي الحياة الاقتصادية حيث يفرض القانون مثلاً على ملاك الأراضي عدم زراعة القمح في أكثر من نصف المساحة المملوكة محافظة على مستوى أسعاره وهناك - مثلاً - حد أعلى للاستثمار لا يستطيع الاحتكارات بعد الوصول إليه أن تستثمر أموالها داخل البلاد وعليها أن تتجه إلى الخارج .. الخ فالنظام الفردي لا وجود له بالصورة التي وضعها فلاسفته .

إذن فلا شك أن وظيفة الدولة التي يمكن أن نقررها مطمئنين إليها - محصورة في الصور الثلاث التي استهللنا بها هذا المبحث .

فكيف إذن تقوم الدولة بهذه الوظائف ؟

الدولة في سبيلها إلى تحقيق المهدف من وجودها تؤدي هذه الوظائف الثلاث من خلال الأنشطة الرئيسية لها وهي :

- ١ - النشاط السياسي .
- ٢ - النشاط العسكري .
- ٣ - النشاط الاقتصادي .
- ٤ - النشاط الاجتماعي .

هذه الأنشطة تتداخل في كافة أجهزة السلطة تؤدي من خلالها

وظائفها وايزيد الأمر وضوحاً نستعرض كل وظيفة وتتناولها بالتفصيل حتى يبين لنا مدى هذا التداخل .

#### (أ) حماية الاستقلال :

نحتاج هذه الوظيفة أول ما نحتاج إليه - جهداً سياسياً يتجلى في جلب اعتراف المجتمع الدولي - بالدولة - وبإقامة العلاقات المختلفة بينها وبين الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتوضيح أهدافها وتطلعاتها وأمانها القومية وشرح سياستها في الوصول إلى تلك الأهداف وهذه التطلعات والأمان القومية ، إلى آخر ما يمكن أن يدعم الاستقلال من جهد سياسي - وإلى جانب ذلك فهناك جهد عسكري متمثل في إعداد الجيش القوى القادر على حماية حدود الدولة ودعم سياستها وما يتطلبه ذلك من حشد كافة الإمكانيات المتاحة من أسلحة وتصنيع لها وتدريب وإعداد للأفراد والخطط الدفاعية والهجومية وهذا من ناحية أخرى يحتاج إلى نشاط اقتصادي يتمثل في تهيئة الظروف الاقتصادية المختلفة التي تتيح الحصول على هذه المتطلبات - ثم هناك نشاط اجتماعي يتمثل في تنمية القيم التي من شأنها أن تعلى في الفرد الشعور بالانتماء للوطن وما يترتب عليه من قيم الفداء والنضحية والشجاعة التي لا تنمى إلا من خلال النشاط الاجتماعي .

#### (ب) حفظ الأمن الداخلي :

ويتطلب وضوح رؤية تعدد مالمكل وما عليه من واجبات وحقوق وأساليب معاملة الأفراد بعضهم لبعض ووسائل تعبيرهم عن آرائهم

ومعتقداتهم وعلاقاتهم بالسلطة وحدود السلطة قبلمهم وذلك ولا شك  
جهد سياسي .

ووظيفة حماية الأمن تحتاج بالضرورة إلى القوة العسكرية من أفراد  
وأسلحة وإمكانات أخرى تعين الدولة على تنفيذ القوانين والضرب  
على أيدي العابثين بأمنها أو بأمن الأفراد وذلك جهد أو نشاط عسكري .

كذلك فإن هذا يحتاج إلى جهد أو نشاط إقتصادي يتمثل في تدبير  
الوسائل المالية التي تعين على القيام بتلك الجهود كما يحتاج إلى نشاط  
اجتماعي في الحث على السلوك القويم المطابق لمواضعات الجماعة وقيمها  
وتقاليدها .

### ( ج ) تحقيق الرفاهية :

وتلك وظيفة تتداخل في مظهرها ومخبرها مع الوظائفيتين السابقتين  
وتتطور وجوداً وهدماً معهما من الناحيتين السياسية والعسكرية ، إلى جانب  
أنها في ذاتها قائمة على مفهومين هما التدخل في النشاطين الاقتصادي  
والاجتماعي للأفراد .

وهكذا تتداخل الوظائف في الأنشطة . تلك الأنشطة التي تعطلع  
بها أجهزة الدولة المختلفة النواحيات الموردة على رقعتهما من عاصمتها إلى أدنى  
مستوى حضاري فيها .

ولو أننا البرة الأخيرة أمعنا النظر في هذه الشبكة من الوظائف  
للتداخلة في الأنشطة لوجدنا أنه يمكننا النظر إليها من خلال زاويتين :



(أ) إن تلك الوظائف بالأنشطة المؤدية إليها هي عبارة عن صياغة لكل حاجات المجتمع المختلفة المتشعبة في كل نواحي الحياة بمعنى أنها تمس صالح الجماعة مساماً مباشراً بل أنها هي في ذاتها صالح الجماعة أو إذا شئنا تعبيراً علمياً هي الصالح المشترك للأفراد أو هي جماع حاجات المجتمع .

(ب) إن تلك الوظائف وما يؤدي إليها من أنشطة هي في مجموعها المظهر المادي للسلوك الوظيفي للسلطة - فهي والسلطة شيء لا يمكن التفريق فيه .

ومن هاتين الزاويتين تنبع فكرة الأمن القومي بالمفهوم الشامل الحديث .

### ثانياً : الأمن القومي وكيان الدولة

لو أننا هدنا إلى المفهوم المعاصر للأمن حسبما ظهر في تحليله في الباب الأول من هذا المؤلف وطبيعة هذا المفهوم وانقسامه إلى أمن شعوري وأمن إجرائي واستظهرنا مكوناتهما لوجدنا أن وظيفة الدولة - على الساع المفهوم الحديث لها في خلق الظروف التي يمكن أن يصل فيها الأفراد إلى الحد الأدنى لإشباع رغباتهم - متضمنة تماماً ومائلة بوضوح في المعاني التي ظهرت خلال هذين المفهومين . وذلك لأننا انتهينا إلى أن الأمن الشعوري هو إحساس الفرد بأن دوافعه ( حاجاته ) المختلفة غير معرضة للاحباط وأن الأمن الإجرائي هو الجهد الذي تبذله السلطة لإشباع تلك الدوافع ورد العدوان .

ونود بعد هذا التقريب بين مفهومي الأمن ووظيفة الدولة أن نخطو

خطوة نحو توضيح مفهوم الأمن القومى فلقد ذكرنا فيما تقدم أن الدولة تؤدي وظائفها من خلال الأنشطة الأربعة الرئيسية التى تراوحتها أجهزة الدولة على اختلاف فروعياتها وأماكنها.

والآن . . هل لنا أن نتصور كيف يتسنى إمكان ما أن يوقع ضرراً بدولة ما ؟

ولا شك أن صور الضرر التى عرفت على مدار التاريخ والتى ما زالت معروفة لا تخرج كلها عن محاولات — نهجت أو فشلت — تتجمع كلها فى وجه السلطة لمنعها من أداء وظائفها . . أو تعطيل هذه الوظيفة بصورة كاملة أو جزئية فى أى جانب من جوانبها .

فإذا كانت هذه الوظيفة عبارة عن معان ليس لها واقع مادى فإن تهديدها فى أنشطة الدولة ذات الوجود المادى الملموس يحقق الفرصة التى تتبع — لمن يريد — أن يلحق بالدولة ضرراً .

ولا يخطر ببال أى منا ولو للحظة أن ما نتكلم عنه هو تعرض السلطة وحدها للعدوان — فإن ذلك أمر لا يستقيم مع الفهم الذى وصلنا إليه من أن وظيفة الدولة ومهدفها يتمثلان فى خلال تحقيقها للصالح المشترك للجماعة بأشبابها لحاجات الأفراد — ومن جانب آخر فإن تلك الوظيفة هى التى تجعل الدولة تحقق الهدف من وجودها .

ومن هنا تبلور فكرة الأمن القومى فى أنه أمن الوطن والمواطن .

وتفسير ذلك يظهر فى أن أى إضرار بأية ناحية من النواحي القومية فى أى نشاط من الأنشطة الرئيسية للدولة لا بد وأن يعود بالضرر فى وقت واحد على الفرد والدولة .

وإذا كان من السهل علينا أن تبين صورة الضرر الذى يأتى بالفرد نتيجة هذا المدوان من عدم إشباع حاجته فى الناحية التى وقع عليها ذلك المدوان . فإن الصورة بالنسبة للدولة أو السلطة قد تبدو محتاجة لإلقاء بعض الضوء عليها لبيان المنافع التى يتسلل منها الضرر إلى كيان الدولة .

### ( ١ ) بالنسبة لشكل القانونى للدولة :

تلك صورة خطيرة تترتب على المدوان على أنشطة الدولة المختلفة . فمن نعرف أنه من المسلم به قانوناً أن الدولة أركاناً ثلاثة هى الشعب والإقليم والسلطة . وليس من شك فى أن السلطة تعنى . حق فى حدود معنى اللفظ صفة الإلزام ، واضعاً معينة . فالظاهر المادى للهيئة الحاكمة أو السلطة فى نظر القانون ( أنها متى وجدت وأصبحت قادرة على إلزام الأفراد على احترام إرادتها والخضوع لسلطانها فأنها تصبح صالحه لتكوين دولة متى تحققت الركنان الآخران )<sup>(١)</sup>.

وهل هذا فإن إتيان - أى عمل - يكون من شأنه الإطاحة بقدرة السلطة على هذا الإلزام أو تعطيلها لفترة زمنية أو فى بقعة مكانية أو تعويقها يترتب عليه اختلال الوضع القانونى للدولة بما يطرأ على هذا الركن من أركانها وإذا ما وصل أثر هذا العمل إلى حد إزالة هذه القدرة ترتب عليه انهيار الشكل القانونى للدولة .

---

(١) محمد كامل ليلة . دكتور . النظام السياسية . الدولة والحكومة . دار

المركز العربى . القاهرة . ١٩٦٨ ص ٢١

وثمة معنى آخر لنتيجة هذا العمل ذلك أنه يعنى التعرض للسيادة الداخلية للدولة بمنعها من التصرف بحرية واستقلال في شئونها اداخلية ونحن نعرف أن السيادة تعتبر في نظر معظم فقهاء القانون المعيار المميز للدولة عن غيرها من الجماعات (١) .

### (ب) بالنسبة للعلاقات الدولية :

وهذه صورة أخرى تتراب على خروج وظيفة حفظ الأمن (٢) من يد السلطة نتيجة لاية صورة من صور العدوان ونعنى بها أثار اضطراب الأمن بمفهومه العام على مركزها الدولى .

فالدولة تعتبر في نظر القانون الدولى العام مسئولة عن أعمال الافراد الذين لا يعملون باسمها أو لحسابها إذا ثبت أنها لم تقم بالاهتمام اللازم ( ولقد جاء قرار بجمع القانون الدولى فى اجتماع لوزان سنة ١٩٣٧ أن لا تسأل الدولة عن الأعمال الضارة التى تقع من الافراد إلا إذا كان الضرر ناشئاً عن تقصيرها فى اتخاذ الوسائل المناسبة التى يلجأ إليها عادة فى الظروف المماثلة لمنع مثل هذه الأفعال أو للمقاب عليها (٣) - وتفسر

---

(١) محمد كامل ليلة . دكتور . مرجع سابق ص ٣٤ .

(٢) أن حصر صورة الضرر هنا فى اضطراب وظيفة الأمن راجع إلى أن انتقاد الدولة لتدبيرتها على الوفاء بوظيفتها الآخرين لا يتصور له أثر ضار على المجتمع الدولى مالم يتم عن طريق تأثيره على الأمن . ( الواف ) .

(٣) محمد حافظ غام . دكتور . مبادئ القانون الدولى العام . مطبعة نهضة مصر . القاهرة طبعة أولى ١٩٥٦ ص ٤١٧ .



الوسائل المناسبة والاهتمام اللازم بالتصوير في التشريع أو عدم البحث عن الجناة أو عدم معاقبتهم وحقيقة أن الدولة لا تسأل في حالة الاضطرابات الداخلية إذا كان قيامها لجائياً وقاوتها . وأنه لا بد أن يكون هناك تقصير من جانب الدولة كعدم قيام قوات الشرطة بواجبها حتى يمكن أن تكون هناك مسئولية . ولما كنا هنا لسنا بمعرض البحث عن مسئولية الدولة وانعدامها بل أن أمر الاضطراب قد لا يصل إلى حد الإضرار بدولة أخرى مما يجعل بحث المسئولية وارداً . إنما نحن نبحث عن نظرة تقييم دولية متفق عليها كرد فعل لإفلات زمام الأمن والنظام من يد السلطة . ف سواء كانت الدولة مسئولة قانوناً أو لم تتوافق قانوناً شروط تلك المسئولية فالنتيجة بالنسبة لصورتها الدولية واحدة هي إهدار لكرامة الدولة وإظهارها بمظهر العاجز وإظهار الشعب بمظهر غير القادر على حكم نفسه بنفسه (١) وبأنى موضوع المسئولية من وجهة النظر هذه أو عدم المسئولية موضوع اختلاف في درجة النظرة الدولية أو لنوع رد الفعل الناجم عن الضرر .

وفي تقديرنا وكما يرى بعض المصكرين أن الحكمة من وراء اشتراط القانون الدولي لوجود سلطة قاهرة على حفظ النظام كركن من أركان

---

(١) أود أن أذكر القارئ بما اتخذته إسرائيل مائة إعلامية لتشويه صورة الشعب المصري في أعقاب حوادث الخطف بامسيد التي تزعمها أبو هاشم وحوادث المس محمود أمين سليمان الذي أطلقت الصحافة عليه لقب السداح وحوادث سليم سليم .

الدولة إنما يرجع إلى رغبة المجتمع الدولي في أن يحفظ أمنه وسلامته وأمن الدول المجاورة لذلك الدولة وحتى يجد الهيئة المستقرة التي يمكن النفاذ معها أو مساوماتها مما ينجم من إضرار أو ما يكون محتملاً منها نتيجة تصرفات وعايا تلك الدول أو اضطراب الأمن فيها - ولا شك أن هذه النظرة تتأيد بما رآته عصبة الأمم فيما يختص بالدول ناقصة الأهلية من نظرتها إلى شعوبها وتقديرها أن تلك الشعوب غير أهل الآن لأن تحكم نفسها بنفسها وكذلك تبينه ( المادة ٧٢ ) من ميثاق الأمم المتحدة بشأن وصاية بعض الدول المتقدمة على بعض الدول المتخلفة إذا جاءت الفقرة الثالثة منها تشير إلى توطيد السلم والأمن الدولي (١) .

وأي سلم أو أمن دول هذا الذي تهدده دولة يسكنها شعب غير قادر على حكم نفسه أن لم يكن هذا هو ما قصدناه من وقوع عدوانات من وعايا هذه الدول ناقصة الأهلية على الدول الأخرى .

### (ج) بالنسبة لعلاقة الشعب بالسلطة :

ونعني بهذا هذه الفكرة أن المدوان على أنشطة الدولة في علاقة الأفراد بها أي في خضوعهم وولائهم وطاعتهم للسلطة . وقالوا لا يقومون بإطاعة هذه السلطة من أجل الطاعة ذاتها وإنما يطيعونها من أجل أهداف يعتقدون أنها ستحقق عندما تؤدي هذه السلطة عملها فهم يخضعون للأوامر لأنهم يعرفون ما تضمنه هذه الأوامر على ضوء

---

(١) محمد حافظ غانم . دكتور . مرجع سابق ص ١٨٥ .

الرخا الذي يمعون إلى تحقيقه في هذه الحياة، (١).

ولاشك أن هذه العبارة ليست وليدة فكر الفيلسوف السياسي  
العالمى هارولد ج لاسكى - إنما اعتقد أننا أبردناه في أكثر من موقع من  
هذا المؤلف .

---

(١) هارولد لاسكى . مرجع سابق من ١٣ .

## **الباب الثاني**

### **الأمن القومي وتطوره في مصر**

- **الفصل الأول : الأمن القومي الخطة والتطبيق .**
- **الفصل الثاني : الأمن السياسي وأمن الدولة في مصر .**
- **الفصل الثالث : أجهزة الشرطة وأمن الدولة .**





## الفصل الأول

### الأمن القومي — الخطة والتطبيق

- البحث الأول : تعريف الأمن القومي وخطة .
- البحث الثاني : عمليات الأمن القومي وأجهزته .
- البحث الثالث : الأمن القومي والقوات المسلحة .

# المبحث الأول

## تعريف الأمن القومي وخطته

هناك تعريفات عدة تعرضت للأمن القومي لكنها في غالبيتها تتسم بالغوض وعدم الشمول والقصور عن التعبير عن محتويات المفهوم . ومن قبيل المضمغم الغامض تعريف الأمن القومي بأنه أمن الوطن والمواطن ومن قبيل غير الشامل أنه دفع العدوان الخارجي عن دولة معينة .

وأغرب هذه التعريفات إلى الصحة هو ما يقدم الأمن القومي أنه (المحافظة على كيان الدولة العام وضمان استقلالها والعمل على تأمينها واستقرار أحوالها الداخلية لصالح ورقابية شعبيها) لكتنا فآخذ على هذا التعريف أنه قد تتبع وظائف الدولة ووضعها متراصة وهو بالنال يشير إلى معنويات غير ملموسة فلا يساعد على توضيح المفهوم ، الأمر الذي يهوق من عدم تقبل مضمون المفهوم ويضفي عليه جواً من الغيبة تريد كثيراً من نظرة الرية إلى إجراءات الأمن القومي .

لذلك فقد عمدنا إلى تعريفه بما يسهى في المنطق ، بالتعريف الإجرائي هادفين إلى أن يشمل التعريف (حدود) المفهوم فيكون بمثابة مرشد لدراسة تفاصيله . واقد جرى تركيب هذا التعريف على غرار التعريف الأمريكي للأمن الداخلي<sup>(١)</sup> .

---

(١) محاضرات مستر آلامس - با كاديمية الشرطة لعالية بواشنطن .

**الامن القومى :** هو الجهد القومى الذى يصدر من الدولة لتمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية - ودفع أى تهديد أو تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة .

بهذا يكتسب الامن القومى مفهوماً وإجراءاً وضحاً من شأنه أن يبرز خطورته فى حياة الدولة بل يبرز المعادلة الهامة التى يجب أن تكون نصب أعين كافة أفراد الدولة أن الامن القومى يساوى كيان الدولة كما قدمنا ولا مبالغة فى هذا بعد ما قدمناه فى هذا المؤلف من تحليل آثار اختفاده على الدولة وكيانها القانونى وسمعتها وعلاقاتها الدولية وولاء الأفراد لها بجانب تداخله فى عناصر تكوينها - ويحضرنا فى هذا المجال أن نذكر عبارة للدكتور هنرى كيسنجر إذ عبر عن الامن القومى بأنه باختصار ( أى تصرفات يسعى المجتمع من طريقها إلى تحقيق حقه فى البقاء<sup>(١)</sup> .

### خطة الامن القومى :

شهدنا فيما سبق من حديث اتساع مجال الامن القومى واستيعابه لكافة مجالات النشاط فى الدولة . ومن الطبعى إذا كان هدف الدولة فى هذا المجال كبيراً بهذه الدرجة - ألا يترك الأمر المبادرات الفردية من أجهزتها نظراً لأن كافة الأنشطة تؤثر وتتأثر ببعضها فقد كان من اللازم أن يخضع العمل فى مجال تأمين هذه الأنشطة وكفالة وصولها إلى الأهداف

---

(١) محمد نوح الله سلامة - لواء - محاضره الامن القومى بمعهد الدراسات العليا لضباط الشرطة .



التي تبني تحقيقها لنوع من التخطيط حتى يأتي العمل متكاملًا منسجمًا متفقًا مع الوحدة الموضوعية التي تجمع أنشطة الدولة كلها .

( ولتحقيق هذا الهدف تضع الدولة خطة تتضمن كافة الإجراءات التي تراها كفيلة بتحقيق أهدافها في جميع المجالات سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً . ويحتاج كل ذلك إلى سياسة إعلامية بالضرورة )<sup>(١)</sup> .

وإذا كانت هذه الخطة تخدم وفي ذات الوقت تهيمن على كافة أنشطة الدولة فالتأكد أن كل دولة توكل هذه المهمة إلى هيئة مشكاة على أعلى مستوى فيها - وبعد وضعها تعرض على رئيس الدولة ليوافق عليها ومن ثم يلتزم بها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها .

ومن المناسب بعد كل هذا أن نستنتج محتويات هذه الخطة وضرورة احتوائها على نواح أرح تناول بالتنظيم والتنسيق والحماية أنشطة الدولة الأربعة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يؤدي بالدولة إلى تحقيق وظائفها الثلاث<sup>(٢)</sup> .

#### الغتلان الخطة ولبات القوم :

أن خروج مفهوم الأمن القومي من الأسس التي أوضحنها خلال مراحل هذا المواقف يضع أمامنا حقيقة ثابتة إلا وهي ثبات عناصر ذلك

---

(١) محمد فتح الله سلامة - إواء ( مرجع سابق ) .

(٢) راجع تدخل أنشطة الدولة في الوظائف الثلاثة ( المواقف ) .

المفهوم منها اختلاف نظم الحكم من دولة إلى أخرى - وذلك لاعتماده على أسس محلية ثابتة متفق عليها بما يمكن اعتباره إجماعاً . فوظيفة الدولة لا تختلف من نظام إلى نظام كما سبق أن أوضحتنا - وقد يحدث نوع من التفضيل والاسبغية بين الوظائف طبقاً لظروف كل دولة وإمكن في النهاية نجد أن المصلحة واحدة ومفهوم الأمن القومي ثابت العناصر سواء كانت الدولة في أقصى اليمين أو كانت في أقصى اليسار .

ولكننا عندما نأتى إلى مجال التطبيق في خطة الأمن القومي فسرمان ماظهر علامات الخلاف - وذلك نتيجة حتمية لاختلاف الأيديولوجيات التي تفرض على الدول الواثماً متباينة من النظم ومن الاهتمامات وبالتالي تطبع وظائف الدولة على ثباتها بلونها وتأتى النتيجة في النهاية اختلاف الخطة .

وسوف نتبع من خلال عرضنا لعناصر خطة الأمن القومي مواطن ذلك الخلاف .

### عناصر خطة الأمن القومي :

#### أولاً - الناحية السياسية :

وينقسم لنارل هذه الناحية إلى قسمين :

#### ١ - السياسة الداخلية :

ويمكن تلخيصها في كل مايتعلق بالخط السياسي للدولة مثل نظام الحكم كما رسمه الدستور دلي ضوء الأيديولوجية الدولة وعلاقته الأفراد بالسلطة

ومارق التعبير عن الآراء والحقوق والواجبات المقررة على الجانبين إلى غير ذلك .

ويبدو هنا الخلاف في الحطة بين معسكر اليمين ومعسكر اليسار من زاوية تأثير الأيديولوجية على النظام . فالمعسكر الرأسمالي يتخذ من المذهب الحر عقيدة ولذلك سوف نجد أن حماية وتنمية القوى الرأسمالية هي حجر الزاوية الذي تدور حوله اتجاهات السياسة الداخلية من تشريعات وإجراءات وتدابير وتنظيمات .

وبالنسبة للمعسكر الشيوعي فنجد أن السلطة تتركز في الحزب الذي يعتبر الحارس الأول للشيوعية وبالتالي فإن حماية وتقوية الحزب هي التي ستكون الزاوية التي تدور حولها كافة الوسائل المادية إلى ذلك الهدف .

### (ب) السياسة الخارجية :

يمكن تعريف السياسة الخارجية لدولة ما بأنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى أو بأنها المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول (١) .

والاختلاف في السياسة الخارجية بين الدول شيء متفق عليه في مجال علم السياسة - ويتحدث علماء السياسة عن بعض العوامل التي تختلف على

---

(١) بطرس بطرس غالي - دكتور - محمود خيرى عيسى - مرجع سابق .

## أساسها سياسة الدولة (١) .

١ - الوضع الجغرافي : وذلك عامل دائم قال عنه نابليون أن الوضع الجغرافي هو الذي يملئ السياسة . ولئن حق لنا أن نعتبر هذا العامل غير مؤثر في ظروف ثورة المواصلات والأسلحة العابرة للقارات إلا أنه ما زال يحدث أثره في العلاقات بين الدول المتجاورة .

٢ - عدد السكان : بما يتفرع عليه من أسباب الدعوة إلى التوسع أو الهجرة في الدول الكثيفة السكان وما يرتبط به من عوامل الوحدة الوطنية .

٣ - النظام الداخلي : من حيث النظام الدستوري واستقرار الحكم ودور جماعات الضغط . الخ .

٤ - القوة العسكرية . وهذا عامل متغير حسب تغير الوسائل العسكرية .

٥ . الموارد الطبيعية : ولنا حديث عنها بالتفصيل .

ويتحدث خبراء الأمن القومي عن عوامل تبدو موافقة أكثر لمناطق العصر<sup>(٣)</sup> وإن تداخلت في مضامينها مع ما يتحدث عنه علماء السياسة وهي :

---

(١) د بطرس بطرس غالي - د . محمود خيرى عيسى - مرجع سابق ص ٢٥٠ وما بعدها

(٢) حبيب ابراهيم العدلى - مقدم - مفهوم الأمن القومي - بحث مقدم للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية ( ص ٢ )



١ . مكانة الدولة وإمكانيتها المادية والفنية :

ويتضمن هذا المامل القوة البشرية ووزنها من حيث الثقافة والتعليم ووفرة السكوار الفنية المخافة (١) كذلك قوة الدولة العسكرية إلى جانب مواردها الطبيعية من مصادر قوى أو خامات تعدينية أو رفعة زراعية .

٢ - المصالح القومية :

ويمكن النظر لها من زاويتين إحداها ضيقة تهمل في صالح شعب الدولة وتحقق أهدافه الوطنية وإشباع حاجاته ومن زاوية واسعة عندما يكون ذلك الشعب ذا انتماء قوى فترتفع مسئولية الدولة إلى الإلزام بمصالح الأمة التي نبت منها الشعب سواء تبلورت تلك المصالح من خلال تنظيمات قومية أم كانت عبارة عن أمان للأمة .

ونلتزم الدولة في سياستها الخارجية بهذه المصالح القومية حتى ولو أدى بها إلى تجميد بعض أهدافها الأقل أهمية (٢) .

٣ - صلة الدولة بالمنظمات الدولية الإقليميه :

فعالم اليوم متشابك المصالح لا يستطيع فيه دولة أن تعيش بمعزل

---

(١) غنى مصر بالسكوار الفنية وضع على عاتقها مسئوليات قيادة التقدم في العالم النامي وخلق عليها التزاماً قبل الدول العربية . ( المؤلف )

(٢) المثل هنا من قرارات جامعة الدول العربية بقطع العلاقات مع دولة ألمانيا الاتحادية أثر عقدها لاتفاقية التعويضات لإسرائيل . ( المؤلف )

من تياراته واتجاهاته المتشعبة والدولة في سبيل ذلك تحاول أن ترائم بين مصالحها ومصالح الآخرين - وعلى حد ما يراه الفيلسوف السياسي المعاصر هارولد لاسكي ( أن التغير العلمي والاقتصادي يجعل من المستحيل أن تترك كل دولة حرة في أن تتخذ قراراتها الخاصة في الأمور التي تمس العالم أجمع فهذه الحرية المطلقة في الاختيار في بعض الأمور الحاسمة تؤدي إلى الحروب ) (١) .

#### ٤ - مجموعة المصالح الأيديولوجية :

وهي التي تنهق عن طريق دعم الأيديولوجية في المجال الدولي ومناصرتها والدفاع عنها إلى حد التهديد بالحرب أو إشعال الحروب في بعض الأحيان ويكاد هذا العامل يكون هو المحور الأساسي الذي تدور حوله الاختلافات السياسية الخارجية في عالم اليوم . فإذا نظرنا إلى دور الأيديولوجيات نجد مصداق حديثنا واضحاً في تصرفاتها . فرد فعل الاتحاد السوفيتي تجاه ثورة المجر والنمرك الصيني في تشيكوسلوفاكيا وصل إلى حد استخدام القوة المسلحة وتعريض السلام والأمن الدوليين للخطر وكان هذا دعماً مباشراً للأيديولوجية الماركسية - بينما نجد أن رد الفعل تجاه مشكلة مثل الحرب الهندية الباكستانية وهو قابع من مصالح قومية كان قاصراً على حد الإمداد بالأسلحة .

وعلى الطرف الآخر أصل ردود فعل الولايات المتحدة دفاعاً عن

---

(٢) هارولد ج . لاسكي - مدخل إلى علم السياسة - ترجمة عز الدين محمد

حميد - مجموعة الألب كتاب ٥٤٥ مؤسسة - جل العرب ١٩٦٥ ص ١١٧

النظام الرأسمالى إلى حد التورط فى حرب لا تهدد أرضها ولا شعبها ولكن مجرد مهاجمة النظام الشيوعى وحصر مدة فى أضيق نطاق وهذا ما عرّضه دكتور فسلى Vessly أستاذ علم الحكومات بجامعة جورج واشنطن بأنها حرب نظام System-War وليست حرب دولة State-War ذلك أن فكر الولايات المتحدة عقب إعلان روسيا للتعايش السلمى - كان قائماً - على أن السلام يشته خصبة لنمو الشيوعية الدولية ومن واجب الولايات المتحدة دفاعاً عن النظام الرأسمالى أن تفسد هذه البيئة (١) .

### ثانياً - الناحية العسكرية :

وهذا هو الجانب الثانى لخطة الأمن القومى - ويقوم على وظيفة حماية الاستقلال بدعم القوة المسلحة للدولة وإمدادها بأحدث الأسلحة وإعداد الخطط والدراسات العملية التى ترصدها لهدفها . ولا شك أن الاهتمام بهذه الناحية واحد فى كل العالم إنما يختلف فقط فى الدرجة فى الدول الكبرى ذات المصالح الحيوية الممتدة على نطاق العالم والدول المهددة بالمعدوان من دول أخرى يأخذ نصيباً من الأهمية منه فى الدول الأخرى .

### ثالثاً - الناحية الاقتصادية :

وتتأثر هذه الناحية باختلاف الأيديولوجية . فنلاحظ أن الممسك

---

(١) مجموعة محاضرات الأمن القومى للدكتور فسلى - باكا ديمية الشرطة العالمية بواشنطن ( استراتيجيات الحرب المحدودة )

الشيوعى يتم بخطط التنمية وما يتفرع عليها من ضرورة كسب أسواق جديدة كل يوم عن طريق عقد صداقات مع الدول الحديثة الاستقلال ودعمها بالمعونات والقروض . بينما المعسكر الرأسمالى وعلى قننه الولايات المتحدة تنظر إلى هذه الناحية من خلال فكرة النظام الفردى الحر . وينعكس نظام الولايات المتحدة الاقتصادى على سياستها وخطتها للأمن القومى فتجد أنها تنظر إلى فكرة الشيوعية باعتبار أنها تحد من فرصة الاحتكارات الكبرى الأمريكية فى استثمار أموالها خارج حدودها طبقا للقانون الأمريكى بعد وصولها لحالة التشبع . بل أن هذه النظرة تتمدى الدول الشيوعية إلى الدول التى تضع أى قيود على استثمار رؤوس الأموال الأجنبية أو التى يكون النمو الاقتصادى فيها قائما تحت سيطرة الدولة - وتعمل بذلك بأنه يكاد يوافق مقررات مؤتمر الأحزاب الشيوعية عام ١٩٥٦ (١) .

### رأبها - الناحية الاجتماعية :

والاختلاف فى مجال هذه الناحية أيضا يرجع مصدره إلى الخلاف الأيديولوجى فالمعسكر الشرقى والدول الآخذة بالنظم الاشتراكية تقوم سياستها على تحقيق التنمية الاجتماعية المتفرعة على فكرة العدالة

---

(١) مستر ويجرن Wigren مستشار بوزاره للدفاع الأمريكية - محاضره أهداف الإرهاب الشيوعى - أكاديمية الشرطة العالمية بواشنطن - الأربعاء ٢٩ مارس ١٩٦٢



الاجتماعية - فتعمل على تنمية المجتمع من كافة النواحي إلى جانب بك وتشجيع القيم والتقاليد التي تركز وتقوى الاتجاه الايديولوجي فيها -  
بينما في الدول الرأسمالية نجد أن هذه هي أهم نقطة في النقد الموجه إليها -  
إذا أنها تطرح فكرة العدالة الاجتماعية<sup>(١)</sup> فالتدخل في الجوانب الاجتماعية  
للأفراد قاصر على القدر المحتك بالنظام والآداب العامة .

ذلك هي مجالات الاختلاف في خطة الأمن القومي هرشنا فيها  
لبعض مظاهر الاختلاف فيها بالكثير من الإيجاز - تاركين للقارئ  
فرصة تتبعها من خلال أنشطة الدول .

## المبحث الثاني

### عمليات الأمن القومي وأجهزته

لمهيد :

إذا استعرضنا معنى تعريف الأمن القومي فإننا نلح فيه نوعين من الجهود . جهد نستطيع أن نسميه بثاني وهو الذي تتولى به الدولة عملية التنمية والدعم والأنشطة أو قيادة التقدم في المجتمع في كافة نواحيه وأهدافه وجهد نستطيع أن نسميه تأميني وهو الذي تضطلع من خلاله أجهزة الدولة بحماية أنشطتها الأربعة ودفع أي تهديد أو خطر أو عدوان عليه.

ولسنا ننوي بطبيعة الحال الحديث عن الجهد البنائي فإن ذلك يتعد بنا عن مجال دراستنا علاوة على أنه أمر تعتبر الإحاطة به في سفر أو أكثر ضرب من الجنون .

وهندما نتكلم عن الجوانب العملية هنا سوف يقتصر حديثنا عن - عمليات الأمن - أو الجهد التأميني الذي يتولى حراسة وحماية القافة في سيرها نحو التقدم والرخاء ونحن نمتقياً لهذا الهدف لا بد لنا أن نمر سريعاً في بناء تصور للأخطار التي يمكن أن تهدد الأمن القومي حتى يأنى الحديث عن عملية التأمين على وضوح وأساس .

فن المسلم به أن هدف الدولة من ممارسة نشاطها هو خلق الظروف التي يمكن أن يصل فيها أفراد شعبها إلى الحسد الأقصى لإشباع

حاجاتهم<sup>(١)</sup> وتتجسد وظائف الدولة في حماية الإستقلال وحفظ الأمن الداخلي وإشباع حاجات الشعب وتحقيق رفاهيته . من خلال ممارسة نشاطاتها المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية - وجميع هذه الوظائف بالأنشطة المؤدية إليها تمثل صياغة لحاجات المجتمع المختلفة والمتشعبة تعكس صالحة المشترك وتمثل في نفس الوقت المظهر المادي للسلوك الوظيفي للدولة .

وفي هذا الإطار وفي حدود المفهوم العام السابق للأمن فإن فكرة الأمن القومي تندور ببساطة حول أمن الوطن والمواطن ... لأن أي أضرار بأحد أنشطة الدولة ، ينعكس عليها وعلى أفرادها بالضرورة ، هو ما عبر عنه هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق بأن الأمن القومي ، أي تصرفات يسعى المجتمع من خلالها إلى تأكيد حقه في البقاء ...

وإذا كان خبراء الأمن القومي يتحدثون عنه من جوانبه العملية بأنه ينقسم إلى قسمين أمن خارجي وأمن داخلي بحكم أن الأخطار من جهات ونطاقات التأمين من جانب آخر تمتد من الخارج إلى الداخل والعكس - إلا أن الحقيقة التي يجب أن تكون دائماً محل إعتبار تتمثل في قاعدة أن الأمن لا يتجزأ وهذه القاعدة تنطلق من عدد إعتبارات أهمها ما يلي :

---

(١) هارولد لاسكي مدخل إلى علم السياسة (مراجع سابق) ص ٢١

(أ) أن هدف نطاق الأمن (الداخلي والخارجي) واحد وهو حماية الدولة من ناحية توفير المعلومات التي تحتاج إليها لرسم سياساتها في المجالات المختلفة من ناحية أخرى

(ب) أن العمل ضد الدولة لا يمكن أن يحد حصره في موقع واحد أو نطاق جغرافي محدد سواء خارج البلاد أو داخلها .

(ج) أن القوى المناهضة في الداخل تعمل من خلال قنوات دهم وتسبق مع قوى مضادة في الخارج تلتقي معها في أهدافها ومصالحها في مواجهة النظام .

(د) أن طبيعة وظيقتي حماية الأمن الخارجي والداخلي متجانسة ومن الطبيعي القيام بها في إطار من الإتساق والتكامل .

(هـ) إن أية مظاهر لعدم استقرار الأمن الداخلي ولو في شقة الجنائي تتخذ ذريعة للتشهير السياسي بالنظام على المستوى الدولي بل أن القانون الدولي قد اشترط للإعتراف بالدولة وجود سلطة وطنية قادرة على المحافظة على الأمن والاستقرار داخل إقليم الدولة .

ومع كل التقدير لهذه الاعتبارات فسوف تظل الحاجة ماسة إلى إيضاح نطاقات كل من الأمن الخارجي (المجرمي) والأمن الداخلي (الدفاعي) حتى يمكن تحديد وظائفهما بوضوح وبالتالي إنشاء الأجهزة التي تضطلع بهما . ولقد أمكن لخبراء الأمن القومي وضع معايير موضوعية للفرقة بين نطاق الأمن الخارجي والأمن الداخلي عن طريق التفرقة بين نوعين عامين رئيسيين من الأخطار . وقد استخدمت في هذه المعايير



العلاقات القائمة بين أركان الدولة الثلاثة الشعب والاقليم والسلطة .

#### (أ) الخطر الخارجى :

إذا كان الخطر يهدد العلاقة بين الشعب والسلطة معاً كامة ، وبين الاقليم أو الارض التى يعيشون عليها كان يستولى على جانب منها أو يحتلها إيطردهم كالإستعمار الاستيطانى أو الإستغنى لخيراتها ويستخرج مصالحه أو ليقطع وشائج علاقاتهم بقرائهم وحضارتهم - فإنه من المحتم أن يكون فاعل هذا الامر جسم غريب عن هذه الامة فقير متصور أن يقع مثل هذا الامر من بين مواطنى تلك الدولة لاستحالة ذلك واقعياً . وعلى هذا فالخطر الذى يهدد العلاقة بين الامة والارض يكون دائماً خطر خارجى توجه إليه أعمال الامن الخارجى .

#### (ب) الخطر الداخلى :

إذا كان الخطر يهدد العلاقة بين الشعب والسلطة محارلاً لإفسادها أو الإضرار بها فإن ذلك الخطر يكون مصدره داخلى ويوجه إليه أعمال الامن الداخلى .

#### أولاً : الأمن الخارجى External Security

يمكن أن نعتبر القاعدة الحربية التى نقول : أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع ، - أساساً استراتيجياً لفكرة الامن الخارجى - الا أننا ننظراً للمدفع المزدوج سوف نتفانى نسبياً عن - حصر قاعدتنا هذه فى مهمة الدفاع ذلك أن المدف ليس دفاعياً بحتاً وإنما مطلوب منه وبالدرجة الأولى اضاءة الطريق أمام الدولة .

وحتى لا نضيع أقدامنا في متاهة التشابك بين أهداف العمليات  
سوف نعتمد في التقسيم الذي نحن بصددده على طبيعة العملية ذاتها .

والطبيعة الغالبة على عمليات الأمن الخارجى هى جمع المعلومات الى  
جانب عمليات التخريب وتصدير الثورة وهذا يشمل حيزاً مختلف الحجم  
وان كان فى مجموعة لا يمكن موازنته بحجم عملية جمع المعلومات بل وهو  
قائم ومترب عايتها . ولهذا يطلق على هذا القسم من العمليات عدة  
أسماء وهى :

- ١ - الأمن الإيجابي .
- ٢ - الأمن المجرى .
- ٣ - الأمن المدرانى Aggressive (١) .

وكل هذه المصمات تطلق على الغالبية العظمى للعمليات التى تقوم  
بها الدولة فى الخارج .

#### ١ - المعلومات وأهميتها :

لا حياة بدون معرفة - فلو لم يعرف الإنسان منذ نشأته على الأرض  
مصادر الخطر ومصادر الأمن لما استمرت له حياة فوقها .

ان كل تصرف يبدى من الإنسان الفرد أو الجماعة وراءه حزمة من  
المعلومات سواء كانت محتزنة فى الذاكرة أو حديثة الإلمام بها .

---

(١) يسمى الأمن الخارجى - اصطلاحياً لدى الأمريكين بالأمن المدرانى  
Abrasive Security

كذلك أهمية المعلومات للدول . فهي لازمة لها في كل ظروفها في سلامها قبل حروبها وفي أمنها قبل اضطرابها وفي نموها قبل تنميتها . هي لازمة لقد صفقات التجارة والقروض وفي اتفاقيات التضامن والتعاون العسكري والثقافي والسياسي والفني هي حيوية في تعريف المنتجات وفي التنمية وهم أم بلا شك هذا المدور . وسوف يأتي بنا الحديث الى المبادئ التي تستند في منها المعلومات لنجد أنها شاملة لكل ميادين الحياة . ويحضرنا في هذا الصدد فقرة وردت ضمن تقرير لجنة هوفر للنشاطات المخبرات الامريكيه عام ١٩٤٥ تقول : ان مستقبل الامة يتوقف على دقة وكال المعلومات التي تصل اليها المخبرات والتي توجه القرارات العليا للحكومة في المسائل السياسية وخاصة في عالم مضطرب تتقاطع فيه عدة ايدولوجيات<sup>(١)</sup> .

فقيادة أية دولة - وهم واضعو السياسة فيها - بحاجة الى قدر كبير من المعلومات والمعرفة عن البلاد الاخرى . فهم يحتاجون الى المعرفة الكاملة والدقيقة التي تصالهم في الوقت المناسب تماماً وتوفر لهم ادراك الحقيقة الموضوعية عن هذه الدول . بحيث يتمكنوا من وضع خطط عملهم تجاهها<sup>(٢)</sup> .

من هنا يتلور معنى الامن الخارجي :

- 
- (١) حبيب إبراهيم المادلي - مقدم - مرجع سابق ص ٦ .  
(٢) أحمد هاني - الجاسوسية بين الوفاية والملاج - الشركة للنسبة للنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٧٤ ص ٩٥ .

هو أمن بالمفهوم العام الذى وفيناه حديثاً من قبل .  
وهو خارجى لأن مكان جلب المعلومات يدهى أن يكون خارج  
البلاد - حتى لو تم داخل حدودها فصادره دائماً خارجية - فهو معلومات  
عن الغير والغير فى الخارج .

#### الطبيعة الاعتبارية للمعلومات :

هذه المعلومات الحيوية للدولة - ما نوعها ؟ - سؤال لا يحتاج إلى  
جواب فإذا كنا نقصد به الموضوعات التى تتناولها تلك المعلومات فإنها  
لا بد وأن تكون مستغرقة تماماً لمساحة النشاط اليومى للدولة فذلك ما  
نسميه مجال المعلومات وقد تزداد أهمية الحصول على معلومات مجال عن  
آخر أو تتعجل الحصول عليها تبعاً لظروف كل دولة عن الأخرى - أو  
ظروف نفس الدولة من وقت لآخر - أما طبيعة المعلومات فتشبه آخر .

هل هذه المعلومات علنية مباحة للجميع أو سرية ؟ .

هناك طائفة كبيرة جداً من المعلومات يقدرها الخبراء بنسبة تتراوح  
بين ٩٠٪ إلى ٩٥٪ من المعلومات عن أى موضوع يمكن الوصول إليها  
بالطرق العلنية المكشوفة عن طريق قراءة ودراسة النشرات العلمية والفنية  
والصحف اليومية والأسبوعية بكانة أبوابها والإستماع للإذاعة والتليفزيون  
والإعلانات فى الصحف أو فى الطريق .. إلخ وأطراف مثال لذلك قصة  
الصحفى ( جاكوب برنولد ) الذى وضع مجلداً عن كل تنظيمات الجيش  
الألماني وأسماء قاداته حتى فصائل البنادق ولقد جن جنون هنر لذلك .  
فأمر بمخطف الصحفى واستجوابه عن مصادر معلوماته وكانت المفاجأة



فندما أعلن ستشار هنر لزعبه النتيجة وهي ان الصحفي وضع كوربع القوات الألمانية من المعلومات التي قام بجمعها من إعلانات الموتي والحفلات وأبواب الإجتماعات . شبيه بها قضية الدبلوماسي الشرقي الذي قبضت عليه المباحث الفيدرالية الأمريكية بتهمة نقل معلومات عن الجيش الأمريكي وأدم قصاصات الصحف التي استقى منها معلوماته .

هذا عن المعلومات العلية - يتبقى ما بين ١٠٪ إلى ٥٪ من المعلومات تضرب حولها كل دولة نطاقات من السرية والأمن تلك هي التي توجه إليها أنشطة أجهزة التجسس لجلبها وإستكمال ما نقص من المعلومات .

#### عناصر جمع المعلومات :

حق تؤدي الجهود المستمرة إلى الإفادة من نزيه المعلومات يقتضى ذلك تهينة كل وسائل النجاح المؤدية للوصول إلى الهدف . وعلى هذا فيجب تناول هذه العمليات بالأسلوب العلمى السليم بإعطاء عناصر هذه العملية كل العناية وعدم ترك شيء منها للصدفة أو حسن الطالع !! ولقد تعرض كثيرون لتحديد هذه العناصر فمنهم من حصرها في جامع المعلومات ومجال جمعها ووسيلة جمعها<sup>(١)</sup> وتكلم عنها البعض في تركها في الأسلوب المتبع وبعض صفات جامع المعلومات .

لكن الجوهر التالى يجمع كل ما تكلم عنه الباحثون ولا يسقط من حسابه أية تفصيل منها كان ضئيلا .

---

(١) أحمد هانى - مرجع سابق ص ١٨٤ .

## (١) أداة جمع المعلومات :

يشتمل هذا العنصر على كل ما يمكن إستخدامه في الوصول للمعلومات  
أيما كانت نوعيتها ونعني بذلك الأفراد والأجهزة وكلنا يعلم الآن مدى  
تقدم وسائل جمع المعلومات عن طريق الأجهزة سواء كانت غاية في  
الدقة وصغر الحجم أو ظاهرة ومعروفة للكافة وكيف أن التقدم العلمي  
قد فتح في هذا المجال باباً كان يعتبر من عشرات السنين خيالاً يراود  
الكتاب الخياليين فإذا ما شئنا حتى أن نعدد أسماء تلك الوسائل - المعروفة  
طبعاً - فلن نستهلكنا لعدد صفحات ربما تزيد كثيراً عن حجم هذا الموقف .  
فما بالنا بما زال حتى الآن تحت أغشية السرية ؟

ويثور عادة مع الحديث عن الآلهة موقف الفرد الإنسان في  
عمليات جمع المعلومات وهل ما زال له وزنه في تلك العملية ونسارع  
لنقول نعم فالفرد قادر على الحصول على بيانات لا يمكن أن تصل إليها  
الآلة حتى اليوم وربما لأجيال عديدة قادمة فهناك ما يحتاج للروح الإنساني  
لينتقته - ومنها مثلاً الانطباعات وردود الفعل المطلوب معرفتها إزاء  
وضع معينة ومنها معلومات يستحيل أن تصل إليها الآلة حتى ولو كان لها  
( أى معلومات ) وجود مادي فدور الآلة في ذلك يكون عنصراً مساعداً  
للإنسان الذي ما زال حتى الآن فارس الحلبة . وإذا خطر لمكابر أن  
يحتج بأن الإنسان ربما يقع في تأثير الخداع فتجيبه لما نبحث فيه القيادة  
المصرية في إعدادها للحرب رمضان ؛ إذ خدعت أدق أجهزة التجسس  
بالإقار الصناعية فلم تستطع أن تكشف الأعداء الضخمة للإقحام

المظيم . وأخيراً فإن مكنه الدول في إمتلاك تلك الأجهزة محدودة بل وقاصرة على الدول الكبرى بل وبعض من تلك الدول . فلا حيلة أمام باقي الدول إلا أن تاجأ للفرد وهذا ما جعله للآن مختلفاً بوجوده بنفس النقل .

طبيعة الفرد : تختلف طبيعة الفرد الذي يكلف بجمع المعلومات تبعاً لإختلاف نوعية المعلومات فالذي يجمع المعلومات من مصادرها العلنية يختلف في طبيعته وإعداداته عن ذلك الذي يجمعها من مصادر سرية وهو ما يطلق عليه ( الجاسوس ) ويحتاج الجاسوس لعمليات متسلسلة في إعداداته وتجهيزه للعمل وتوفير وسيلة التويه ( الغطاء ) وقد تطول فترة إعداد هذا الغطاء والتدريب عليه وعلى وسائل جمع المعلومات فترات تتراوح بين سنة في بعض البلاد وإثني عشر سنة في بلاد أخرى وكل ذلك خاضع إلى أسلوب الدولة المتبع في هذا المجال وطبيعة المعلومات التي تريد الوصول إليها من حيث أهميتها لها والدولة التي تحاول الوصول على المعلومات منها . كذلك وسائل الحماية والوقاية التي تضعها تلك الدولة على هذه الأنواع من المعلومات .

#### (ب) المعلومات :

إن مجال المعلومات ( سياسة - عسكرية - اقتصادية - إجتماعية ) وطبيعتها من حيث العلنية والسرية ومدى أهميتها للدولة والسرعة المطلوبة بها هذه الصفات الخاصة بالمعلومات تتحكم في عملية جمع المعلومات .

فبالنسبة للفرد - تمدد نوعيته ومستوى ثقافته ومدة إعداداته للعمل

وتكثيره ووسائل السيطرة عليه ونوع السائر أو الغطاء الذي يلزمه . كما  
تحدد هذه الصفات وتتحكم في وسيلة الحصول على المعلومات هل هي  
مشروعة أم لا ، سرية أم علنية نحتاج لإنسان أم لآلة أو الإثنين ؟  
وأخير تتحكم تلك الصفات في الطريقة التي يتم بها وصول المعلومة للدولة  
الطالبة لها .

### (ج) التحليل والتجميع :

تقسم المعلومات التي تحصل عليها الدولة من المصادر العلنية بضخامة  
كميتها وتعدد موضوعاتها واختلاف مدى دقتها وصحتها وكام هائل من  
شذرات المعلومات من النشرات العملية المتخصصة إلى تحقيقات صحفية لا  
تخلو من المبالغة إلى تصريحات للمستولين وغير المستولين إلى إعلانات  
بيعات ومناقصات توريد ومزادات إلى نشرات وفيات وأخبار المجتمع  
وقرارات تعيين ونقل إنها تيار دائم التدفق يحمل شتاتاً من معلومات  
لا يمكن الحكم أو القطع بمجرد ما أو عدم جديدها - وما نرفضه  
اليوم قد نشق في الحصول عليه غداً . وهنا يتدخل العقل البشري بمعرفة  
الآلة في استخلاص الحقائق والوقائع منها مما يعرف ( بمعلومات  
الخبرات )<sup>(١)</sup> ولعل من أطرف الحقائق التي تقرب إلى الخرافة في هذا  
الشأن أن إحدى الدول الكبرى قد خصصت مبنى ضخماً يبلغ حجمه  
أضعاف مبنى مجمع التحرير لتخزين كل ما يمكن الإحتياج إليه من أية

---

(١) تشبه هذه العملية إلى حد قريب عملية التباديل والتوافيق المستخدمة في  
الرياضة . ( المؤلف ) .



معلومات يمكن الحصول عليها من أية وسيلة من وسائل النشر أو غيرها حتى - داييل التليفون في أى دولة تجده في هذا المبنى . ولعلنا نقدر قيمة هذا الجهد وما ينتظر أن يعود به على تلك الدولة من فوائد لو علينا مثلاً أن المخابرات الإسرائيلية كانت تسأل الأسرى عن قيمة تذكرة الزام والأنويس من العتبة إلى العباسية مثلاً !!!

وفي بعض الأحوال والمجالات قد تعطى عملية تحليل المعلومات للعلنية صورة متكاملة عن الموضوع المطلوب معرفته - وفي أحيان أخرى قد تفقد الصورة عنصراً أو أكثر يربط أجزائها ويعطى معناها بوضوح . وعند ذلك تنحرك الأجهزة المختصة للحصول على هذه الأجزاء الفاعلة من الصورة والتي غالباً ما تكون موضوعة تحت نطاقات السرية .

وتختلف الصورة في المعلومات السرية - فعملية التحليل تتخذ شكلاً مختلفاً لا يقوم على ( التبديل والموافقة ) بين الشذرات إنما على تجميع الصورة إلى قطاعات يسهل العثور عليها ثم إعادة تجميع هذه القطاعات وهذا ما أعطى المعنى للإصطلاح الذى يطلق على عملية التجميع أنها ( عملية تليفزيونية )<sup>(١)</sup> .

فالوضع في الحصول على المعلومات السرية قائم على مصدرين أما استكمال عناصر ربط في موضوع متكامل حتى تتم الصورة النهائية وأما

(١) هذا تشبيه بليغ لحركة تحليل للمعلومات وتجميعها - فالمعروف أن الصورة للتليفزيونية تتكون من ملايين اللاتيين من النقط المختلفة ( الدكاته ) أو ( الألوان ) تتجاوز في سرعة زمنية مكونة الصورة . ( للأولف ) .

موضوع كامل يجرى تجميعه إلى شرائح تكلف بكل شريحة طائفة من الجواسيس للحصول عليها ولا يتخطر بالبال أن جاسوساً واحداً أو حتى شبكة جواسيس واحدة يمكن أن تكلف بتغطية موضوع واحد متكامل ذلك أن هذا التصور يخالف لطبيعة هذه العملية السرية الشائكة المحفوظة بالمخاطر فمن ناحية - تقتضى طبيعة عملية نقل المعلومات السرية أن يكون حجم - هذه المعلومات صغيراً (١) ومن ناحية أخرى فإن تأمين وصول المعلومات دون لفت النظر إلى تسربها يقتضى تفتيت عملية النقل، كذلك فإن ضمان استمرار تدفق المعلومات وعدم فقد الجهود التى بذلت يقتضى تعديد المصادر التى تبحث عنها حتى إذا ما ضرب جانب من تلك المصادر استمرت الجوانب الأخرى فى العمل ( كالأخطبوط ) وأخيراً فإن تعدد المصادر من معلومة واحدة يشكل بدوره أسلوباً من أساليب المراجعة لدقة المعلومات والسيطرة على العميل الذى يعرف يقيناً أن آخرين يبحثون عن نفس ضالته المنشودة .

## ٢ - التخريب :

يشكل التخريب جانباً من جوانب عملية الأمن الخارجى - أو بمعنى آخر الأمن المجهوم أو الإيجابى - وهو أمن لأنه يحقق نوعاً من

---

(١) نقلت أسرار تفجير القنبلة الذرية على يد ( كلارك فوكس ) إلى عالم الجاسوس على هامش جريدة فمائية لندنية تم تبادلها فى إحدى محطات مترو الأنفاق بلندن بصورة لم يظن لها رجال الجاسوسية لأضادة الانجليز إلا بعد أن اعترف بذلك ( فوكس ) - ( المضاف ) .

الضرر الذى يلحق بالعدو وبالتالي يكفل لفاعله الأمان . فهو دفاع فى شكل هجوم .

لتخريب ثلاثة صور معروفة :

( أ ) التخريب المادى :

- المفرقات .

- الحريق .

- الميكانيكى .

- التخريب السابى : أو غير المباشر - وتنفذه الدولة المحرطة فى صور شتى - مثل تخريب العمال على الغياب بدعوى التمارض أو إغفال تزيت وتشحيم المحركات أو إهمال تنظيم حفظ قطع الغيار بحيث تستغرق عملية الوصول إليها فترة بتعطل الإنتاج خلالها . أو عمليات السرقة فى مخازن المواد الوسيطة فى الصناعة . وهذا النوع من التخريب يتم فى - دونه دون عنف وهدفه الأساسى إضعاف طاقات العمل فى أنشطة الدولة المختلفة .

( ب ) التخريب المعنوى :

ويمكن التعبير عنه بالحرب النفسية أو التخريب السيكولوجى - ويتم باستخدام وسائل الحرب النفسية كالشائعات والنكبات والإذاعات المضادة والمنشورات ... إلخ .

### (ج) تصدير اللجن :

وهي عملية تقوم على إثارة قطاعات من الشعب ضد السلطة - أو تحريك عناصر مقاومة ضدها - وتبدأ في شكل نشاط مضاد سرى ثم تتطور إلى العنف في شكل - ل حرب عصابات تذكىها الدولة المخرجة بالمساعدة المالية والسياسية والدعم بالأسلحة .

### العنصر الأساسي في عمليات التخريب :

إذا كان الأمن المجهوم يتمثل في جمع المعلومات والتخريب فإن التخريب في الواقع يعتبر إحدى العمليات التي تقوم على المعلومات فهي تشكل العنصر الأساسي لعمليات التخريب . فالمعلومات هي التي تحدد للدولة الصديق من العدو وبالتالي فهي وراء القرار بالقيام بالتخريب وهي تعطى صورة عن الدولة الأخرى تعين المخطط على اختيار الصورة التي يتم عليها التخريب وهي أيضاً وراء تحديد أكثر الأهداف إحداها للضرر في نشاط الدولة الأخرى وتحدد تفاصيل تنفيذ العملية وهي في النهاية التي تحدد العنصر الثاني في التخريب وهو نوعية الخرب وهل سيكون من المواطنين أم من - مندوبى الدولة الفاعلة للتخريب وهذا العنصر يتمثل في عمليات أشبه كثيراً من حيث الخطوات بعمليات إعداد الجواسيس بل أن عمليات التخريب كثيراً ما تكون إحدى واجبات الجواسيس إلى جانب جمع المعلومات .

(م 11 - الأمن القومى)



### أجهزة الأمن الخارجى :

فى بداية حديثنا أود أن أشير إلى أن نظمات الأجهزة تختلف اختلافاً بيناً من دولة لأخرى وعلى هذا فليس من اليسير أن نعرض تلك النظمات لعدة اعتبارات أهمها ضيق المجال . إنما ما نشير إليه هنا هو الخطوط العامة الواضحة القائمة أساساً على تحليلنا السابق لعمليات الأمن الخارجى .

يمكننا على ضوء ما سبق أن نقسم عمليات الأمن الخارجى إلى :

( أ ) عمليات علنية : وهى تلك التى تقوم على جمع المعلومات من المصادر العلنية المباحة و عملها يعتبر مشروعاً إلى حدود ومقبولاً فى العرف الدولى إلى حدود أوسع نسبياً .

( ب ) عمليات سرية : وتقوم على عمليات التجسس والتخريب .

وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى الأجهزة القائمة على تنفيذ عمليات الأمن الخارجى .

فبالنسبة لأجهزة العمل العالى - فهى كما يقول ( شيرمان كند (S. Kent) فى كتابه المخابرات الاستراتيجية للسياسة الأمريكية العالمية ( أنه يوجد بعض المدنيين وبعض العسكريين مهمتهم أن تظل عيونهم مفتوحة وآذانهم متيقظة أن يمدوا التقارير بما يروا ويسمعوا وهؤلاء هم الدبلوماسيون الذين يعملون بوزارة الخارجية والملاحقون العسكريين الذين ينتشرون فى البعثات التمثيلية لدى الدول الخارجية - كل منهم له نطاق تخصص وعيطة عمل يختص به ) .

أما أجهزة العمل السرى فهي ما يمكن أن تطلق عليها أجهزة المخابرات وتختلف تنظيماً تلك الأجهزة من دولة إلى أخرى بل أن بعض الدول تتناول بالتعديل تلك التنظيمات من آن لآخر .

وتعتبر أسس تنظيم واختصاصات وأماليب عمل أجهزة المخابرات من الأسرار العليا الحيوية للدولة .

### ( ثانيا : الأمن الداخلى Internal Sec. )

تدور عمليات الأمن الداخلى فى إطار ذى محورين :

— حماية كيان الدولة وأمنارها من النشاط الموجه ضدها من خارج البلاد - الجاسوسية والتخريب - أو من داخل البلاد .

— كفالة الشعور بالأمن لدى الفرد لما لذلك من أثر على كيان الدولة .

من هنا تنأى لحماية الأمن الداخلى بالأمن الوقائى Protective Sec. أو الأمن الدفاعى Defencive Sec. .

ويشمل الأمن الداخلى شقين رئيسيين :

— الأمن السياسى ؛

— الأمن العام Public Security .

وسوف نتناول - الأمن السياسى بشئ من التفصيل مرجعين الحديث عن بعض جوانبه فيما يختص بأمن الدولة أى فى أبواب الكتاب .

## الامن السياسي :

يطلق أغلب الباحثين هذا المصطلح على الجهود التي تبذل في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها . ومنع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو لتقوية صورة الدولة .

ويقوم على ضبط الجرائم الضارة بأمن الدولة من الداخل والخارج والتصدى للمشكلات بأنواعها والانحرافات على اختلافها بوصفها تشكل دوافعاً ومنطلقات لإثارة الجماهير أو تمللات تستند إليها الأنشطة المضادة .

ويتكون الامن السياسي من ثلاثة شعب :

### ( ١ ) قواعد الامن الخاص :

وهي مجموعة من الإجراءات والتعليمات التي تهدف إلى حماية أسرار الدولة بتأمين كل ما يتصل بها من أفراد وإتصالات ومنشآت ووثائق .  
وتعتبر قواعد الامن الخاص الدرع الواقى لكافة إجراءات الامن القوى فبدونها تصبح كل أنشطة الدولة عرضة لنفاذ العدو وتسلله للنيل من الدولة وتصبح معلوماتها رهياً للجواسيس الدول .

### مفهوم السرية :

يجرى التعامل مع الأسرار من الناحية العملية على أساس أن العلم بالسر يكون قاصراً على العاملين في نطاقه . فإذا كان العمل في موضوع أو قضية يتطلب تضامراً جهود خمسة أفراد فإن معنى السرية هنا ألا يزيد هؤلاء الأفراد عن خمسة وحينما يزيد العاملين فرداً واحداً يعتبر السر قد أُنشِئ أو إنتهكت سرية .

ولقد ترجم قانون العقوبات للمصري هذا المعنى في نص المادة ٨٠  
عقوبات حيث أوردت في الفقرة الأولى منها هذا المعنى فقالت ( يعتبر  
سراً من أسرار الدفاع عن البلاد - المعلومات الحربية والسياسية  
والاقتصادية والصناعية التي يحكم طبيعتها لا يعلنها إلا  
الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك - ويجب مراعاة مصلحة الدفاع عن  
البلاد أن تبقى سرا على من عدا هؤلاء الأشخاص ) .

فالقرة أوردت نوعيات مختلفة من المعلومات هل إنساع النقلة  
الدولة ولكن إختاوت منها بعضها ، وهي تلك التي تكون على درجة من  
التخفي عن حيث يقتصر العلم بها على الأشخاص الذين لهم صفة في العمل  
بها - وإلى هذا القدر لا تعتبر تلك المعلومات من هذا النوع أسراراً -  
إنما تصبح كذلك حينما ترى الدولة قصر العلم بها عليهم دون سواهم  
وهنا تصبح هذه المعلومات ذات الصفة التخصسية أسراراً للدولة -  
فكأن السرية ليست صفة أصيلة بالمعلومات ولكنها صفة تضاف إليها  
رؤية الدولة لها من زاوية معينة - فهي طبيعة إعتبارية للمعلومات .

ومن هذا المعنى يمكننا تفسير تصرفات الدول إزاء نشر بعض  
الأسرار الخاصة بها كما تفعل مثلاً بريطانيا بالنسبة لوثائق وزارة  
الخارجية . وهي حماية هذه أسرارها بعدم تخليص المعلومات السرية تخفيفاً  
لعبء تأمينها فالمعلومات التي تنشر لا تختلف هذا بينها قبل النشر عنها بعد  
النشر إنما الذي أختلف نظارة الدولة .

وهذه قاعدة أخرى نظر من هذا الفهم إلا وهو وتوقع جريمة انتهاك



الامرار في كل مرة يضاف إلى الماين في نطاق السر شخص لا يتطلب العمل في السر أن يعله - بمعنى أنه لو وقعت جريمة انتهاك على سر من شخص وصدر حكم من المحاكم ضد هذا الشخص لا انتهاك هذا السر - فإن ذلك لا يمنع من وقوع الجريمة وتقديم فاعل جديد المعاكسة فيما لو وقع فعل الإنشاء أو التسليم أو إلخ . . على ذات السر .

وهو أهم منطبق من التعامل العمل مع الامرار على اعتبار ارتباط معنى السرية بالعدد اللازم من الافراد للتعامل مع السر - أى الذين لهم صفة في التعامل مع المملومة . وقد استقر رأى شرح القانون على هذه المعاني فتبقى المملومة سرا مهما تعدد انتهاك سريةها ما لم يتم إعلان<sup>(١)</sup> السر بصورة تجعله معلوماً لدى أنواء الناس كما يرى الفقيه جارسون .

وعلى ضوء هذا الفهم أصبحت أية معلومات أو رسوم أو خرائط . . . إلخ يمكن أن يترتب على إنشائها أن ينشئ سر من هذه الامرار - أصبحت أيضاً امراراً بالتبعية - ( فقرة ٢ ) - وبفهم المفهوم أصبحت إجراءات أجهزة الأمن السبائى في ضبط الفاعلين والتحقيق معهم وأساليب حملها أسراراً للبلاد باعتبار أن إنشائها يسر هل من يريد ، معرفة الامرار ذاتها ( فقرة ٤ ) حتى المعلومات الخاصة

---

(١) محمود إبراهيم إسماعيل - مستشار القضاء والجرائم المضرة بأمن الدولة من ج.م.م. الخارج في قانون العقوبات المصرى والتشريع المقارن - مطبعة كوستانسو مان ١٩٥٠

بالقوات المسلحة يمكن أن لا تكون أسراراً إذا رأى القيادة العامة للقوات المسلحة الإذن بنشرها (فقرة ٣) .

#### عناصر الأمن الخاص :

فلما أن الهدف من قواعد الأمن الخاص هو المحافظة على أسرار البلاد وهذه الأسرار متداولة بين أجهزة الدولة فمن الطبيعي أن تتم المحافظة بتأمين هذه الأجهزة لمنع تسرب الأسرار منها أو تسال أحد إليها وعليه لا بد من تكون عناصر الأمن الخاص مشتملة على :

#### أمن الأفراد :

وهو مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذ للتأكد من ولاء العاملين بأجهزة الدولة المتعاملة مع أسرارها - لنظام الدولة السياسي وحسن سيرهم وسيرتهم وبمسدود من المشاكل التي قد تورطهم في تعاملات أو صداقات قد تؤدي إلى الإيقاع بهم فرائس في أيدي عملاء النشاط الضار .

وتتطلب عملية تأمين الأفراد إبعاد نوعيتين منهم عن نطاق العمل :

#### الفرد غير الموثق :

وهذه صفة أصيصة بخصية صاحبها لا يمكنه التخلص منها ويمكن أن نجد الفرد غير الموثق في نوعين :

١ - ذوي العقائد أو المذاهب المضادة لمقيدة الدولة .

٢ - ذوي الولاء المزدوج ومنهم فئتين - مزدوجي وغير معينين الجنسية ، والمرتبطين بأي أنواع من الروابط مع الدول الأجنبية

معتوية أو عاطفية أو مادية ... كالمقروحين بالأجانب - أو أبناء الأجانب  
أو ذوي المصالح أياً كان نوعها تحت سيطرة دولة أجنبية .

#### الفرد المعرض :

وهو شخص يكون بحكم سلوكه الشخصي أو ظروفه الطارئة عرضة  
للتأثر من نقاط الضعف هذه - وهم على نوعين .

١ - أصحاب الذود الأخلاقي : كمدني الخمر والمخدرات وأصحاب  
الجنسية المثلية Homo-Sexuality والمقامر وذر النساء .

٢ - الأشخاص الذين لديهم مشكلات مادية أو إجتماعية تستغرق  
تفكيرهم وتسبب الإضطراب في حياتهم .

وناقى بعد عملية تأمين الفرد مجموعة من الإجراءات والتدابير التي  
تضع العاملين في تواليب سلوكية تضمن تأمين المعلومات التي يجوزتهم .

#### وأهمها : مبدأ المعرفة على قدر الحاجة :

ويقع على قمة هذه التدابير ونسبته بالمبدأ الذهبي للأمن أو المبدأ  
الأم ذلك لأنه يجمع في داخله المدينين الذين تعمل من خلالها قواعد  
الأمن الخاص فويتمل أصل واق للأسرار والأفراد ( حية بها مجموعة  
هائلة من الفيتامينات ) .

#### كيف ذلك ؟ .

المعرفة على قدر الحاجة : حلة واحدة ذات وجهين :

#### الوجه الأول :

يعطي مفهوم المبرية بمعنى أن حاجة العمل للمعلومات هي للسوغ

الوحيد لمعرفة الأسرار ونحن نعلم أن السرية تعنى قصر العلم على من تقتضى حاجة العمل معرفتهم بها وهو ما يعنى بتنفيذ الجانب الإجرائى لقواعد الأمن الخاص .

#### الوجه الثالث :

يحق حماية العاملين من السقوط تحت طائلة العقاب فالفرد الذى لا يعرف ولا يحاول معرفة أسرار ليست من عمله لا يمكن أن يعاقب لمعرفته أسراراً .

والفرد الذى لا يدلى بمعلومات سرية لغير الذين تدعوهم حاجة العمل لمعرفة لا يمكن أن يعاقب لإشاعته أسراراً وهذا ما يعنى بتنفيذ الجانب التلقينى من قواعد الأمن الخاص .

#### أمن المعلومات : ( الوثائق )

وهذا هو العنصر الثانى لقواعد الأمن الخاص ويعرف بأنه مجموعة الإجراءات والتعليقات التى تهدف إلى حماية أسرار الدولة من التسرب إلى أيدي غير العاملين بها .

وعملية تأمين المعلومات تقوم على اعتبارين :

١ - ترسيخ مفهوم السرية ( كما سبق الإفاضة فيه ) .

٢ - ترجمة هذا المفهوم فى شكل إجراءات وتعليقات توصل إلى الهدف منه .

#### أمن المواصلات والاتصالات :

وهذا هو العنصر الثالث لقواعد الأمن الخاص ويقصد به بحماية



الإجراءات والتعليقات التي تتخذها الجهة لتأمين وسائل النقل (المواصلات - ووسائل نقل المعلومات (الاتصالات - تليفون - لاسلكي - مندوب بريد) ضد التجسس والتخريب .

#### امن المنشآت :

وهو العنصر الرابع لقواعد الامن الخاص - ونعني به مجموعة الإجراءات والتعليقات التي تتخذ لحماية منشأة حيوية من التخريب أو تسرب عملاء النشاط الضار إليها .

وحماية تأمين المنشآت عملية معقدة الجوانب لا يكفي لدراستها والإلمام بأطرافها مجالاً هذا . ولهذا نقرر الحديث فيها على أمرين نقيم من خلالها صلب عملية التأمين وهما :

#### ١ - الحراسة .

#### ٢ - السيطرة على ترددات غير ( جمهور أو ذوار ) .

وعلى هذين المحورين تسير عملية التأمين في الإطار العام لقواعد الامن الخاص أي توزع عناصر المحورين على الإجراءات والتعليقات المنفذة لها .

#### (ب) الجاسوسية المضادة : Counter-Spionag :

وتجدر الجاسوسية المضادة كخط الدفاع الثاني من أضرار الدولة وذلك إذا فشلت تدابير الرقابة الأخرى فتتدخل حينئذ لضبط الجواسيس الذين يحاولون اختراق جوارح الامن .

(مقاومة الجاسوسية لا تعمل من فراغ ، اى لها نطاقات عمل ولها مجالات بحث ودراسة ، ومع ذلك فإن عملها يجب ألا يجرى خلف الدور الذى يمارسه الأمن الوقائى فعليةا - كما يمكن أن تصور أن تبحث عن الثغرات التى يحتمل أن توجد فى سياجات الأمن الوقائى فى القطاعات المختلفة ، وخاصة تلك التى تكون أهدافاً للهوايسيس يسعون إلى اختراقها والحصول على المعلومات عنها (١) .

(ج) أمن الدولة أو مقاومة الأنشطة المضادة State-Security ؛  
وهذا هو المفهوم الرئيسى الذى سوف نتناوله بالفصل - من خلال  
الفصل التالى لهذا المؤلف .

## المبحث الثالث

### الأمن القومي والقوات المسلحة

إن القوات المسلحة في أية دولة تعتبر درهماً الوافي ضد كل ما يمكن أن يهددها من أخطار . ومن هنا بدأ المنطق يأتي مدخلنا الحديث عن الأمن القومي والقوات المسلحة .

ولقد أثرنا أن نورد الحديث عنها بحثاً مستقلاً من قبل منع حدوث الابس الذي قد يتطرق إلى الأذهان عندما نضمها في معرض الحديث عن عمليات الأمن القومي . ذلك أنه قد نشأ لدى البعض خطأ ، إعتقاد بأن مهمة القوات المسلحة تقتصر عند حد الأمن الخارجي وحصره في رد العدوان من الدولة . ولكن الواقع في كل الدول يحدتنا أن عملية الأمن الخارجي - خاصة بهذا المعنى القاصر من معناه الحقيقي - لا تشكل بالإنابة لنشاط القوات المسلحة سوى مساحة بسيطة . ذلك أن العدوان المسلح على البلاد أمر طارئ . إستثنائي حق مع الدول التي لديها وسائل يصل التعامل فيها إلى حد الصراع المسلح - فإن هذا الواجب للقوة المسلحة الدولة أمر وحق ومن ثم فلا يمكن أن تقتصر مهمة القوات المسلحة على حماية التآمن الخارجي بمعنى رد العدوان المسلح من الدولة . ولعلنا نتضح لنا دلالة القوات المسلحة بالأمن القومي سوف تتبع أدوارها المختلفة على اختلاف أنشطة الدولة .

## أولاً : السياسة الخارجية والقوات المسلحة :

سبق أن تكلمنا عن السياسة الخارجية بأنها الأسلوب الذي تدير به الدولة علاقاتها مع الدول الأخرى .

ومن المسلم به أن الدول تدير علاقاتها مع بعضها البعض بالتفاهم والحوار والإتفاقات كما أنه قد تنطرق بها الظروف إلى أساليب الضغط السياسي والاقتصادي ثم إلى الحرب .

فالحرب كما هو معروف إحدى وسائل تنظيم العلاقات الدولية فهي من أدوات السياسة الخارجية التي نستخدم بالطبع كيان الدولة وأمنها القومي .  
فمتى اتصلت الدولة إلى قرار استخدام القوة المسلحة فمعنى ذلك أنها لم تستطع أن - تصل بعلاقاتها مع الدولة التي ستشن عليها الحرب - إلى نتائج مرضيةا وتحقق أهدافها أو تحفظ هيبتها وكيانها - وحينئذ لا تجد أمامها إلا سبيل فرض مصلحتها وأهدافها وتحقيق إرادتها عن طريق الحرب .

وذلك هو المعنى الذي يخرج به الفارسي من دراسته لكتاب روبرت مكنتارا عن الأمر القومي . فقد سلكت الولايات المتحدة في زمن الخمسينات والستينات من هذا القرن طريق ( الحرب المحدودة ) (١) واتخذت منها أساساً لتحقيق هيبتها وجذب ميزان القوة تجاهها وحصر

---

(١) راجع البحث الأول من هذا كتيب في حقبة قد يشمل بين حرب النظام وحرب الدولة .



أثو الشيوعى وإعادة ته إلى حدود الستار الحسد يدى . كما لجأ الإتحاد السوفيتى للحرب لذات الغرض فى المجر وتشيكوسلوفاكيا وفى أغانستان وتمارس حالياً إسرائيل نفس الامة فى لبنان وتحذر حذوها دول أخرى عربية ودول أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة فى لبنان فكل طرف يهدف من إستخدام القوة المسلحة فرض واقع يحقق صالحه وإرادته وأمنه القومى .

وبذلك تكون القوات المسلحة لاية دولة دعامة كبرى من دعائم أمنها القومى بل هى فى هذا السبيل تعتبر الدعامة الوحيدة لتحقيق إرادة الدولة وأمنها القومى .

وحتى إذا لم يصل الأمر إلى حشد الصراع المسلح فإن إستخدام وسائل الضغط السياسى تستلزم إن تمتلك الدولة من القوة المسلحة ما يوصل الطرف الثانى إلى الفئاعة التامة بأن الدولة تستطيع ان تمضى فى هذا الضغط إلى أبعد حد . أما عن الضغط الإقتصادى فهو وإن لمطبق عليه القاعدة السابقة إلا أنه ينفرد عنها فى كون أن الكثير من صور الضغط الإقتصادى تتطلب الإستخدام السلمى للقوة المسلحة أو التلويح بها .

وهذا جميعه يوصلنا إلى تناعة تامة بأن القوة المسلحة دعامة لازمة لقرارات الدولة ومنها تنشأ هيئتها ويتقرر وديها فى مجال العلاقات الدولية وبالتالي يتدهم أمنها القومى .

### ثانياً : التأمين والقوات المسلحة :

وعملية التأمين هنا نقصد بها ذلك القطاع الذي تضطلع به القوات المسلحة في الجانب التأميني للأمن القومي . وهذا القطاع من عمليات الأمن القومي يعتبر متمماً لجهود الأمن الخارجي بالمعنى الذي حددناه ( جمع المعلومات - التخريب - تصدير الفتن ) كما أنه أيضاً يدعم ويتم الأمن الداخلي بجناحيه ( الأمن السياسي بجهود حماية أسرار البلاد - وحماية النظام الدستوري - وحماية علاقة الشعب بالسلطة ) ثم جناحه الآخر ( الأمن العام أو الأمن الجنائي ) .

وفي مجال الأمن الخارجي يأتي الدور الحيوي للقوات المسلحة في رد العدوان عن الدولة وحماية استقلالها وإرادتها وحرية الشعب .

فالقوات المسلحة تضطلع بواجب التأمين الخارجي دفعا للعدوان الموجه للدولة من ثلاث طرق :

( أ ) عن طريق الضربة الوقائية للعدو عندما تصل إليها المعلومات مؤكدة إعتزام العدو شن الحرب على البلاد . أو بطريق تلقى الصدمة ودفع العدو عندما يبدأ هجمته على حدود البلاد . ويتوقف المدى الذي تنأى فيه القوات المسلحة حربها بمدد ردع الهجوم على ظروف الدولة واستراتيجيتها فقد تنأى القوات المسلحة جيوش العدو إلى داخل أراضيها وقد تتوقف عن مطاردته عند حدودها الدولية .

( ب ) عن طريق تنمية قوتها وقدراتها وتدريبها وتسلحها فإنه

الضعف يفرى بالعدوان . ووجود جيش قوى ذو قدرة على التحرك بسرعة وإقتدار وفاعلية يعتبر رادعاً لأى قوى تدبس بالبلاد .

(٢) من طريق عمليات جمع المعلومات التى تضطلع بها أجهزتها المتخصصة لهذا الغرض وعمليات الاستطلاع فى البر ومن البحر ومن الجو والتى تقوم بها أجهزة المخابرات الحربية . وبذلك يتضح لنا - كما سبق ان أوضحنا - أن تصور إقتدار مهمة القوات المسلحة على رد العدوان الخارجى وقصر معنى الأمن الخارجى فى هذا النطاق أمر يهائبه كل الصواب .

أما فى ناحية الأمن الداخلى فسوف نبرز دور القوات المسلحة على اختلاف جهودها فيما يلى :

#### ( أ ) حماية أسرار البلاد :

تضطلع القوات المسلحة بأجهزتها الخاصة بمكافحة التجسس السبرى بعملية كشف شبكات التجسس المعادية التى تستهدف استنزاف أسرار المجهود الحربى وكذا عمليات التخريب الموجهة للمنشآت العسكرية أو ذات الطبيعة المعاونة للمجهود الحربى والمخابرات العسكرية بقرونها التى تختلف من دولة إلى أخرى تقوم بهذا العمل بالتنسيق الكامل مع جهاز المخابرات الرئيسى خاصة جهاز المخابراتية المضادة .

#### ( ب ) حماية النظام الدستورى وحلالة الذهب بالسلطة :

إذا كانت حماية الأمن والنظام فى الدولة تقع على عاتق جهاز الشرطة

بصفة أصلية فإن القوات المسلحة تساهم في هذا المجال في بعض الظروف الاستثنائية التي تمر بالبلاد إذ تلجأ الدول إلى إسناد مهمة حفظ الأمن للجيش في حالات الهياج والاضطرابات العديدة وحينئذ يخرج زمام الأمور عن يد جهاز الشرطة .

كذلك فإن القوات المسلحة دوراً أساسياً في عمليات مواجهة الإرهاب المنظم وهي عمليات مقاومة الفتنة المسلحة في طورها الثالث المعروف بطور الثبات المؤقت حيث يكون التنظيم السياسي المحارب للنظام الشرعي قد شرع في امتلاك أسلحة تخرج عن طاقة الشرطة مواجهتها . هذا إلى جانب أن العمليات العسكرية التي توجه إلى هذا الطور تتخذ طابعاً حريياً في تكتيكاتها .

#### لذا : القوات المسلحة والتنمية :

تعتبر القوات المسلحة مدرسة الحياة الاجتماعية الصحية : لحتى في البلاد التي لا يكون فيها التجنيد إجبارياً تصدق هذه العبارة وسواء كانت الدولة متقدمة أو تحت التنمية فإن إنخراط الشباب في سلك الجندية يؤدي دوراً لخدمة المجتمع يستتبع حصر نتائجه أو تقييمه .

إن القيم التي تغرسها الحياة العسكرية والعادات التي يكتسبها الشباب خلال سني خدمتهم الوطنية والجندية التي تصقل هذا الشباب وتكسبه صلابة وقدرة على مواجهة الصعاب وتحملها . كل ذلك يدعم الحياة ( ١٢٢ - الأمن القومي )



الإجتماعية وينعكس أثره على كل أنشطة الحياة في الدولة . ان النظرة إلى الشعب الألماني تعطى إنطباعات سريعة باختلاف هذا الشعب عن غيره من شعوب أوروبا . فألمانيا على مر العصور قديما وحديثا ، كانت ميدانا للصراع بين الدول تهددها من الشرق إمبراطورية النمسا والروسيا أحيانا ومن الغرب فرنسا أحيانا أخرى . وكثيرا ما تورط الشعب الألماني في حروب بين شرق وغرب لا ناقة له فيها ولا جمل . كل ذلك غرس في ثقافة وتراث وضمير هذا الشعب قيم الجدية والصرامة والنظام . فالجيوش مدارس الأمم وهي في الدول النامية يظهر أثرها بوضوح حيث ينتقل الفرد خلال خدمته الوطنية إلى مستوى يعجز التطور البطيء في المجتمع عن أن يحققه الفرد . فهي تقفز بالإنسان قفزة واسعة في مستوى تفكيره وتساهم في محو أميته الثقافية على الأثرل ان لم تفتح أميته التعليمية وهي كثيرا ما تكسبه تعلم حرفة أو مهنة وهي على الأثرل توسع مداركه وتفتح آفاق تفكيره الى مدارج لم يكن ليصل اليها .

والجيوش قدم راحة في التطور التكنولوجي فالأبحاث التي تجري في مجالات تطوير الأسلحة والتجهيزات تنعكس بصورة مباشرة على التقدم العلمي للبلاذ بل للبشر ويكفي أن ننظر الى الأبحاث الذرية وما نتج عنها من خدمة جليلة للعنصر البشري وأبحاث الصواريخ وكيف وصلت بالإنسان إلى الخروج في مجاهل الفضاء والرادار والليزر وغيرها مما يضيق المجال عن حصره . فإذا خرجنا عن نطاق العلم الطبيعي نجد أن علوما أخرى هادت على البشرية بالنفع العميم كلها كانت نتائج للأبحاث أو التجارب الحربية فعلوم الإدارة بأفرعها والإحصاء والمعلومات

الجراحية المعظمى خاصة عمليات المخ كلها طفرت طفرات واسعة نتيجة للأبحاث والتجارب التي تمت في أحضان الجيوش .

وأخيراً فإن للقوات المسلحة في الدول النامية دوراً في تنمية موارد الدولة بمشاركتها الأجهزة المدنية في كثير من المشروعات الحيوية بل أن إحدى الدول دأبت على أن تصدر كتاب من جيشها إلى البلاد التي تعاني من عجز القوة العاملة ولقد كان لعملية تصدير كتاب جيش هذه الدولة أثره في النمو الإقتصادي السريع لتلك الدولة حتى دخلت في مصاف الدول الصناعية المتنافسة .



## الفصل الثاني

### الأمن السياسي وأمن الدولة في مصر

- البحث الأول : أمن الدولة مفهومه وأهدافه .
- البحث الثاني : تطور أجهزة الأمن السياسي قبل يوليو ١٩٥٢ .
- البحث الثالث : تطور أجهزة الأمن السياسي بعد الثورة .



## تمهيد

الامن السياسى نعرفه بأنه : مجموعة الجهود المبذولة لحماية الأفراد والنظام الدستورى للدولة وأسرارها وعلاقة السلطة بالشعب .

ومن هذا المنطلق نرى أن الامن السياسى يقع فى هذا الجانب من الامن القومى - فالامن السياسى احد الشقين المكونين للامن الداخلى الذى يتفرع إلى أمن جنائى ( عام ) وأمن سياسى .

وذكرنا فيما سبق أنه قد اصطلح على إطلاق الامن السياسى على الجهود المبذولة للحفاظ على أسرار الدولة وسلامتها والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشويه صورتها لديه . . . .  
أى أن الامن السياسى يقوم على منع وضبط الجرائم الضارة بأن الدولة من الداخل والخارج إلى جانب التصدى للمشكلات والانحرافات التى من شأنها أن تشكل دوافعاً ومنطلقات لإثارة الجماهير ووكأن تستند إليها حركة الأنشطة المضادة<sup>(١)</sup>.

والامن السياسى بهذا المعنى يترجم جهوداً تسير على محورين :

### المحور الأول :

حماية أسرار الدولة وهذه تضطلع بها أجهزة المخابرات المضادة أو الماسوسية المضادة باعتبارها خط الدفاع الثانى عن البلاد وقواعده

---

(١) محمد عبد الكريم نافع - الأمن القومى - المرجع السابق (ص ١٠٧) .

الامن الخاص باعتبارها خط الدفاع الاول عن البلاد والذرع الواقي  
لكافة إجراءات الامن القومي ( وهذا ما فصلناه آتياً ) .

#### المحور الثاني :

حماية نظام الدولة الدستوى وحماية الملاقة بين الشعب والسلطة التي  
تقوم على أساس تبادل - السلطة تقدم مبرر وجودها وهو إشباع  
حاجات ورغبات الافراد ودوافعهم والافراد يقدمون الولاء لها نظير  
ذلك - فأساس وجود السلطة هو خلق الظروف التي يمكن أن يصل فيها  
الافراد إلى الحد الأقصى لإشباع رغباتهم - وهؤلاء الافراد لا يطيعون  
السلطة بمجرد الطاعة وإنما يطيعونها لأنهم يعلمون أنهم في طاعتهم لها  
يحققون رغباتهم وإشبعون دوافعهم .

وهذا المحور من الامن السياسى - يطلق عليه الخبراء مصطلح أمن  
الدولة - وهذه فى الحقيقة هى التسمية العلمية السليمة الا أن شيوع الخطأ  
أحياناً يغلب على الحقيقة المقترحة فقد أطلق على هذا الجزء وحدة اسم  
الكل وعرفت هذه الجهود إتفاقاً باسم الامن السياسى . حتى أن بعض  
من تناولوا الكتابة فى هذا المجال خلطوا بين الكل والجزء ولسوف  
يكون تناولنا لموضوعنا من زاوية العلمية سعياً وراء أقرار هذه الحقيقة  
ولاسبها أنها حالياً بدأت تنحصر من خلال تدريس المادة بأ كاديمية  
الشرطة .

# المبحث الاول

## أمن الدولة - مفهومه وأهدافه

الحق - وهذا من وجهة نظرنا - أن الخلط قد يكون له أساس .  
ذلك أن عملية حماية الاسرار كمحور للأمن السياسى ليست بارزة  
بصفته السياسية لاختلاطات فقهية قانونية - فيبقى بعد ذلك المحور الثانى  
وهو حماية النظام ، وهذا امر كثيراً ما لا يلقى القناعة أو الاحساس  
بنفعه العام لدى الجماهير .

ونعمة حقيقة ثانية من وجهة نظرنا ، فإن ما نستطيع أن نسميه أمن  
دولة هو الجهود التى تضع للجماهير وورثها فى ميزان العلاقة بين الشعب  
والسلطة بحيث إذا انتقدت الجهود الامنية عملية المحافظة على حسن  
العلاقة والثقة بين الشعب والسلطة - تبقى من أمن الدولة وجهاً قد يبدو  
للعمامة كريها . ولهذا الكراهية اساس تناولاته التحليلات الفلسفية فى  
هذا المجال فإن الجريمة التى تقع على الفرد يكون أثرها قوياً جداً على  
الافراد الآخرين لان كلا منهم يتوقع أو يتصور إمكانية حدوث الفعل  
الإجرامى واستهدافه له وأنه سيكون ضحية تالية لذلك العدوان وما  
هكذا يكون الامر إذا ابتعد ذلك العدوان عن الفرد واستهدف السلطة  
- بعيداً عن حاجات الافراد - أى السلطة كمنحوس معنى فإن تناقضاً  
ظاهرياً يبدو للعين غير الواعية بين حجم الضرر الذى تراب على  
جريمة أمن الدولة وبين الاجراء الذى اتخذته لردعه ذلك للتناقض

الظاهرى لا شك كان وراء الكراهية والحساسية تجاه إجراءات أمن الدولة<sup>(١)</sup>.

وهذا الوجه الذى قد يبدو للعامه كريها من زاوية خاطئة هو فى حقيقة كرية من زوايه أخرى لان المبرر الوحيد لكل هذه الاجراءات الامنية - من الناحية العملية والواقعية - هو أنها تستهدف صوالح المجتمع ولا شك إن أول صالح للمجتمع بل جماع صوالحه متمثل فى حسن العلاقة بين السلطة والشعب .

لذلك فأتى مع من يطلقون لفظ الامن السياسى على الاجراءات التى يسقط وزن علاقة الجماهير بالسلطة حسابها - ويصبح تعبير الامن السياسى بعد هذا كله مازجج بين وضعين .

أولا : الوضع غير العلى باعتباره يسير على محورين كما سبق أن شرحنا .

ثانيا : الوضع غير العلى باعتباره ممارسة للسياسة بالاحاليب البوليسية أو الشرطية وهو الوضع الذى يتفق وآراء بعض الفقهاء فى تسمية الدولة البوليسية .

مفهوم أمن الدولة :

نحن نعرف امن الدولة بأنه ، الجهود الشرطية السياسية التى هدفها

---

(١) محمد عبد الحكيم نافع - أمن الدولة المصرية ( مرجع سابق ص ١٠٥ وما بعدها .



حماية النظام الدستوري للبلاد ومنع ما من شأنه إفساد حسن العلاقة بين الشعب والسلطة أو يهدد بإفسادها<sup>(١)</sup>.

ومن خلال هذا التعريف نرى أن المفهوم ينضج إذا ما وصلنا لأمرين :

أولاً : طبيعة العمل بمجال أمن الدولة .

ثانياً : نوعية الجهود المبذولة .

أولاً : طبيعة جهود أمن الدولة :

قلنا أنه جهد شرطي سياسي وهذا معناه أنه مودج الطبيعة ولذلك دلالة :

فهو جهد شرطي :

(أ) لأن غالبية العالم المتحضر والمتنامي تضع هذه الجهود في مسؤوليات أجهزة شرطية متخصصة من المباحث الفدرالية بأمريكا - والفرع ب باسكتلاند يارد والمكتب الثاني بفرنسا وغيرها .

(ب) لأن الوسائل والأساليب التي تستخدمها أجهزة أمن الدولة هي أساليب شرطية وتكتيكات شرطية .

(ج) لأن الإطار القانوني الذي يسمح به مجال أمن الدولة هو إطار (منع الجريمة) قبل وقوعها وهو إطار يستغرق عملية الضبط الإداري

---

(١) محمد عبد الكريم نافع (أمن الدولة المصرية) مرجع سابق (ص ٦٩) :

التي هي من السمات الرئيسية للعمل الشرطي - في مجال أمن الدولة  
نحن لا نترك المجال للجريمة لتقع ثم بعد ذلك نبحث عن مرتكبها لأن  
ذلك يؤدي إلى أمرين :

(أ) الاستحالة لأن مرتكب الجريمة قد يصبح الحاكم الجديد .  
كما في أحوال نجاح محاولات قلب للنظام .

(ب) ضعف الفعالية لضبط المضادة الأثر وما تكشف عنه ظروف  
ارتكاب الجريمة من سليات قد تكون هي بذاتها منطلقات لأعمال  
مضادة أو مشجعة لتلك الأعمال .

وهو جهد سياسي :

فما لا شك فيه أن هذا المفهوم يتجاوز بكثير نطاق العمل الشرطي  
إلى مجالات العمل السياسي ولا يقتصر على الجهود المبذولة لمنع أو ضبط  
الجرائم المخلة بأمن في الداخل والخارج فقط . . . وهو ما تؤكد  
الاعتبارات الرئيسية التالية :

١ - أن مقاومة الأنشطة المضادة بصفة عامة والمقاتلة بصفة خاصة  
تتطلب توفر خلفيات سياسية متعمقة ومنحصصة لضمان فاعلية هذه  
المقاومة .

٢ - أن نشاط العناصر المضادة قد لا يقع بأكمله في دائرة التجريم  
خاصة في مراحله الأولى ولكن مناهضة ضرورة حتمية لاستكشاف  
خلفياته وأهدافه ووضع التقديرات المناسبة لاحتمالاته لضمان عدم  
المفاجأة بآية تطورات غير محسوبة .

٣- أن المواجهة في هذا المجال يجب أن تكون مبكرة وبقطة وقادرة على الحسم قبل تمام أركان الجريمة - لأن اكتمالها يعنى أما هو دعائم النظام أو النجاح في إسقاطه وهى نفس الغاية التى ابتغاها المشرع بالنسبة لبعض نصوص جرائم أمن الدولة بتأثيره بعض الأفعال قبل أن تدخل في مرحلة الشروع القانونى المعاقب عليه مثل العقاب على مجرد محاولة قلب أو تغيير نظام الحكم ولو لم تصل إلى مرحلة الشروع فيها . بل أننا إذا استعرضنا نصوص بعض جرائم أمن الدولة وجدنا أن منها ما يشكل أعمالاً تحضيرية للشروع مثل جرائم تكوين الجماعات وجرائم الحرض على كراهية السلطة وترويج المبادئ المضادة للنظام الأساسى ثم تأتى طبقة من الجرائم تعتبر مرحلة تفكير للجريمة الأساسية ( قلب النظام ) مثل إذاعة الأنباء الكاذبة وغيرها . وإذا كنا قد اتفقنا على أن مجال عمل أمن الدولة سوف يبدأ قبل الدخول لمجال الجريمة التامة فنحن لا نرى بجريمة أمن الدولة الجريمة الكبرى أى قلب النظام وإنما أى جريمة في مجال أمن الدولة وعلى هذا فإن جهاز أمن الدولة يجب أن يتحرك قبل الشروع في جريمة مثل جريمة إذاعة الأنباء الكاذبة وباختصار فمطلوب من جهاز أمن الدولة يخصوص في أعماق الفكر المطروح في المجتمع للتعامل مدققاً بمحصلاً وراء الأفكار التى قد يترتب على انتشارها أضرار بالمجتمع ويترق بينها وبين غيرها ثم يتابعها حتى تخرج من دائرة حرية الفكر إلى دائرة جريمة الفكر وهذا عمل لا يمكن إلا أن يوصف بأنه عمل سياسى .

٤- أن ضبط الجرائم المخلة بأمن الدولة يخضع في كثير من الأحيان .  
لاعتبارات سياسية لا يكفي فيها مجرد توافر الأركان القانونية لها والادلة  
اللازمة لإدانة مرتكبيها فهو - الضبط - أحد منغرات القرار السياسي .

٥- أن المتابعة تمتد بالضرورة إلى تتبع حركة المجتمع وأنشطته  
المختلفة لرصد المشاكل والانحرافات وتحديد كل تحرك يمكن أن يمثل  
مبعثاً أو ركيزة للنشاط الضار - وعليها أن تحلل ما نصل إليه وتعرض  
اتجاهات الرأي العام في قياسات دقيقة وتعد تقديرات مسبقة لاحتمالات  
الموقف في المجالات المختلفة في إطار خط عام يستهدف توضيح الصورة  
بأبعادها المختلفة لكافة المستويات القيادية المسئولة .

٦- أن الإجرام السياسي في معناه العلى والواقعي يمثل تعبيراً غير  
مشروع عن إرادة أو اتجاه سياسي - وتجرى هذه الاتجاهات يخضع  
لمعايير متغيرة وفقاً لتغير الظروف السياسية الداخلية والدولية وتطور  
التراكيب الأساسية في المجتمع - بما يتطلب في المتابعة رؤية  
سياسية ومرونة تكفل قدرتها على التطوير ومواكبة النظرة السياسية  
المتطورة للدولة .

ثالثاً : نوعية أمن الدولة :

تنفرع جمود أمن الدولة على محورين :

( ١ ) مكافحة الجرائم الضارة بأمن الدولة :

وتركز اهتماماتها بصفة رئيسية على الجرائم المضرة بالدولة من  
الداخل .



(ب) مواجهة المشكلات والانحرافات :

باعتبار أن المشكلة تمثل عائقاً يعوق السلطة من أن تقدم مبرر وجودها المتمثل في إشباع حاجات الجماهير وليست المشكلة إلا أحد الموانع في طريق ذلك الإشباع وكذلك الحال بالنسبة للانحراف إذ يعتبر في ذاته مشكلة وما يترتب عليه من آثار يمكن أن يستخدم كما تستخدم المشكلة في مهاجمة السلطة لإحراجها وإظهارها بمظهر المتهاون في حقوق الجماهير .

ويعتبر هذا النوع الثاني من المواجهة في صلب العمل السياسي لامن الدولة وهو المعيار المميز بين البوليسية والتسلط وبين أمن الدولة الذي يستمد شرعيته ووجوده من طبيعة العمل الذي يحافظ على العلاقة بين الشعب والسلطة .

## المبحث الثاني

### تطور نشأة أجهزة الأمن السياسي قبل يوليو

تمهيد :

كنا قد اتفقنا على استخدام لفظ أمن الدولة للدلالة على ما يعنيه البعض بالأمن السياسي ولكن في هذا المبحث حيث كان التناقض بين السلطة المستخدمة للأجهزة وبين الشعب وحيث كان جهاز الأمن يعمل على محور واحد " هو دعم نظام الحكم بصرف النظر عن مدى تقبل الشعب له أو رفضه . لذلك فإن تلك الأجهزة ينطبق عليها لفظة الأمن السياسي بالمفهوم غير العلمي ذلك لأنها كما سنرى من عرضنا سارت على محور واحد من ثلاثة وأهملت أسرار البلاد فلم تكن لها أسرار لأنها كانت نهياً للمستعمر حتى قيام ثورة يوليو بل أنه من المفارقات الطريفة أن المستعمر كان يتكفل بهذا العمل من خلال مخبراته - كما أهملت أيضاً دلالة الشعب بالسلطة لأن السلطة كانت قاهرة لا تقيم وزناً للجماهير ولا للشعب إلا كواجهة وحسب ما سيظهر لنا من تعقب تطور المفهوم خلال الحقبة التي تبدأ بمصر محمد علي مروراً بفترة الاحتلال و انتهاء بثورة يوليو المجيدة .

### أولاً - من محمد علي الى الاحتلال :

أنصب هدف أمن الدولة خلال فترة حكم محمد علي ، على تأمين حكمه ضد القوى الوطنية والقوى المناوئة من الأتراك والجرأكة وبقايا المماليك وتشير المراجع<sup>(١)</sup> إلى أنه قد عين خمسين قواصاً - ( وهو لقب أطلق حينئذ على رجال الشرطة غير النظاميين<sup>(٢)</sup> ) وكان الهدف من تعيين هؤلاء القواصين هو تجرى أوجه النشاط الخفي غير المشروع كما أشار إلى أن محمد علي قد استخدم أساليب متعددة في التعرف على أسرار القصور وما يدور فيها من دسائس أو خطط مضادة له بواسطة مخبرين يجهدون اللغتين العربية والتركية<sup>(٣)</sup> - وهذه إشارة إلى أنهم لم يكونوا من المصريين أو حتى للعرب كانوا يترددون على قصور الوجهاء والأعيان في هيئة باعة متجولون وكانوا يحررون تقارير بما يحصلون عليه من المعلومات ويلقوا بها من فتحة في باب بيت قديم بحي السيدة زينب حيث كانت تتلقاها

---

(١) إبراهيم محمد النعام ( نشأة أنظمة الأمن السياسي في تاريخنا الحديث مجلة الأمن العدد ٦٦ يوليو ١٩٦٤ ص ٦ وما بعدها .

(٢) يبدو أن القواصين كانوا يكافون الى جانب نقل الأخبار بعمليات التصفية الجسدية . فلفظ ( ياقص ) منتشر بالشام الى اليوم بمعنى يقتل والمعروف أصح ادارة محمد علي اعتمدت فيها اعتمدت على الشوام الى جانب الأرمن والجناسيات الأخرى ( المؤلف ) .

(٣) إبراهيم محمد النعام ( لراجع السابق ) ولزيد للتفصيلات راجع أمين سامي باشا ( تنوير النيل ) دار المكتب القاهرة ١٩٢٨ ج ٣١٧

سيدة لترجمتها وترتيبها وتلخيصها ثم تقديمها إلى ( كنفدا باشا ) محمد  
لاظر غلى بك نائب محمد على والذي كان يرأس أجهزة الأمن .

وعندما جاء عباس الأول بعد وفاة محمد على - ومكان معروفة بتشككه  
ورجميته إذا غلق المدارس والمصانع - أقام نظاماً صارماً للأمن يتبع  
( اضابط المحروسة )<sup>(١)</sup> التعرف على دقائق الاسرار الخاصة للعائلات  
والشخصيات الهامة أحكاماً للسيطرة على مقاليد البلاد . ثم جاء من بعد  
عباس الأول وسعيد - الخديوى إسماعيل الذى استصدر فرمان الوراثة  
الذى جعل فيه ملك مصر وراثة فى بنى ولده بعد أن كان لا كبر أبناء  
أسرة محمد على - فخلق بهذا فرمان عنصراً مضاداً جديداً لنظام حكمه  
يضاف إلى قائمة الوطنيين الماومين لحكم تلك الأسرة إلى جانب دسائس  
ومؤامرات الأرمين والجركس والأتراك - لذلك وامتداداً الخط الذى  
سلكه إسماعيل فى كافة مرافق البلاد من تحديث لإدارة الحكومية -  
أنشأ إسماعيل باشا جهازاً للشرطة وكان لهذا الجهاز أثره فى كشف خبايا  
النشاط المضاد للخديوى شخصياً كمؤامرات بيوت المال اليهودية ووتشيدان  
وأوبنهايم كما كشف تفاصيل حادى الاعتداء عليه الأول سبتمبر ١٨٦١  
فى إلقاء قنبلتين على موكبه بالاسكندرية بميدان المنشية والثانية كشفت  
عن وجود قنبلة تحت مقعده فى دار الأوبرا فى أبريل ١٨٦٩ ، كما ضبطت  
أول قضية توزيع منشورات معادية له وإثبت جهاز الأمن صلة الأمير

---

( ١ ) يقصد به مدير أمن العاصمة .



عليه باشا بها وهو أقوى خصوم الخديو ومن أشهر المؤامرات التي قيل أنها كشفت ضد إسماعيل تلك التي نسب شرف ٢١١ ضبطها لمفتش الأقاليم والتي اتهم فيها إسماعيل صديق باشا ( أبو شنب نضرة ) وكان ناظراً للمالية وقد قتل فيها إسماعيل باشا صديق أو المفتش وألقيت جثته في النيل وأعلن حينئذ أنه قد نفي إلى السودان<sup>(١)</sup> .

وقد امتد نشاط هذه الأجهزة إلى عهد ابنه تولى الذي استخدمها في كشف أنشطة العراقيين أو ( الضباط الفلاحين ) كما كانت تدعوم النقاويز ويدير أحد رجال الخديو<sup>(٢)</sup> أنه أي الخديو قد استطاع السيطرة على اتصالات عراقى ببعض رجال سلطان تركيا ومعرفة أسرار تلك الاتصالات عن طريق رجال البوابيس السرى للسراى .

#### ثالثاً - مرحلة الاحتلال البريطانى :

منذ أن سكبت مصر بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ فقدت مصر كدولة كل معنى من معانى الأمن القومى وعندما نتحدث عن هذه الحقيقة من تاريخ مصر نكون متجاوزين بهدف الدراسة فقط عن المعنى العلى والعملى لأمن الدولة .

---

(١) إبراهيم محمد النعمان - نشأة أنظمة الأمن المباشى ( مرجع سابق ص ٦ وما بعدها )

(٢) أحمد هديق باغا ( مذكراتى في نصف قرن ) - القاهرة - مطبعة مصر

أن من أهم الأسباب الذي دعت بريطانيا لاحتلال مصر هو المحافظة على خطوط واصلات الامبراطورية إلى مستعمراتها البعيدة في الشرق الأقصى ولأنه ظل هذا العامل هو مصب تمسك الإنجليز بالبقاء في مصر حتى فيما سمي بتصريح ٢٨ فبراير فقد احتفظوا لأنفسهم بواجب الدفاع عن قناة السويس لهذا الغرض - والدولة المصرية أو الحكومة في هذه الفترات من الزمان كانت لا تعدو أن تكون ظلاً للقوة العسكرية البريطانية تنفذ إرادتها حتى أننا يمكننا في معرض الحديث عن الأمن السياسي لهذه الحقبة أن نقول تماماً انفرادها بشخصية مستقلة عن جيش الاحتلال . وإذا جاز لنا أن نجذب الشموخ الوطني ونحن نتعرض بموضوعية لعملية الأمن السياسي كـ كل في هذه الحقبة فإننا نجد أن جيش الاحتلال كان يحمل محل السلطة في الدولة وبالتالي فإن تعويق أهدافه يعتبر إخـلالاً بالأمن السياسي أو بأمن الدولة - فعملية تأمين النظام في هذه المرحلة كانت كلها تدور حول تمكين الدولة المحتلة من أحكام قبضتها على البلاد . وكانت الحركة الوطنية قد بدأت تنشط عقب استقرار الاحتلال والقضاء على العراقيين في صورة تنظيمات سرية أو جمعيات عرفت منها جمعية الانتقام التي ضبطت في قضية كبرى وسميت بالمؤامرة الوطنية المصرية التي رأسها محمد بك سعيد في يونيو ١٩٠٢ والوطنيين الأحرار من خريجي المدارس بالقاهرة . كما شهدت المظاهرات التي تم اجهـم الوزراء في

---

(١) ميشائيل ماروييم - الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث - المطبعة

الأميرية - القاهرة ١٨٩٨ - ج ٢ ص ٦٢٤

دواوين الحكومة - كما امتدت الحركة إلى الأقاليم بما خدتها بالقوات البريطانية إلى إيفاد (جواسيس) <sup>(١)</sup> من اليونانيين والمالطيين الذين يجيدون اللغة العربية - وقد عني صنائع الانجليز من رجال الحكومة المصريين الأرمين وغيرهم من المتعصبين أمثال مصطفى رياض باشا ونوبار باشا بتقوية شوكة جهاز أمنهم والذي عبرت عنه المراجع التاريخية (بالجواسيس) لتعرف على الانجاعات السياسية بين موظفي الدولة وطرق مجال (التجسس) إلى أسرار بيوتاتهم وهورات كل فرد من الصغير إلى الكبير <sup>(٢)</sup>. وقد عين رياض باشا صهره (عمود باشا دويس أوغل) وكيلاً لانتظار الداخلية أوكل إليه تلك العملية حيث كان يستقبل (رواة الحوادث والأخبار اليومية والجواسيس الخصوصيين) في منزل رياض باشا بالحلدية يومياً.

كما أنشأ الإنجليز جهازاً للتخبرات في وادي حلفا لتجسس على حركة المهدي والمناصرين لها من السودانيين والمصريين. وتحول هذا الجهاز بعد هدوء ثورة المهدي إلى جهاز يتعقب الضباط المصريين الوطنيين - وقد خصصت له السلطة البريطانية ميزانية بلغت ربع مليون جنيه مصري من حصة (البديلة) <sup>(٣)</sup>.

---

(١) ميخائيل هاروبيم (السكري) مرجع سابق ج ٣ ص ١٤٤ وما بعدها.

(٢) (طبع البداية) مبلغ من النقود كان يدفع للاعفاء من الجندية فعند أول طلب كان الاعفاء مقابل (١٥ جنيه) وعند الطلب الثاني أو الثالث كان يبلغ (١٠٠ جنيه) وهي فكرة طبقية خطيرة حولت الجيش مع مرور الزمن

وراد تدفق الحركة الوطنية وتمكثف تحركها خاصة بعد أن مهدته  
الحديث عباس حلمي الثاني للانجليز وظهور أحزاب الامر الواقع مثل  
حزب الامة الذي كان وكيله سعد زغلول والذي اتخذ شعار مد اليد  
للانجليز لان احتلالهم للبلاد واقع لا بد من الاعتراف به - ظهرت  
جماعات وطنية ( جمعية الإرهاب ) التي بعثت بتهديداتها لسعد زغلول  
وأذنته بسوء العاقبة لموقفه من الطلاب<sup>(١)</sup> - وبأغت ذروة تلك الحركة  
باغتيال بطرس غالى باشا رئيس مجلس انظار عام ١٩١٠ . فقامت الحكومة  
المصرية بإنشاء جهاز باسم ( مكتب الخدمة السرية للعمل السياسى ) بناء  
على مشورة روبرت جراهام بك المستشار البريطانى لنظارة الداخلية .  
واختص هذا الجهاز بتحقيق الأمن السياسى - بمفهومه البارز حينئذ وهو  
أمن الاستعمار والطغمة الخادمة له من المتحمسين للتوابع لهم وكان هذا  
المكتب مع تبعيته - اسماً - للحكومة المصرية ونظارة الداخلية يرفع نتائج  
أعماله إلى المعتمد البريطانى - المدوب السامى وقد أرسل ( ملن شتاهم )  
ممثل المعتمد البريطانى فى مصر إلى حكومته فى ٣ يونيو ١٩١١ بتقرير  
عن أعمال ذلك المكتب أشاد فيه بكشفه الستار عن ٢٨ جمعية سرية

---

الى جماعة من المدميين الذين لا تطلعات لهم سوى الانتهاء من الجندية بخير  
( المؤلف ) .

( ١ ) عبد الحالى لاهين - سعد زغلول : دوره فى السياسة المصرية حتى

١٩١٤ القاهرة دار المعارف ١٩٧١ ص ٣٢



للوطنين المصريين<sup>(١)</sup> وكان أن أسندت رئاسة المكتب المذكور (الخدمة الدورية) إلى (جورج فيليبس) اليوناني الأصل والذي كان يعمل (مأموراً بالضبط)<sup>(٢)</sup> بمحاظة القاهرة ومنع رتبة البكوية هو ومديره محمد بدر الدين مدير قسم الضبط بالنظارة جزاء هذا العمل المشرف<sup>(٣)</sup> وقد فتحت هذه الترقية شهية لمصرى واليوناني فأنطلقا يربفان ويلفغان التهم للمصريين واستقرت عمالية الآن الساسى على هذا الاتجاه فترة طويلة من الزمن تصد بها أن تكون سبباً مساهماً على أعناق كل من ينادى بالحريّة والوطنية ثم عندما امتدت الحركة الوطنية للخارج خاصة بعد خروج محمد فرید من مصر أنشأت الحكومة بمشورة الإنجليز وتوجيه الأوردكتشن مكتباً لتتبع الغلاب المصريين الدارسين في الخارج ومطاردتهم، ومن أشهر من تولوا هذا العمل ضابط الشرطة المصرى المدعو (محمد عرفى) وفى سنة ١٩١٩ عندما اندلعت الثورة المصرية أعيد إنشاء فرقة المباحث السياسية تحت إشراف (البكاشى مكفرسون) وبين الأمر العمومى لنظارة الداخلية فى ٢٣ فى ١٠ أغسطس ١٩١٩ كيف أنه نقل من وظيفته أستاذ بمدرسة الزراعة (كلية بعدئذ) لهذا العمل لتعرفه الوثيق على التهرجات والمادات

---

(١) يونان لييب رزق - الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى

١٨٨٢ - ١٩١٤ - مكتبة الإنجليز المصرية - القاهرة ١٩٢٩ ص ٧١٨

(٢) مأمور بالضبط هو التسمية السابقة لوظيفة مدير إدارة البحث الجنائى (المؤلف) .

(٣) إبراهيم محمد الفحام - مجاس الأمن العام (مرجع سابق) عن الأوامر

العمومية لنظارة الداخلية الأمر العمومى رقم ٤١٤ فى ١ يوليو ١٩١٠ .

والتقاليد المصرية خاصة للفلاحين ، وقد أنشئت بالاسكندرية فرقة مباحث سياسية مماثلة لتلك التي كانت بالقاهرة وأسندت رئاستها إلى الارهابي الشهير البكباشي ( ا . انجرام ) الذي كان مفتشا للشرطة بالاسكندرية والذي يوجع له ضبط قضية مصرع السردار هـ طريق عملية محمد نجيب الهلباوي واستقرت كافة هذه الاجراءات تحت قيادة البريمادير جنرال ( جلمبرت كلاتون ) مدير المخابرات في وزارة الحربية والذي عين مستشارا لوزارة الداخلية في ١٢ ديسمبر عام ١٩١٩ وذكر في مرسوم تعيينه لدعم الاشراف على خطط الأمن السياسي<sup>(١)</sup> .

وعندما انتهت الثورة وبالنسبة خلال عام ١٩٢٢ كان الملك أحمد فؤاد الاول قد دخل كطرف ثان في لعبة الأمن السياسي وأصبح هدف الأمن بالبلاد مزدوج فهو أمن للقوة البريطانية وأمن لذلك وقد تناول ذلك العمل أحد رجال الملك المعروفين هو حسن نعمات باشا الذي أنشأ نظاما محكما في الداخل والخارج لنقل أخبار الوطنيين وأنصار الخديوي عباس الذي لم يهدأ لحظة لاستعادة عرشه .

وفي هذا العام بالذات أدرجت الحكومة وبناء على مخبرة مع اللورد اللين مبلغ ألفي جنيه لإنشاء مكتب للأمن السياسي بالوزارة لمواجهة التزايد المستمر في الاعتداء على حياة الانجليز وأهوانهم وتبع هذا الجهاز الذي سمي ( بالقسم الخاص ) لإدارة عموم الأمن العام

---

(١) ابراهيم محمد النعمان - « الأمن العام » العدد ٦ ، القسم الثاني المقال

ووضع تحت رئاسة الضابط الانجليزى ( المستر بنيت ) .

وفي سنة ١٩٣٠ أنشأ اسماعيل صدق جهازا تابعا لمجلس الوزراء مباشرة - حيث كان هو رئيسا للوزارة - أطلق عليه المكتب السياسي وأستند رئاسته لابن شقيقه الذى كان محافظا للقنال ويدعى ( أحمد بك كامل ) بالإضافة إلى عمله كمحافظ وقد أسهم هذا المكتب فى عمليات تزييف الانتخابات وتآلف حزب الشعب ومواجهة حركة الاحزاب الأخرى وقد ظل هذا المكتب يعمل فى خدمة أهداف رئيس الوزراء حتى أن رئيسه حين مديرا لعموم الأمن العام بعد ذلك ثم انتدب الى مجلس الوزراء - عندما سقطت وزارة صدقى جاء بعده عبد الفتاح يحيى باشا الذى ألغى ذلك المكتب وفصل مديره من الخدمة فى ١٤ إبرابر ١٩٣٤ (١) ولم يقتصر إنشاء هذه المكاتب الشخصية على حكام الانقلابات الدستورية الذين كان الملك يحيى بهم بل أن وزارة الوفد التى جاءت بأوامر إنجلترا فى ٤ فبراير ١٩٤٣ قد أنشأت مكاتباً مماثلاً أطلق عليه ( مكتب البوليس السياسى ) فى سبتمبر ١٩٤٣ . وهين له البكباشى ( أمين خليل ) ( مساعد قومندان كاية البوليس الملكية ) يعاونه ضابطان وقد استمر العمل فى هذا المكتب حتى أقيمت حكومة الوفد عام ١٩٤٤ وخلت محلها وزارة الهيئة السعدية برئاسة أحمد ماهر باشا حيث ألغى

(١) ابراهيم محمد النعام - مجلة الأمن العام مرجع سابق العدد ٦٧ ص ٥٥ - مجموعة الأوامر العمومية لوزارة الداخلية من عام ١٩٣٠ الى

هذا المكتب وأحيل رئيسه للمعاش في أكتوبر من نفس العام (١) .

وهذه صورة والدية بالأدلة والبراهين تدين إلى أى مدى إستخدام الأمن السياسى فى غير الهدف الذى قامت عليه فلسفته وفلسفة الأمن بصفة عامة فلقد تحول إلى مكاتب حراسة خاصة بكل بالخصوص السياسيين أو المواطنين الشرقاء على يد الإنجليز مرة وعلى يد الملك ثانية وعلى يد الأحزاب مرة ثالثة . أما أمن الشعب وإحتياجات الشعب وأسرار البلاد وغير ذلك من الأعباء التى يفترض أن تكون من أعمال هذه المكاتب فلم يكن فى ذهن النالوث المتحكم فى مصائر البلاد أن يكلف مكاتبه الخاصة ١٤ وإشغلتها عن مهمتها الرئيسية وهى تأمينه ضد خصومه حتى عندما بدأت الشيوعية تنتشر خارج الاتحاد السوفيتى فإن هذا لم يحرك مشاعر حكام البلاد من الإنجليز أو الملك أو الساسة فالمعروف أن الحركة الشيوعية فى مصر بدأت فى عام ١٩١٩ بعد عودة على حسنى العرابى من الإتحاد السوفيتى ومع ذلك فقد كان أول رد فعل ضد الحركة الشيوعية بعد خمس سنوات إذ أنشئ فرع القسم المخصص لمواجهة ذلك التيار فى أبريل ١٩٢٤ وكانت أعماله قاصرة عن الهدف حتى أن ذلك النشاط قد استشرى بشكل كثيف وليس أدل على عدم التنبيه إليه من أن تهريم المبادئ الهداية لم يتم إلا فى وزارة صدقي باشا عام ١٩٣٥ - ١٤ - مع أن قوى القصر والأحزاب كانت تستخدم لفظة البلاشفية لإتهام الوطنيين وإيقار

---

(١) إبراهيم محمد للعالم — مجلة الأمن العام (مرجع سابق) ص ١٥ .



صدور الإنجليز ضدكم ولقد أخبرنا بذلك أحد الزعماء الإنجليز وسكرتير حزب العمال البريطاني الأسبق ريتشارد كروسمان في كتابه المهمة الفلسطينية ، الذي أصدره عام ١٩٦٤ يصف فيه الحالة السياسية في مصر - فيتحدث عن الوضع الاجتماعي في البلاد عندما مر بالقاهرة في طريقه لفلسطين فيقول بأن هناك قشرة رقيقة من طبقة تربية يغفل تحتها بركان ثائر<sup>(١)</sup> ، ثم يضي ليقول - أن هؤلاء كانوا يعادون البلشفية ليس لمجرد الخوف من توسع روسيا ولكن لأنهم كانوا يتمنون بالبلشفية كل حركة أو حق ميل حق لو كان ليبراليا .

ويقتل كروسمان بعد ذلك الحديث عن الأحزاب المصرية فيقول ، أن الحركة الثورية ما زالت غير محددة ومشوشة ، ولكنها موجودة ، وهدفها ليس مجرد طرد البريطانيين والأجانب ولكن تحطيم النظام السياسي الحالي بما في ذلك الأحزاب السياسية التي أصبحت السياسة المصرية - بسبب كفاها الوهمي<sup>(٢)</sup> - غير جادة .

ثم تنولي شهادة المؤلف في فقرات أخرى من الكتاب فيقول :

---

(1) Richard Crossman, The Palestine Mission; A personal Record — Hannish Hamilton London. 1946. p. 114.

(٢) استخدم المؤلف تعبير - shadow boxing - وهو حرفياً يعني تدريب لللا كين للاكفة الهواء - ويعنى هنا أنهم تتظاهر بالعداء للإنجليز وهو ما يفسرم ما جاء في الفترة التالية مباشرة (للمؤلف) ص ١١٥ .

« لقد كنت متحيراً في بادئ الأمر — لماذا؟ ما دامت الحركة الوطنية تعادى الاستثمار البريطاني والصهيونية — لماذا يقودها الساسة الذين هم في أشد الحاجة للحماية البريطانية — في أحاديثهم الخاصة فإنهم يعترفون أن الجلاء التام للقوات البريطانية سوف لا يؤدي فقط إلى فقدانهم مراكم ولكن أيضاً إلى اضطراب اجتماعي عميق ولكن هؤلاء الساسة يعرفون طباع شعهم . ولذلك فإنهم سرّاً يطلبون المساعدة البريطانية ضد (الباشقية) <sup>(١)</sup> لقد كن عليهم أن يحددوا الأمنية الشعبية في الإستقلال الوطني وكان هدفهم أن يقربوا الاضطراب الاجتماعي بأن يلعبوا دور الوطنيين . »

وطبعي أن الاضطراب الاجتماعي في موضوعنا هذا لم يكن سوى معاداة الاستثمار وأهوانه الخونة ، الذين يقول فيهم حليفهم في أوج صداقتهم هذا القول ويتخطاه إلى الحقيقة المرة بقوله :

لقد واجه هذا الوضع المستريبفون (رئيس الوزراء حينئذ) بمشكلة حساسة قائمة الوحيدة التي — تريد بريطانيا التمسك إلى قشرة رقيقة على سطح المجتمع المصري — والسبب الرئيسي الذي يدعوا الأغنياء المصريين إلى الرغبة في الإبقاء على القوات البريطانية هو أن يضافوا على الجناح اليساري للحركة الوطنية ١١٤ التي تحدد النظام الاجتماعي وإذا ارتبط

---

(١) واضح من فقرة سابقة للأستاذ أوردناها أن الساسة المصريين في ذلك الوقت كانوا يهتمون بالحركة الوطنية بجلاء الإنجليز بالشوعية — والأولف نفسه قد أشار إليها بتعبير الحركة الوطنية في بداية هذه الفقرة ويضع كلمة الباشقية بين قوسين إبرازاً إلى أنها ادعاء الساسة المصريين ١١

البريطانيون بالتحالف مع نوع كهذا من (الأصدقاء) فان النفوذ  
البريطاني سوف ( يكتسب Sweep ٠٠٠ ) عندما تنتصر الحركة الوطنية  
وهي لا بد متصرة ان آجلا أو عاجلا (١).

وإذا كان هذا هو نصيب المراجعة الأمنية للشيوعية فالتنا نرى فيه  
شيء من الجدية لعله قد أعطى بعض الفوائد وان كان خليط الذين كتب  
عنهم أنهم شيوعيون قد سبب متاعب كثيرة للجهاز الأمني الذي هاج  
ذلك الأمر بموضويعه وتهمرد، حتى أن إتهام الكثرة بالشيوعية قد ترتب  
عليه تشويش ليس بالقليل (٢) . وهما يكن من نتائج لذلك الخلط فقد  
كان هناك على الأقل نوع من المتابعة لهذا النشاط الهدام لكن الكارثة  
كانت أكبر فيما يخص مراقبة النشاط الصهيوني ولا شك أن تحول  
الأحزاب من صفوف الوطنيين إلى صفوف المنتقمين وإندفاع حزب  
الأغلبية، وراء تيار الرأسمالية كما أن مساس المتمصرين في هذه الأحزاب  
وكانوا يملكون المال الوفير قد ساعد كبار الصهاينة الرأسماليين أمثال  
المليونير سوارس وهو من قطاوى وغيرهم على إخفاء تحركاتهم الصهيونية  
في البلاد ولم يكن تأثير هؤلاء على السادة المصريين بأقل من تأثيرهم على

---

(١) ريتشارد كروسمان - لاهمة الفلسطينية ( مرجع سابق ) ص ١١٥ .

(٢) من أطراف المماركات اتهام المؤلف وزميله الأستاذ، محمد سعد الدين  
وهبة منذ كانا طالبين بكلية البوابس عام ١٩٤٨ بالشيوعية - ذلك في أعقاب  
إضراب البوابس الذي أسهما فيه وهما طالبان بالكلية بإخراج الطلبة مع آخرين  
من الزملاء لإحتلال نادي ضباط البوابين بالازبكية ( المؤلف ) .

الإنجليز فيروى فلاديمير جابوتنسكى الزعيم والفيلسوف الروسى الصهيونى فى كتابه قصة الفيلق اليهودى كيف أن المليونير سوارس قد واجه وكيل محافظة الإسكندرية الإنجليزى فى مكتبه فى مداعة جريئة إعترافه بأنه كان من بين اليهود المتظاهرين وكان يذوق خراطيم مياه الإطفاء التى استخدمت لتفريق المظاهرة اليهودية بالمطواة كان ذلك فى عام ١٩١٥ بعد إعلان الحماية على مصر حيث كانت المظاهرات محرمة تماماً على المصريين بل والإجتماعات ومن بين سخريات القدر التى يرويها جابوتنسكى باعتزاز وكبرياء فخار — فى ذلك الكتاب أنه يقول : أن أول مرة بمسك يهودى بالسلاح كان على أرض مصر وتألقت نواة الفيلق اليهودى فى الاسكندرية وتلقى تدريبه فى الحلبية عام ١٩١٦<sup>(١)</sup> وليت الأمر اقتصر على هذا — فمن بعد ذلك وفى أتون المعركة المصرية بين الفلسطينيين والصهاينة كان أثرياء اليهود يدفعون وبانظام لإشتراكاتهم المنتظمة وتبرعاتهم للصندوق اليهودى بل أن ما يدعو للثناء بل للسخرية المريرة أن (بن حورين) مؤسس إسرائيل كان يدخل القاهرة كما يدخل تل أبيب حتى سنة ١٩٤٧ وتشهد بذلك وثائق كثيرة وكان يفضل النزول فى فندق ميناهوس — ومن الطبيعى أن مجيء بن حوريون إلى القاهرة لم يكن لمجرد النزهة وإنما لمزيد من الدعم اليهودى من أثرياء اليهود المصريين والتخطيط لإسرائيل الكبرى

---

(1) Flapemir Jabotinsk - The Story of The Jewish legion :  
« غير موضع النشر » ، 1951 - New York



التي لم يكن سرا حينئذ أنها تشمل سيناء وشرق الدلتا حتى مدينة بنى سويف  
وكان ذلك يجرى تحت سمع وبصر الحكومة المصرية ١١٩٠ ولا تحرك  
ساكنها قبله حتى استشرى الداء وهدد البلاد وافقرها . لكن هدف أمن  
الدولة في هذه الحقبة كان لا يشمل الصهيونية كخطر على الدولة التي  
تجسدت في ثلوث الاحتلال والملك والأحزاب الحاكمة ، بل أن الملك  
فاروق قد استغل هذه الفوضى الأمنية وظاهرة المكاتب الأجنبية (الخاصة)  
فأنشأ الحرس الحديث الذي تم على يديه وفي الظلام إغتيال الكثير من  
الشرفاء المناضلين أمثال الدكتور عزيز فهمي وعبد المنادر طه كما شارك  
في إغتيال حسن البنا مرشد الإخوان المسلمين وشرعرا في نفس وقتل  
بضع من ساسة ذلك العهد لمجرد أن تقوم شبهة حول انحرافهم عن خط  
الولاء للملك (المفدى) .

## المبحث الثالث

### تطور أجهزة الأمن السياسي

( بنود الثمسة )

من المطلوب دائماً أن يبقى مائلاً في أذهاننا المفهوم العلى للأمن  
السياسي من أنه يشتمل على اجنحة هي :

( أ ) الجاسوسية المضادة .

( ب ) تأمين المعلومات ( قواعد الأمن الخاص ) .

( ج ) أمن الدولة .

ومن المهم أيضاً دائماً أن يبقى أمامنا واضحاً إلا خلط بين معنى  
الأمن السياسي وأمن الدولة .

وعندما نتناول في هذا المبحث الحديث عن تطور أجهزة الأمن السياسي  
إنما نتبع في الحقيقة تحقق إستغراق فلسفة الدولة الأمنية وإستيعابها  
لهذا المفهوم أكثر من تلبيحنا لأبذية تنظيمية خاضعة - إلى جانب محاذير  
السرية - للتبديل في الهياكل ومع ذلك فلا بد من الإشارة بشكل أو  
بآخر لتلك الأجهزة فيما يخدم أهداف هذه الدراسة .

أولاً - أجهزة الأمن السياسي :

١ - إدارة المباحث العامة :

أنشئ هذا الجهاز عام ١٩٥٢ بعد الثورة بأمر من الملك واستهدف

من إنشاء كفاءة تأمين النظام الجديد ضد التحديات الداخلية وإنعكاسات التأثيرات الخارجية على البلاد كذلك تأمين المواطنين ضد تجاوزات أجهزة الدولة وفي مقدمتها إجراءات البرليس السياسى ومعلوماته المسجلة .

وقد باشرت ( إدارة المباحث العامة ) للزوط بها هذا العمل تحقيق أهداف الأمن السياسى ( كىكل ) بمفهومه الثورى والقومى — فلم يكن للدولة أجهزة تدافع عن معلوماتها السرية التى كانت — وذلك أمر طبيعى منهكة حرماتها طوعاً على يد الإنجليز — وكانوا يضعون فى حساباتهم أن تلك المعلومات جانب من معلوماتهم ولذلك كانوا هم الزوطين بحمايتهم . أو قل أنماطوا أنفسهم بها بحكم الأمر الواقع ولم تكن لدى مصر من الأمرار ما يمكنها من إتخاذ إجراءات حماية خاصة بها لهذا السبب — لكن على الساحة العسكرية من خلال نشاط الجيش كانت هناك إدارة مترابطة للمخابرات الحربية وكانت تقوم على عملية الاستطلاع أكثر من غيرها أى عملية جمع المعلومات أكثر منها عملية لتأمين المعلومات .

ولقد كان أول إنشاء للمباحث العامة أن وضعت فى ثنايا البناء التنظيمى لمصلحة الأمن العام<sup>(١)</sup> وذلك طبيعى لأنها حلت محل القسم المخصوص

---

(١) أحدث هذا الوضع التنظيمى لها خلطاً لدى بعض من تناولوا الأمن القومى بالدراسة فخلطوا بين الأمن الداخلى الذى يشمل الأمن السياسى والأمن الجنائى أو العام — وبين الأمن العام — باعتبار أن مصلحة الأمن العام كانت تضم العمليتين الأمن الجنائى والأمن السياسى — بينما مفهوم الأمن العام ينصب على حماية الفرد ( الباحث ) راجع الأمن القومى ص ١٢

الذى كان من مكونات تلك المصلحة ثم استقلت عنها بعد ذلك . ثم أضيف إليها عبء عملية حصر أراء الشعب المتعاونين مع الإنجليز وتطور هذا الواجب إلى - حماية أسرار البلاد - فأُسند لأحد فروعها تتبع الجواسيس أى القيام بعملية الجاسوسية المضادة وكانت هذه نواة إنشاء جهاز المخابرات العامة المصرى حيث إنسلخت هذه الوحدة عن المباحث العامة واستكمل تنظيم جهاز المخابرات بإضافة واجب الأمن الخارجى إليها وبدأت تعمل مستقلة منذ بداية الخمسينات .

## ٢ - جهاز المخابرات العامة : ( مقاومة لتجسس ) :

وسوف نتكلم فى هذا الجانب عن عملية الجاسوسية المضادة دون غيرها من أعمال هذا الجهاز - وإن كان بعض الباحثين يضمون عملية الجاسوسية المضادة فى إطار الأمن الخارجى بحكم طبيعتها الهجومية كطبيعة الأمن الخارجى وبحكم أن نطاق العمل الخارجى أكثر اتساعاً من نطاق عملها الداخلى .. لكننا فى الحقيقة مع الراى الذى يتبع فلسفة عمل الجهاز لوضعه فى هذا الجانب أو ذك لأنها هى الالبت دائماً .. وإذا كان الهدف من الجاسوسية المضادة يدور حول الدفاع عن أسرار البلاد فإنه يقع بذلك فى نطاق الأمن الوقائى أو الدفاعى وهو المعروف بالأمن الداخلى .

والجاسوسية المضادة تحىء كخط الدفاع الثانى عن أسرار الدولة حتى إذا لم تفشل تدابير الوقاية الأخرى<sup>(١)</sup> فإن خط دفاع ثالث ليس

---

(١) قواعد الأمن الخاص - وتعتبر الدرع الواقى للأمن النومى وخط الدفاع الأول عن أسرار (الباحث)



بمضى ثانی للأول لأنها دائمة متغيرة وراء الذين يحاولون اختراق حواجز الأمن .

ومقاومة الجاسوسية لا تعمل من فراغ ، فهي لها نطاقات عمل ولها مجالات بحث ودراسة ، ومع ذلك فإن عملها يجب ألا يجهى . خالف الدور الذى يمارسه الأمن الوقائى فى المقاطعات المختلفة ، وخاصة تلك التى تكون أهدافاً للجواسيس يسعون إلى اختراقها والحصول على المعلومات<sup>(١)</sup> فهي فى طبيعتها تهتم على التمسك ومع ذلك فإن ارتباطها الأول بالنطاق الداخلى لأنها تتبع الحركة الموجهة للمعلومات وهذا العمل يتطلب الإنطلاق من الداخل للخارج .

### ٣ - الإدارة العامة للمباحث العامة :

فى ١٦ إبريل ١٩٦٩ صدر القرار الجمهورى رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٦٩ برفع مستوى إدارة المباحث العامة إلى إدارة عامة بإسم الإدارة العامة للمباحث العامة . وكان صدور هذا القرار مناسباً لنشعب مسئوليات الجواز وإمتداد نطاقات عمله وتطورها بتطور أهداف الدولة الأمر الذى يستتبع أن تتحول تنظيمياً إلى مستوى إدارة عامة لتنسجم خبرات العاملين بها لأنها بالوضع التنظيمى الأول لم تكن تحتفظ بالخبرات التى تراكم عليها بمرور الزمن لأنها إدارة رئيسية لها حدود ومواصفات لمقرراتها الوظيفية .

---

(١) أحمد هانى - الجاسوسية بين الوقاية والملاحقة - الشركة العربية للنشر والتوزيع - القاهرة ( بدون تاريخ ) .

#### ٤ - الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة :

وبتاريخ ٧ يوليو ١٩٧١ صدر القرار الجمهوري رقم ١٨٤١ بتغيير مسمى المباحث العامة إلى الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة ولم يصاحب هذا القرار أى تغيير فى جوهر العمل سوى تغيير المناخ العام فى الدولة كسكل الذى توجب على انتقال الشرعية الثورية إلى كانت سائدة منذ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - إلى شرعية دستورية ودخول الثورة لمرحلة الدولة أو دولة المؤسسات على حد التعبير الذى ساد سياسياً فى تلك الحقبة .

#### لأنها - إطار السلطة الأمنية :

أن تحديد طبيعة التهديدات المرجحة للدولة ومظاهرها المختلفة - يمكننا من أن ندين الاتجاهات الرئيسية التى تشكل الحركات المضادة التى تستهدف النيل من سيادة الدولة وإستقرارها السياسى والاقتصادى الإجتماعى عن طريق فهم عرى العلاقة القائمة بين السلطة الحاكمة والجمهير أو إفسادها الخلق من مخ جماهيرى ساخط قادر على فرض التحولات التى تنعكسها القوى المضادة وهى إحدى إثنين إما إسقاط النظام أو إجباره على تغيير سياسته - وفى سبيل ذلك تسعى تلك القوى لتعويق أجهزة الدولة من القيام بأدئطتها الرئيسية أو تأكيد عجز السلطة عن القيام بدورها الذى يتركز كما سبق أن ذكرنا فى عملية إشباع وتحقيق حاجات أو رغبات الجماهير .

وبما لا شك فيه أن التهديد بنوعياته إذا ما كان يستهدف سيادة الدولة أو إستقرارها فهو يشكل خطراً دائماً على إستقلالها وولاء الجماهير لنظامها وهما الدعامتان الرئيسيتان لإستقرار النظام السياسى للدولة .

ومن جانب آخر فإنه بالقدر الذي تناله هذه التهديدات من حق  
العلاقة القائمة بين السلطة والجماهير — تتأثر دعائم استقرار الجبهة  
الداخلية للدولة ومقومات تماسكها بصورة تنعكس على كيانها واخلها  
وعارجيا .

وإذا كنا نود أن تتبع تطور الأمن السياسي خلال الفترة التي أعقبت  
الثورة عن طريق تتبع مفهوم الأمن السياسي الذي ساد في هذه الفترة فإننا  
لا نصل إليه هنا أن نحدد الهيكل الرئيسي الذي يكون منطلق المفهوم  
الأمني وهذا الهيكل الذي هو في الواقع تعبير عن إطار الفلسفة الأمنية  
التي تحكم تحرك جهاز أمن الدولة بالذات في تلك المرحلة مهما اختلف  
مساهم ويتركز في المحاور الثلاثة التالية :

#### ١ — دوال التناقض بين السلطة والشعب :

فلم يعد هناك مبرر أو منطلق ينبع منه التناقض بين السلطة المتمثلة  
في قوى الثورة وبين مصلحة الشعب وأمانه وتطلعاته — فقد كان محور  
التأمين السياسي قبل الثورة يدور على أساس ذلك التناقض بإزالة كل  
ما يمكن أن يعوق القوى الحاكمة عن أحكام قبضتها على البلاد تحقيقاً  
لمصالحها الطبقية ، بحكم ما تبلورت عنه تصفية قوى ثورة ١٩١٩ من  
تركيبة إقطاعية وركزت للمصالح الرأسمالية والإقطاعية في جانب مع  
قوى القصر والاستعمار وتساندت القوى الثلاث جذرياً ومبدئياً في  
نسبج متلاحم وإن طفا على السطح من آن لآخر نوع من الخلاف  
الشكلي القائم على التسابق إلى كراسي الحكم ومراكز السلطة في البلاد ،

ذلك الخلاف الذي خبر عنه كروميان بأنه (ملاكة الهواء) - ذلك  
 التناهد الذي جعل هذه السكة تقف في جانب والدمع بقواه المنظمة  
 المعرية وفهم المنظمة في جانب آخر وكان من نتيجته تحقق التناقض  
 المعلن بل التناقض القائم على وجود ذلك التحالف الثلاثي أو عدده -  
 لأن المصاحبة القومية حينئذ لم تكن متجهة لإزالة الاستعمار وتحقيق  
 حرية الإرادة الشعبية - وعندما تفجرت الثورة انضمت على الطرفين  
 الرئيسيين لهذا التحالف - الملك والاستعمار وهما مبعث القوة لذلك  
 التحالف - فلم يعد هناك المناخ ولا التربة التي تسمح بنمو التناقض  
 مرة أخرى لأن الثورة بمفهومها المعلن تغير في اتجاه الغالبية وإصلاحتها  
 ومن ثم فإن المناطق إلا يصبح هناك تناقض وهذا في حقيقة ما أكسب  
 حركة الضباط الأحرار صفته الثورة من أول يوم ذلك لأنها هدفت إلى  
 تغيير التركيبات الاجتماعية الظالمة التي كانت تقوم على أساس يقف على  
 طرف النقيض من اتجاهات الجامعات والجامير وتطلعاتهم وأمنهم فالساعة التي  
 يقسم مبرر وجودها على تحقيق الصالح المشترك<sup>(١)</sup> بأجنحة الثلاثة  
 (السكنة - العدالة الاجتماعية - والتقدم الاجتماعي) كانت هي ذاتها  
 التي تشل هذا الصالح المشترك وتجمعه وتحمله إلى صالح طبق  
 خاص بها .

وبزوال التناقض كان اتجاه الأمن السياسي اتجاها سعيًا يستهدف

---

(١) نعيم عطية - النظرية العامة للحريات الفردية - الدار القومية للطباعة  
 والنشر ١٩٦٥ ص ٥٠ وما بعدها .



حماية العلاقة بين السلطة والذهب ومنع ما يمكن أن يؤثر عليها ضماناً  
لقيام السلطة الحاكمة بواجبها وتقديم مبرر وجودها . لهذا نجد أن أعمال  
أمن الدولة في هذه المرحلة قد انجهدت - كأساس استراتيجي - إلى  
تأمين عدم عودة ذلك التحالف بمثابة أنشطة عملاء الاستخبار في  
الداخل وأذئاب الملك ثم أعضاء الأحزاب التي حللتها الثورة بوصفهم  
القرة الوحيدة في ذلك التحالف الثلاثي التي لم تتعرض لها الثورة سوى  
بالصفية التنظيمية وتحديد الحركة وملاحقة النشاط المضاد الذي داوم  
أكثريتها على ممارسته من آن لآخر .

## ٢ - مواجهة القوى المنظمة الأخرى :

أن الأساس الذي تستند إليه أية قوى تستهدف النيل من استقرار  
نظام الحكم هو وجود نوع من المشكلات تدخل فيها هذه القوى  
لتوسيع هويتها وتضخم من حجمها وتعزوها لطبيعة النظام والأشخاص  
الحاكمين بحثاً وراء هو الثقة فيه وسحب ولاء الجماهير منه - وهي في  
معالجتها للمشكلات المختلفة تطرح حل الجماهير - حلولاً لتلك المشكلات  
تنبثق بالطبع من أيديولوجيتها الخاصة وتحقق تلك القوى المضادة من  
هذه الحلول المطروحة هدفين أولهما أن تسرب لأذهان الجماهير صوراً  
وردية منافاة من تطبيقات أيديولوجياتها ، وثانيهما أنها عندما تطرح  
الحل المنبثق من أيديولوجياتها - وهي بالطبع مضادة لأيديولوجية  
النظام - إنما تضع ذلك النظام في زاوية مفارقة لأنه بطبيعة الحال سوف  
لا يكون بمكنته أن يبنى ذلك الحل وألا يكون قد هدم الأساس  
الأيديولوجي الذي يقوم عليه وهناك على الطرف الآخر جانب من

الرأى العام قد انداق عن حسن نية في اتجاه الحل المطروح دون ما رعى  
لخلفياته الفكرية المضادة ، فالجماهير بطبيعتها لا تنحصر في الحلول المطروحة  
باحثة وراء منطالقاتها الفكرية إنما يربها بالدرجة الأولى أن تجد تلك  
الحلول .. وهنا تظهر السلطة في نظر الجماهير وكأنها عازقة عن الوصول  
إلى حلول لمشكلاتها ويصدق بالطبع على سلوكها ما تشهده الحماية  
المضادة من أن السلطة تعمل لمصلحة أفرادها والمتفعين من نظامها —  
وهكذا تخالف تلك القوى المضادة تناقضاً بين السلطة والجماهير .

واقف كان موقف القوى المنظمة الداخلية من الثورة هو نفس هذا  
الموقف .. وما زال للآن .. موقف الباحث عن دور البطولة من خلال  
الشب على أوتار المصلحة العامة واستئثار معاناة الشعب لصالح حركتها  
— ولقد كان من المتصور وهذه القوى قد رافقت قوى الثورة في العمل  
السرى أن تمتد يدها إليها بالعون وتكرس جهودها معها لانهم واثقوا  
في الجماد ولأن هدفهم كان واحداً أو من المنروض أنه واحد وهو  
مصلحة الجماهير إلا أن تلك القوى وتتركز في اتجاهين هما الاتجاه  
الشبهوى بما عارا عليه من تفرعات كالمأوية والثروة ككية والجيفارية  
والاتجاه المتطرف الذى يتخذ من الدين شعاراً ويدخل عليه تأويلات  
ليست متممة إليه من قريب أو بعيد — نقول أن تلك القوى تسكن  
الطريق السوى وتناصبت الثورة العدا محاوله على طول خط عملها أن  
تنفذ إلى الجماهير من خلال تناقض مفتعل مصنوع بالاسلوب الذى  
أرضعنا أنفسنا — ولا شك أن المنافع السياسية الخارجى كما أوضحناه

قد أعطى لهذه القوى — ولا تقول عن محمد أو غير محمد — مناخاً صالحاً للحركة بخلافه المذمومات أمام مسيرة الثورة بين يوم وآخر ووثوقه مواقف التحدى وكانت تلك القوى وعلى طول الخط تستثمر هذه التحديات لصالحها فور ظهورها على ساحة الواقع .

وبالطبع لم تقتصر الحركة المصرية المضادة للنظام على هذين الاتجاهين فقط فلي طرل مسيرة الثورة تدخلت عناصر منظمة خاصة من الخارج أمثال حزب البعث العربى الاشتراكى الذى نشط عملاؤه فى المحارلات البائسة لحاق كادرات تنظيمية لهم من بين المصريين ولكنهم فى كل محاولة يفشلون ولقد نشط ذلك الحزب فى اتجاهه نحو مصر بصورة واضحة منذ انفصال سوريا ثم تصاعدت حركته بعد انقلاب ٨ مارس فى سوريا الذى استلمته القوى السياسية البعثية من الواحد وبين ثم ما لبث الجناح العسكرى البعثى ان سيطر على الحكم حتى اليوم وكذلك الحال بالنسبة للبعث فى العراق وهو فى الواقع يعتبر أكثر الاثنين إصراراً على اختراق الجبهة المصرية . ومن أمثلة الأحزاب الأخرى الخارجية التى حاولت فى مصر ونشلت حروب التحرير الإسلامى الذى ألفه تقي الدين تليداني بالاردن والذى حاول مرتين إنشاء تنظيماً له بمصر ونشل فى المرتين . ولقد نشطت هذه الأحزاب تحت دعاوى سياسية أو دينية ثم لبثت أن انقضت من فترة الصعود مراراً لمهاجمة النظام المصرى بدعوى الانهزامية والاستسلامية والصفوية وغير ذلك من التعبيرات التى اشتهرت بها هذه المنظمات .

كذلك فقد استجد عنهم وضاد منذ قبوا. عهد الناصر لمبادرة روجو في أوائل ١٩٢٠، بدخول بعض المنظمات الفلسطينية اليسارية المتطرفة صاحبة العمل المضاد للبلاد، ثم ما لبثت بقيتها أن انقابت وحذت حذوها في محاولات لإسقاط النظام أو إرهابه بعد مبادرة السادات وزيارته للقدس.

### ٣ - حماية النهو الثوري وحركة التغيير :

أنه إزاء حركة التحديتات الموجهة من الخارج ومن الداخل والتي تنصب جميعها في مخططات تتفق جميعها في اتجاهها نحو القضاء على الثورة وحركة التغيير — وإذا كانت الثورة قد لقيت كل تأييد شعبي غداة قيامها، كان ذلك التأييد شاملاً تلك الفصائل التي وقفت موقف العداء أو المناهضة بعد أن هدأت ضجة التغيير وظهر لها أنها خرجت خاوية الرقض، فإن هذه الظاهرة وهي بداية تسرب الفصائل السياسية المنظمة من جبهة التأييد إلى جبهة الضاد والمناهضة تطلبت أن تعي الدولة الجديدة وجهاز أمنها أبعاد المشكلة التي برزت وهي خلو الساحة السياسية من شكل جماهيري منظم نستند إليه الثورة ولقد صارت الثورة على نحو ما نعرف من تاريخ هذه الحقبة في طريق تأليف التنظيمات الشعبية السياسية بادرة بهينة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي. ولا شك أن هذه التنظيمات قد وجدت فيها أقوى المضافة مرعاً خصباً للتسرب إليها وللعمل من خلالها بهذين أولهما تشويه صورتها وبالتالي إقصاء الجماهير التي بها ثانياً السيطرة على الثورة من خلال التسرب إلى



كوادرها التنظيمية والسيطرة على حركتها وتوجيهها الوجهة التي نخدم أهدافها المتمثلة في عزل الثورة جماهيرياً ثم الوثوب عليها ، لذلك فقد كان على جهاز الأمن السياسي أن يضع في إطار فلسفته متابعة هذه التنبّهات لحمايتها من هذا الخطر المدمر وتذيقه القيادات إليها لتسارع بالمراجعة السياسية .

وإذا كانت هذه حركة الحماية من الجانب السياسي من الثورة الثوري فإن الحماية أيضاً له تأتي من جوانب أخرى مثل الجانب الاقتصادي بأفرعه المختلفة في الإنتاج والاستهلاك فإن متابعة مواقع الإنتاج وكشف المعرقات التي تطرأ فيها ورفعها للاختصين لمواجهتها كذلك العملية الاستهلاكية بما تحمله من معنى قضاء الاحتياجات الأساسية للجماهير ومنها الحاجات الشديدة المساس بحياتهم اليومية والبيولوجية وما تشكله المواقف في هذا المجال من خطر على العلاقة بين السلطة وبين الشعب - وفي هذا المجال تبرز قيمة التحول الجذري في فلسفة الأمن السياسي خلال المرحلة بعد الثورة وهو الجانب الذي كان مفتقداً كليةً تماماً فيما قبل الثورة وهو أيضاً الجانب الذي يقع عليه العبء الأكبر - عند انتقاده - في فهم به صورة جهود الأمن السياسي ودورها بالسلطانية .

#### ٤ - مواجهة المد الصهيوني :

لقد أحست قوى الصهيونية العالمية بخطورة التغير الذي يجري على حدود إسرائيل في أقوى وأكبر تجمع حضاري عربي وهو مصر - وفعلت تلك القوى بحكم قدامها على الساحة السياسية ومحنتها قادتها إلى

الخطورة التي يحملها تكامل ذلك التغيير وبلوغه أهدافه لذلك عملت منذ أن وصلت إلى هذه القناعة إلى حرفة مسيرة الثورة - وطبيعى أن ذلك قد شمل كافة محاور التحرك التي تقصد إليها أية دولة تريد أن تلحق الأضرار بالآخرى فكانت غارة غزة سنة ١٩٥٥ ثم الحروب المتوالية كل فترة لإجهاض ما تم من تقدم - إلا أننا بعيننا هنا محور الأمن الداخلى وبالأحداث الأعمال الموجهة لأمن الدولة وتدخل في نطاق عمليات الأمن الخارجى الإسرائيلى - وإذا جئنا عمليات جمع المعلومات بعقدها الملقى والبرى ( النجس ) بقى أمامنا ما وجهته القوى الصهيونية من أعمال التخريب بهدف تعطيل العلاقات الدولية بين مصر والدول الأجنبية وأثمر هذه العمليات هي قضية ( ما كس نيت ) المشهورة باسم ( فضيحة لافون ) حيث أرسلت إسرائيل عملاء لها بمساعدة بعض الأجانب المقيمين في مصر من اليهود والأجانب من الخارج وقاموا بإحداث موجة من الحرائق في صناديق البريد بهدف إظهار أن هناك قوى وطنية تعارض الثورة ولها قلماء ثم أحرقوا مكاتب الاستعلامات التابعة لـ قارة الأمريكية وقد ضبطت المباحث العامة هذا التنظيم - كذلك لم تكف القوى الصهيونية عن الحوادث المماثلة وبحضرتنا فيها قضية الجاسوس ( لوتز ) الذى أرسل لإرهاب العلماء الذين كانوا يعملون في تطوير الصواريخ المصرية .

#### ٥ - مواجهة القوى المضادة الأجنبية والعربية :

وهذا جانب آخر من جوانب هيكل فلسفة أمن الدولة إذ ترتب على المواقف السياسية المختلفة علاقات في الرأى والقرارات مما حدا

بعض من الدول المخالفة بالرأى إلى إحداث محاولات لتعكير صفو الأمن  
الداخل بتصدير عمليات تخريب مختلفة بهدف محاولة إضعاف النظام  
أو تشويه صورته .

ونحن إذا ما أنعمنا النظر في المحاور الخمسة التي يرتكز عليها إطار  
فلسفة الأمن السياسي خلال هذه الحقبة من تاريخ الوطن وجدنا أنه  
يستوعب باستغراق كامل كافة أطراف مساحة مفهوم أمن الدولة المصري  
فما يتسم به من شمول المراجعة وما يتكون منه من حماية للنظام الدستوري  
للبلاد ومنع كل ما من شأنه إفساد حسن العلاقة واليقظة بين الشعب والسلطة

لحماية النظام الدستوري تتحقق من خلال الركيزة الثانية - مواجهة  
القوى المنظمة المضادة - ما يترتب على حركتها بين الجماهير من جرائم مضرة  
بأمن الدولة الداخل - أما علاقة الشعب بالسلطة فيضطلع بحمايتها العمل  
في ظل زوال التناقض بين السلطة والشعب وحماية النمو الثوري وحركة  
التغيير .

ومن كل ذلك نستطيع أن نقول وبوضوحية وعلى أضواء التحليل  
العلمي للفاهيم أن أمن الدولة قد تحقق في مصر بمفهومه العلمي ولأول  
مرة في الفترة ما بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو .

## **الفصل الثالث**

### **أجهزة الشرطة وأمن الدولة**

- المبحث الأول : المهوم الأمني للجريمة السياسية .**
- المبحث الثاني : الأمن العام وأمن الدولة .**
- المبحث الثالث : الجهود المباشرة للشرطة تجاه أمن الدولة .**
- مبحث ختامي .**



## تمهيد

سوف نتناول من خلال هذا الفصل عرضاً للأدوار التي تضطلع بها الشرطة في مجالات الأمن القومي بصفة عامة وأمن الدولة بصفة خاصة .

وإذا كان جهاز أمن الدولة هو جهاز شرطي فإن دوره في التطبيق الحرفي لمفهوم أمن الدولة يكون قد توضح تماماً من خلال حديثنا في الفصلين السابقين - إنما ينصب حديثنا هنا عن الشرطة ككل باستثناء جهاز أمن الدولة وما هو دورها الذي تؤديه لتدعم أمن الدولة من خلال أدائها .

# المبحث الأول

## المفهوم الأمنى للجريمة السياسية

مصطلح الجريمة السياسية - وأمن الدولة :

لم تكن جرائم الاعتداء على أمن الدولة حتى منتصف القرن السابع عشر تقريباً مقصوداً بها حماية الدولة ضد العدوان عليها من الداخل أو من الخارج<sup>(١)</sup> ولكنها كانت في الأكثرية الغالبة من صورها تهدف إلى حماية الحكام ملوكاً وأباطرة وخدامان ولاء رعاياهم لهم - ومن الطبيعي أن تستهدف هذه التشريعات خصوم الحكام وأن تسم بالتعسف والقسوة - وألا يكون للدولة كمنظما أو كشخص معنى خاضع للقانون الداخل أى نصيب من الحماية .

ومع تقدم الوعى وقوات حركات الكفاح الشعبى ضد هذا التعسف أخذت حماية النظام يبدو تدريجياً من خلال التشريع ويضيق نطاق الحماية وينحصر عن الحكام حتى بدأ الانحسار جزوا عن انجاههم ومدأ فى اتجاه مركبى تلك الأفعال الضارة حينما بدأ اصطلاح الجريمة السياسية يطفو على السطح مرتباً للجاني حقوناً .

---

(١) محمود إبراهيم إسماعيل - مدخل بالقبض - الجرائم الضرة بأمن

الدولة من جهة الخارج فى قانون العقوبات المصرى والتشريع للفارن - مطبعة

كوستا سوماس القاهرة ١٩٥٢ .

وأصطلح الجريمة السياسية كما هناك فقهاء القانون واختلفوا إلى يومنا هذا في تحديد إطاره — تعبير قاصر حتى عن الإلمام بإطار الخطر الملقن في التشريعات التي تخص أمن الدولة . وبالتالي فهو أكثر قصوراً وعجزاً عن أن يحتوى معنى الخطر المهدد للأمن القومي أو حتى مساحة المفهوم المعاصر لأمن الدولة .

فقد أن وجدت جرائم الاعتداء على الأمن في التشريعات الجنائية لا رمتها الصفة السياسية وكانت أيضاً ملازمة لها في نظر شراح القانون الجنائي وقد رتبوا على أسبابهم هذه الصفة على الجريمة نتائج تدور كلها حول حقوق الجنائي في شأن إمكان تسليمه أو خفض العقوبة المقرره فلم يكن في وضع الشارع في كثير من الدول أن يعرض لها عقوبة الإعدام المفروضة لسكريات الجرائم العادية (١) .

ورعما يبدو منطلق رجال الفكر القانوني — في إطاره الزمني — مقبولا لأنه واكب الردة الشديدة التي كانت تجذب ( بندول ) العدالة من أقصى حمايته للحكام إلى أقصى حماية الفرد وكانت تلك الدعاوى تجد صدى في النفوس لمعاصرتها لظهور المذهب الفردي الحر في سياسة والقانون ولأن هذا المنطق في ظل التطور المتسارع لم يعد شيئاً مقبولا — وهو ما ظهر أثره في مجال التشريع إذ انتزعت سائياً الصفة السياسية عن جرائم الاعتداء على أمن الدولة عن جهة الخارج فأصدر المشرع الفرنسي إضافة لقانون العقوبات للمادة ( ٨٤ ) فقرة رابعة ) بما يفيد اعتبار الجرائم المضرة بالدولة من الخارج من جرائم القانون العام فيما

---

(١) محمود إبراهيم إسماعيل ( المرجع السابق ) .

يختص بالمقوبة<sup>(١)</sup> وهذا المشرع المصرى هذا الخدو ،

ومع كل ذلك فإن دعوى الجريمة السياسية ظلت تعمل عملها رغم هذه التطورات التى ترجع الفهم الصحيح لضرر الاعتداء على الأمن الخارجى للدولة وأصبح مفهوم الجريمة السياسية محصوراً تقريباً فى نطاق جرائم الاعتداء على الأمن الداخلى للدولة . فقد عرف المؤتمر الدولى السادس لتوحيد القانون الدولى الجنائى فى كوبنهاجن الجريمة السياسية بأنها ( الجرائم الموجهة ضد نظام الدولة أو سير جهازها ، كذلك الجرائم الموجهة ضد حقوق المواطن السياسية<sup>(٢)</sup> ) . وفى نظرى أن هذه الدعوى تحمل معنى يتشددق قائله ظاهرياً بالحرية ولكن باطنه فيه العذاب فهو بمثابة فتح الباب لعناصر شاذة لأن تنقلب على مجتمعاتها وتزلزلهما الاضرار - وإلا فكيف نفهم مواقف الدول الكبرى التى تعتق هذه الأفكار - من دعاة التحرر فى الدول الصغيرة وفى المستعمرات وتفكيكها بهم إلى حد القتل وأعمال القرصنة فى الجرب والبحر واختطافهم من أقاليم دول أخرى والتدخل بالافتاء الجماعى وبأشنع أسلحة الدمار ضد إرادة الشعوب دعماً لقوى عميلة ٢٢ .

ولعل ذلك مارد صوت العقل على تلك الدعوى نسبياً ( إذا لم تلبس اعتبارات المصلحة العامة إن دعت إلى تضيق نطاق الجريمة السياسية

---

(١) محمود إبراهيم إسماعيل - مستشار بالنقض - الجرائم المفرة بأمن الدولة ( مرجع سابق ) .

(٢) صلاح نصار - مستشار - جرائم أمن الدولة - الناشر والحنه غسبر

موضعين ص ١١ .

( م ١٥ - الأمن القومى )



فأخرج من هذا ما كثير من الجرائم التي كانت تعتبر سياسية ، أما بحكم موضوعها أو بحكم الباعث عليها أو الغاية منها - ومثال ذلك جرائم الخيانة والتجسس وجرائم الإرهاب التي تنشر الرعب والذعر بين الناس كالإنتفجارات ونسف الخطوط الحديدية وتسميم مياه الشرب بشرب الأوبئة والجرائم القومية التي ترمي إلى تقويض بليان كل مجتمع سياسي ونسف كل سلطة أو حكم والقضاء على الدولة (١) - فانتهت أغلب التشريعات إلى تشديد العقوبة على هذه الجرائم .

ولكن بقيت لناكلة أخيرة - فلقد كان بإمكان من حاضروا مناهة الجريمة السياسية أن يدفوا أنفسهم من هذه الدائرة التي طالت بهم أجيالاً ثم حطت بهم أخيراً إلى حيث ناهوا إلى خطورتها - أقول كان يمكنهم أن يجنبوا أنفسهم مشقة ذلك لو لم يسيبنوا أفكارهم في دعوى حقوق المجرم السياسي - وغلبوا عليها حق الإنسان بما هو إنسان في الحياة الأبدية - ولكنهم ما أن عادوا إلى أرض الواقع واستحبوا البقاء على دهورهم ، وجدوا في ذلك تناقضاً . وحتى يحلوا أنفسهم من أسار هذا التناقض وقعوا في تناقض أكبر بنزعهم الصفة السياسية عن الجريمة التي وجدوا فيها ضرراً بليغاً بالمجتمع - ذلك أن عملية نزع الصفة السياسية - صحت غالبية تلك الجرائم ولم تبق إلا على أقل القليل فيما تستطیع أن تراه من خلال جرائم الفكر التي لا تصل إلى استخدام العنف وجرائم النشر وجرائم الإشاعات . ونحن نقول أنه من الناحية الواقعية وعلى أساس من النظرية العامة

(١) صلاح نهار - (جرائم أمن الدولة) ص ١٢ .

للتنظيـات السرية وطبقاً لما بينته الدراسات العملية ولليدانية عن الفتنة المسلحة - فإن هذه الأنواع الثلاثة من الجرائم ليست إلا مراحل أولى في الطور الأول<sup>(١)</sup> للفتنة المسلحة التي تقوم على قلب النظام الإجتماعي - فكان دعوى الجريمة السياسية تنطبق على مرحلة من مراحل الجريمة ولا تنطبق على ما بعدها .

ولكن الخروج من المأمة لا يكون بطمس الأساس للنجاة بالفرع سليماً فلا يحق لي أن أزع الصفة السياسية عن الجريمة حفاظاً على دعوى عن حقوق المجرم السياسي . فثمة حقيقة ثابتة تطلع على هؤلاء من خلال ما أخرجوه من نطاق الجريمة السياسية تلك أنها جميعاً وفلا جرائم سياسية . وإلا فإذا تكون الجريمة إلا أن تكون ملوكاً شاذاً خارجاً على نطاق موضوعات الجماعات ومن هذا المطلق إذا كان ذلك الطاق بمصطنع بالصيغة السياسية ويتعلق بالنظام السياسي للجماعة فلا بد أن تسمى الجريمة جريمة سياسية . فبعض التناقض في رافع الأمر ليس في الصفة السياسية للجريمة

---

(١) الفتنة المسلحة هي حركة قيام الأتليات الأيديولوجية المضادة للنظام بمحاولة فرضه عقيدتها بقلب نظام الحكم باستخدام أسلوب العنف المعروف عسكرياً ( بحرب العصابات ) ، ونمر في أطوار ثلاثة :

( أ ) السكون وهو طور بناء التنظيم والحركة الفكرية التي تحارب فيه - الأيديولوجية المضادة أيديولوجية الدولة .

( ب ) الحركة .

( ج ) الحكومة المؤقتة الثورية .

ولأنما هو في ترتيب حقوق المحرم والتسك بها بخصيية .

ومع موافقتنا للبعض منهم من أن ذلك المحرم يعمل ما يراه صالحاً للمجتمع من وجهة نظره فإن ذلك لا يبرر مطالبة المجتمع بأن يراى له مبادئ الحماية فلم يكن أشرف غاية وأنبى قصد من دعوى الأنبياء ولم تكن أشرف من رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . ومع ذلك فقد جهر بدعوته معرضاً نفسه ومن آمن معه للتكيد والعذاب . ولقد كان من حقه قياساً على هذا التصور أن يطالب قريشاً بالسماح له عن طيب خاطر بهم نظاماً دون أن تتعرض له بالعذاب .

أن المحرم السياسى إذا كان صاحب عقيدة يعتقد أنها فيها صلاح أمته لا يغير من صفته ومن صفة فعله درجة ذلك الفعل فإذا ما كونه تنظيماً دون الأجر للعنف اعتبر مجرماً سياسياً وإذا تخطى هذه المرحلة - وذلك نتيجة حتمية - إلى مرحلة العنف أصبح مجرماً عادياً .

أن الجريمة السياسية هي عمل سياسى شاذ يخالف لما تراضت عليه الجماعة وبالتالي لا يمكن نزع هذه الصفة عنها ترتيباً على درجة ما فهم عنها من ضرر اللهم إلا إذا كنا لا نبحث عن مبادئ وقواعد ثابتة ونريد أن نجعل المرمى حكماً بيننا . أن التراجع عن الصفة السياسية للجريمة كان تراجماً أفتانياً لأنه بدأ بالجرائم التي تقع على الدولة عن الخارج فمن كانوا ينادون بمبادئ الحماية للمجرم السياسى فظنوا إلى أن عمله سيلحق الضرر بهم لا يغيرهم فساروا إلى إلغاء الحماية بسحب الصفة السياسية وإيقاعها في جرائم الاعتداء الداخلى على أمن الدولة وهذا ما يثبت الأتانية التي

خلاف الفكرة - فالضرر بعيد عن - ولكن عندما تطورت وسائل العنف وتعدى نطاق ضرره الحد المحتمل فأصبح للقبلة أن تقتل مئات بدلاً من السكين أو المسدس الذي يقتل فرد . شعر دعاة هذه الحماية أن المجتمع لن يتطلع لهم هذه الرؤية إذا ما يقع عليه من ضرر فسيجبروا الصفة السياسية من الجريمة التي تحدث مثل هذه الأضرار وأبقوها على الأضرار الأولى لذلك الجرائم فكانى بهم يقارمون دودة القطن ويكفلون (الطمة) كل الحماية والرعاية - حق بنفسها فتصير دوداً مدمراً .

فالمفهوم الأمن للجريمة السياسية لا يضع في اعتباره نوعية الفعل أو آثاره كما حاول المفهوم القانوني أن يتابع الجريمة السياسية - وإنما معيار التمييز بين جريمة عادية وجريمة سياسية في مفهوم الأمن السياسي هو المجال الذي ارتكب فيه الفعل الشاذ المخالف للتشريع فإذا ما كان ذلك المجال هو مجال العمل السياسي فإن الجريمة تعتبر سياسية من وجهة نظر الأمن - ذلك لأن أساس هذا المفهوم ومنطقه هو تأمين الممارسة السياسية وتأمين العلاقات المتبادلة بين الأمة والحكومة إلى جانب حماية الدولة كدنه من معنى بينما نجد أن منطوق التمييز في مفهوم القانوني قد بدأ من (حقوق المجرم) - ثم اتخذ بعد ذلك معياراً غير واضح تسبب في نزاع الصفة السياسية من أعمال هي فعلاً أعمال سياسية وإن كانت شاذة ومجرمة، وكان السبب في ذلك هو أن منطقاً أنه يريد أن يرتب المجرم السياسي حقوقاً وفي نفس الوقت يريد أن يؤمن المجتمع ، مما أوجده في تناقضات أدت به إلى هذه الحالة . بينما لو اتبعنا المفهوم الأمني فإن التفرقة تصبح واضحة وتستطيع بعد ذلك التشريعات أن



تقرر ما نشاء من حقوق لم تكن من هذه الجرائم السياسية او تلك فالمرجع الفصل في ذلك للمجتمعات فهي صاحبة الدعوى وهي ايضا هدف الاعتداء . وإنت كما نعيد ونؤكد انه من الناحية المنطقية ومع اكنمال الصورة الملية للحركات الاجتماعية المضادة ومرورها بأطوار مختلفة ومسيرها في مسار به الكثير من الحتمية فإن التفرقة كما قلنا من قبل لا مجال لها .

#### الجريمة السياسية والجريمة العادية :

تختلف الجريمة العادية عن جريمة أمن الدولة - او الجريمة السياسية بمفهومها الامنى ، وسوف نتناول اوجه الخلاف بينهما من زاويتين :

١ - وجه النظر ( الامنية ) .

٢ - طبيعة العمل ضد الجريمة .

فمن وجهه النظر الامنية ، نرى ذلك الاختلاف يتل في اتركل من الفعاليين ( الجريمة السياسية . والجريمة العادية ) هل الامن الشعورى .

فقد سبق لنا اننا طالبنا مع الامن الشعورى وصفناه بالذاتية فالجريمة يعبراً عنها وتهز الامن الشعورى الأفراد كلما اقتربت الجريمة من الفرد اى كلما كان اثرها يقع عليه سواء بالذات فيكون مجنى عليه او بالتوقع كأن يتصور إمكانية حدوث الفعل الإجرامى واستهدافه له وأنه سيكون ضحيه تاليه للعدوان . وهذه الصفة تبدو في الذكثرة الغالبة من الجرائم العادية التي

يتكفل التشريع فيها بتحقيق أمن الافراد - بينما يختنق أثر هذه الصفة إذا ابتعد الخطر عن الفرد ويتمثل ذلك في بعض الصور التي يكون العدوان فيها مستهدفا للسلطة بما لا يمس حاجات الافراد .

ومن هنا يبدو وجه التناقض بين حجم الضرر وحجم الأثر النفسى الناتج عنه بسم عملية تحقيق أمن الدولة أو الأمن السياسى بوجه عام بسم من التمهيد والصورة فلا جدال أن حجم الضرر الذى ينتج عن جريمة موجبة ضد المجتمع يكون أكبر والضرر يكون أخطر من ذلك الذى ينجم عن الجريمة الموجبة إلى الفرد - ومع ذلك فإن الشعور الذى للمجتمع تجاه المجرم العادى يكون أكثر حدة منه تجاه المجرم السياسى ، يظهر ذلك التناقض واضحاً بصفة خاصة فى جرائم التنظيمات الممرية خصوصاً إذا لم تنطوئ إلى مرحلة العنف - بل وربما يستمر أثر هذا الشعور المخفف أو اللامبالاه إلى مرحلة العنف . ذلك أن انطباع رأى العام تجاه تلك الجريمة يكون غالباً من أن (العدوان يستهدف الدولة بوصفها شخص اعتبارى بما لا يدع مجالاً لظهور التعاطف لدى الجماهير والذى يظهر جلياً فهو المبنى عليه فى الجريمة المادية ، بل أن هذا التعاطف قد يتقلب من المبنى عليه - وهو الدولة - إلى شخص الجاني خاصة لدى إعلان المقربات آهامة التي تتميز بها التشريعات التي تسمى أمن الدولة (١) .

---

( ) حميد : سيد أحمد متولى - السلوك الاجرامى فى جريمة التنظيم السرى -

بحث منشور مقدم إلى معهد الدراسات العليا لضبط الشرطة الدوحة ( ٧٠ )

( ٢ ) ومن جهة طبيعة العمل الشرطى ضد الجريمة : نجد ثمة اختلافات في طرائق البحث بين المؤرخين - رغم أن عملية البحث في مجملها . وإطارها العام لا يختلف ، إلا أن بعض الزوايا في بحث الجريمة السياسية جعلت لها نوعاً من التفرد في طبيعة مواجهتها .

ويعرف المحبراء عملية البحث بأنها ( عملية منظمة الغرض منها الوأفى دلى السبب المجهول لوقوع حادث جنائى ، وجمع الأدلة التى تثبت وقوع الحادث وكيفية ارتكابه ومعرفة فاعله )<sup>(١)</sup> .

فعملية البحث تدور حول إبراز عناصر ثلاثة ) :

١ - معرفة الباعث على الجريمة .

٢ - إثبات الوجود المادى للجريمة .

٣ - تمييز الفاعل من بين الجماهير .

#### ١- الباعث :

وإذا كان كشف الباعث في مجال الأمن العام يعتبر إحدى مشكلات البحث فإنه في مجال أمن الدولة يكون بارزاً واضحاً في كل تحرك يقوم به أعداء الدولة فهو إذن لا يشكل عقبة في مجال البحث في جرائم أمن الدولة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) عبد الحميد دويدار - التحقيق الجنائى الحديث - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٤٦ ص ٩ .

(٢) لمزيد من الإيضاح راجع مؤلفنا ( الأمن القومى ) مرجع سابق ص ١٤٨ وما بعده

## ٢ - إثبات الوجود المادى :

أن التمتع من صحة البلاغ ومطابقته لحقيقة الجريمة يعد أول خطوة من خطوات التحقيق الجنائى الفنى فى مجال الجريمة العادية . وهو على أى حال فى هذا المجال لا يشكل صعوبة تذكر فى الكثرة الغالبة منها - بينما نجد العكس فى مجال جريمة أمن الدولة - فهذه الخطوة بالذات تعتبر من الخطوات الشاقة فى مجال البحث فى جريمة أمن الدولة وذلك من منطلقين .

( أ ) أن تحريك جهاز الأمن السياسى ضد الجريمة لا بد وأن يكون مبكراً قبل تمام الفعل المادى - على ما سبق أن أراضنا - وعلى ذلك فإن الوجود المادى المتكامل يكون فى كثير من صور هذه الجرائم - غالباً - وبالتالي فإن عبء إثباته من خلال الشواهد المتجمعة لدى جهاز الأمن السياسى والى تدل على اكتمال الجانب المادى ( التحضيرى ) للجريمة يكون عبء ثقيلاً إذا ما وضعنا فى اعتبارنا حساسية هذا النوع من الجرائم وتمنظ المحاكم حيالها لشدة العقوبات فيها ، لذلك نجد أن المشرع قد اعترف بهذه الصعوبة فتكفل من جانبها بسد هذه الثغرة لحرم كثيراً من الأعمال التحضيرية لتلك الجرائم حماية لأمن الدولة .

( ب ) أن ما يراه رجل البحث السياسى من الجريمة لا يعدو إلا أن يكون مجموعة من المشاهدات العادية البريئة المظهر التى لا يمكن بصورتها المادية أن تعطى إثباتاً لوقوع جريمة - فيما عدا نذر يسير -



يعتبر دقية كؤود فى سبر عملى البعث فى مبال أمن الدولة وبقى هب  
على المالمين به ويحدد لهم متطلبات شخصية عقلية وذهنية وأخلاقية .

### ٣ - تمييز الفاعل :

يعتبر تمييز الفاعل فى مبال البعث الجنائى ( قصب المباق ) فى العمالية  
ونهاة المطاف وجائزة الباحث . بينما نجده فى جريمة أمن الدولة لا يشكل  
أيه أهمية . فى الكثرة العالية فالفاعل خاصة فى جرائم التنظيم المرمى  
يكون موجوداً مادياً تحت سمع وبصر رجل البعث السياسى .

تلك أرجه إختلاف يبدو عليه على ضوء إستعراض خطوات عملية  
البعث الجنائى - إلا أنه ثمة أوجه إختلاف أخرى تتفرع على هذه  
الخطوات .

### ٤ - طبيعة الدليل :

حقيقة أن الكثرة الغالبة من الأدلة المطلوب إثباتها وجمعها فى مبال  
أمن الدولة ... لا تختلف فى طبيعتها عن تلك المطلوبة فى مبال الأمن العام  
إلا أن أدق هذه الأدلة وأكثرها حساسية من ناحية إثبات الوجود المادى  
للجريمة تخرج عن هذا النطاق وتعدى طاقة الفرد العادى إلى ضرورة  
اللجوء إلى الأجهزة المتطورة والأساليب الشرطية المعقدة وهذا يجعل  
العمل دائماً يسير على خيط رفيع يفصل بين ضياع الجهود المبذولة فى  
الإثبات وبين مدى شرعية الوسائل المستخدمة .

## ٥ - الخطوة التصورية ( الخطوة الزائدة ) (١) :

قلنا في معرض حديثنا عن إثبات الوجود للمادى للجريمة السياسية أن رجل الأمن السبائي لا يجد أمامه سوى شواهد وتحركات بريئة المظهر لا يمكن وصفها بأنها تشكل سلوكاً إجرامياً - ومع ذلك فإن التحضير والإعداد للجريمة يكون جارياً على قدم وساق ومن هنا تنبع فكرة الخطوة التصورية أو الخطوة الزائدة - في البحث في مجال أمن الدولة - وبتحديد بها أنه لكي يصل رجل الأمن السبائي إلى بنية من إثبات الجريمة على "فاعلين فلا بد له ( من أن يلجأ إلى التصور بهدف ربط ما قد يستطيع جمعه من الشواهد المادية بعضها إلى بعض بحيث تتطابق الأجزاء التي جاءت نتيجة تصورهِ وتسلم بطريقة طبيعية ومنطقية إلى تلك الأجزاء التي أثبت بها الشواهد المادية دون تحميل الوقائع أكثر مما تحتمل (٢) .

وتتطلب هذه الخطوة الزائدة عدة ضوابط بشخص الباحث (ضوابط ذاتية ) وبموضوع القضية الجاري بحثها ( ضوابط موضوعية ) ليس هنا مجال الإفاضة فيها (٣) .

---

(١) نحن نعلق على الخطوة التصورية تعبير الخطوة الزائدة منعاً من التناول ودلماً للظن الذي يستدعي لفظ ( التصور ) - علاوة على أن هذه الخطوة زائدة في مجال البحث في جرائم الأمن السياسي ولا وجود لها بهذه الصورة في مجال الجريمة العادية ( للزائف ) .

(٢) عميد / سيد متولى - السلوك الإجرامى في جريمة التنظيم السرى (مرجع سابق) ص ٧٤

(٣) ازيد من التفصيل - راجع - سيد متولى - السلوك الإجرامى في جريمة التنظيم السرى - مرجع سابق ( ص ٧٢ وما بعدها ) .

#### ٦ - اختلاف درجات العقوبة :

إن اختلاف درجات العقوبة في الجريمة الواحدة أمر يعرفه القانون العقابي في صورة الظروف المحددة - ومسألة الظرف المشدد في مجال الجريمة المساداة مسألة لا تتطلب جهداً من رجل البحث ذلك أنها بذاتها ظروفاً تحيط بالجريمة لا تتدخل في تكوينها من جهة وإنما تبرز بطبيعتها تلقائياً - أما في مجال جريمة أمن الدولة فالحال يختلف ، ذلك أن عبء إثبات الظروف يتساوى في الجهد مع عبء إثبات الوجود المادي للجريمة فإلا في جريمة مثل إدارة وإنشاء الجمعيات السرية ( التنظيمات السرية ) - هناك فارق في العقوبة بين التنظيم الذي لا يستخدم العنف وذلك الذي يكرن استخدام القوة ملحوظاً في طلبه لتغيير النظام وهذه القوة ترفع بالعقوبة إلى الإعدام وعلى ذلك فإن إثبات التحضير لاستخدام القوة لإثبات نية الجناة واقع على كامل رجل البحث وعليه أن يثبت من خلال الدواهد الضعيفة التي تمثل في لقاءات بين المذمومين ومن خلال هذه الدواهد الضعيفة عليه أن يقدم الدليل المادي كضبط الأسلحة أو المفرقات أو المحررات التي تثبت تلك النية .

#### ٧ - الاستطالة الزمنية :

تلك سممة مميزة للجرائم الضارة بأمن الدولة لا نجدها في الجرائم العادية - والاستطالة الزمنية شيء يختلف عن كون الجريمة وقتية أو مستمرة إنما هي خصيصة من خصائص العمل ضد جرائم أمن الدولة وذلك يرجع إلى أمرين .

### أولهما :

تابع من طبيعة السلوك الإجرامي في مجال الجرائم الضارة بأمن الدولة ذلك أن العمل السري ضد نظام الحكم يحمل الكثير من المخاطر مصدرها حساسية جهاز الأمن لهذا النوع من الإتهام ويقتضيه وضعية رد فعله تجاهها ، كذلك شدة العقوبة وإرتفاعها إلى الحدود العليا للعقوبات ، أضف إلى ذلك كون أن العمل يقتضي في كافة صور هذه الجرائم فترات طويلة لإقناع الأفراد بالعمل ضد النظام أو إعدادهم للعمل والمبالاة - لذلك فإن العمل السري ضد الدولة يتسم بالبطء الشديد المشوب بالخطر ومراجعة كل خطوة بخطورها الجهاز بحسابات دقيقة .

### ثانيهما :

أن جهد المقاومة يلزم الجريمة منذ اللحظات الأولى للتفكير ثم خطوات التحضير والإعداد . ذلك أن الحركة الحذرة الواعية للجناة تجعل عملية جمع الأدلة بطيئة وتصبغها بالخطر والحساسية الشديدة .

وهذا العاملان يطيلان فترة الجهد والمقاومة إلى فترات قد تصل إلى السنوات حتى تقنع أجهزة الأمن بما جمعت من أدلة ثم تتم بضبط الجناة .



## المبحث الثاني

### الأمن العام وأمن الدولة

ويقصد بالأمن العام :

الجمهور التي تبذلها الدولة لبحث الشعور بالأمن لدى المواطنين بالعمل على منع أو القليل من فرص ارتكاب الجريمة وتبعية مرتكبها وضبطهم وجمع الأدلة قبلهم وتقديمهم للقضاء .

والأمن العام يشكل جوابا هاما من جوانب الأمن القومي وركيزة أساسية للأمن الداخلي الذي . كما سبق أن رأينا . يتألف من الأمن السياسي والأمن العام .

ولقد كانت أهمية الأمن العام واسع أثره على نظام الحكم وعلاقة المواطنين بالدولة . سببا في حدوث الخلط لدى بعض الباحثين الذين أطلقوا مصطلح الأمن العام على الأمن الداخلي — ولقد ذهبنا من قبل إلى هذا الخلط بين الأصل والفرع وللتمييز بينهما نورد هنا تعريفا — لاسـتاذ أمريكي — دكتور فيسلي — لكل منهما .

فالأمن العام : Protection of Individual

أي حماية الفرد — أما الأمن الداخلي :

Protection of society against internal subversion of order

## أى حماية المجتمع ضد قلب النظام من الداخل (٥) .

ونحن نعطي بعض العذر للباحثين في مصر ازاء ذلك الخلل ذلك انه - كما سبق ان بينا - قد مرت فترة طويلة كانت مصلحة الامن العام او ( ادارة عموم الامن العام ) تضطلع بوظيفة الامن الداخلى بالمفهوم الحديث فكانت تشرف على الامن الجنائى والامن السياسى وربما كان هذا سبب ذلك الخلل لدى الباحثين في مصر .

وعلى أى حال فان مفهوم الامن العام قد تطور في السنوات الاخيرة حتى بدأ من جديد يتداخل في مجال الامن السياسى - فلم يعد المفهوم قاصرا على اجراءات الشرطة وتدابيرها للتوقي من الجريمة او لضبط مرتكبيها بل واكبتة وتداخلت فيه معان نبعت من الساع دائرة لدخلات السلطة في نشاط الفرد ، وبرزت دعاوى تؤكد على الهامب الاجتماعى من العمل الشرطى بغية صبغه بصيغة الخدمة الاجتماعية بحشا وراء واجهة أكثر اثرا فالرجل الامن وأ كثر التصاقا وانصلا بالجماهير بما يعود على وظيفة حفظ الامن بالمائدة الى لا تنكر . ولقد فطن لذلك بعض أساتذتنا وعبر عن ذلك قائلا ( أن عمل الشرطة ليس وقفاً على اجراءات مكافحة الجريمة فقط بل أنها في الوقت الذى تعمل فيه على محاربتها تمد يدا أخرى رحيمة بالفرد عن طريق الخدمات الاجتماعية

---

(١) د . فيسل Vossly محاضرات الأمن التومى - أكاديمية الشرطة

التي تسديها له فيمكن إليها وبطامتن إلى اجراءاتها وبالتالي يمنح إلى مساعدتها (١).

وليس من شك في أن تناولنا لمفهوم الأمن العام بهذا الفهم وهذا الشمول يعتبر فهمًا أصيلاً أميناً لروح المصرية التي نصبو ونتطلع إليها.

### علاقة أمن الدولة بالأمن العام :

لئن كان من قبيل التكرار أن نقول أنهما جزء من الأمن الداخلي وبالتالي جزء من الأمن القومي - فإن اتساع المجالين ( العام والسياسي ) أدخلهما في بعضهما من ناحية العمل . كذلك فإنه من ناحية فلسفة الأمن لا يمكننا الفصل بينهما في أثر احتلال أحدهما على شعور الأفراد بالأمن - فلا يمكن أن تتبدل نظرة الإنسان للسلوك الشاذ بمجرد اختلاف مجال وقوعه .

وهما يتأثران ببعضهما من خلال فعلهما في جناحي الأمن ونعني بهما ( الشعور والاجراء ) . فاضطراب أمن الدولة في معظم صورة إذا بلغ حد الشعور يؤثر على الأمن الشعوري من زاوية التأثير المباشر للاضطراب ومن زاوية كلفة الاجراءات التي تتخذ حيال تلك الاضطرابات فلا شك أن احتياج موجه من حوادث العنف للمحلات

---

(١) لواء / الصادق حلاوة - الأمن العام فأسفته وخطته - دار الفكر

العامة والمنشآت الحيوية أمر يزجج المواطن ويصيب حياته الخاصة بالشال رغم أن الارهاب كثيرا مالا يكون موجها ضده - فثلا عندما اجتاحت مصر في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية . موجة العنف في دور السينما أحدث صوت وحرجة زجاجة مياه غازية أثناء العرض في احدى دور السينما ذعرا شديدا بين المتفرجين ترتب عليه اندفاعهم في شكل ( تجمع هارب Pontic Group ) أدى الى وفاة البعض وطأ بالافدام -- وإذا مددنا بصرفنا الى لبنان الشقيق الذي يعاني اليوم من الحرب الاهلية بين الطوائف الدينية نجد أن موجات الهجرة منه قد بدأت - كما واكب تلك الحوادث السطر على البنوك والمتاجر والمنازل لغرض جنائي - وفي حريق القاهرة ايام من يكون مدبره - والذي بدأ بهدف سياسي - انتشرت موجات مماثلة للسطر على المحلات العامة والمتاجر .

فاضطراب أمن الدولة لا يقتصر أثره على الأمن الداخلي بل يمتد الى اضطراب في الأمن العام .

والعكس صحيح في حالة اضطراب الأمن العام - نجد أن كثيرا من صور ذلك الاضطراب تؤثر مباشرة في أمن الدولة - فان انتشار الانحمار في الاسلحة غير المرخصة او تهريبها البلاد والسرقات او الانحرافات او الاهمالات الجسيمة في مواقع الانتاج يعمل عمله ويصل الى انصره المباشر على أمن الدولة رغم أنه داخل تماما في نطاق الأمن العام .

( م ١٦ - الأمن القومي )



كل ذلك يسلنا في نهاية الامر الى واقع يدور على محورين :

اولا : أنه لا يمكن الفصل بين مجال الامن العام ومجال أمن الدولة -  
التداخل الواضح في اثر اضطراب كل منهما على الامن الشعبي للأفراد  
من جهة ومن جهة أخرى أن اضطراب أى مجال منها يستدعى بالضرورة  
أعمالا اجرامية تدخل في مجال الآخر ومن ثم فإن الجهد في أى مجال  
منها يستتبع بالضرورة احكام الامساك بزمام الآخر ويصدق هذا أكثر  
ما يصدق وبصورة أعمق وأكثر قاعية على مجال الامن العام لانتعاش  
وشمول نطاقه وضخامة امكانياته الفنية والبشرية وتعدد تخصصاته .

ثانياً : أن حمل جهاز الشرطة اليومى وان كان موجها الى خدمة  
الامن العام بمتابعة وتعقب الجريمة التى تضر بالفرد - او التقليل من  
فرص ارتكابها يؤدى بأثر جانبي له الى خدمة أمن الدولة ويتسع ذلك  
الآثر الجانبي نطاقا باختلاف أنواع القصاص في مجالات العمل في حقل  
الامن العام .

هذه النظرة الموضوعية للعلاقة العضوية بين مجال الامن العام وأمن  
الدولة تعطى لامن الدولة قاعدة حماية واسعة وركيزة استتباب ضاربة  
لاحق ما يرتكز عليه نشاط من أنشطة الدولة . ذلك أن الشرطة كجهاز  
بوصفها - انطلاقا من هذا الفهم - الدرع الوافى الاول لامن الدولة  
تضرب في رقعة الوادى بجذور تصل ما بين حاضرة البلاد الى أدنى  
وأصغر المستويات الحضرية لتجمع السكان في البلاد .

ونظرة أكثر حمقا لاهمال الشرطة اليومية توصلنا الى واقع حمل

يصادق على هذه التحليلات - فالشرطة وهي تؤدي عملها على مدار الليل والنهار تقوم بأعمال مختلفة تستهدف حماية أمن الوطن والمواطن - أى الأمن القومى - وذلك من منطلق عام يقوم على أن الاستقرار الأمنى بكافة تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو فى واقعها أساس كل نمو وحماية لأنشطة الدولة المختلفة - ولكن الشرطة فى قياسها بالعمل اليومى لا تهدف لهذا المعنى الواسع - بل أنه قد غاب عن أذهان العاملين بها حقبة طويلة - ولقد اطلعنا على أن نعتبر الجوانب التى تمس عملية حماية أمن الدولة جهودا فى تجاهه وأن كانت أساسا موجهة لخدمة الأمن العام - وأطلقنا على هذا الجانب من عمل الشرطة الدور غير المباشر للشرطة فى مجال أمن الدولة ( فالشرطة حال قيامها بأداء واجبها على اختلاف تخصصاتها تؤدي دورا وجهدا بارزا بخدمة أمن الدولة بقدر يتساوى كثيرا مع خدمته للأمن العام بل أنه فى بعض الأحيان يكون أداء العمل موجه - دون تعمد - بكليته الى أمن الدولة رغم أنه عمل من صميم أعمال الأمن العام من ناحية المفهوم والهدف والتنظيم الإدارى .

وتلعبا لهذا الدور غير المباشر نستطيع أن نقسمه إلى ثلاثة طوائف من الأعمال طبقا للدرجة التى يتزاح فيها الأمن العام مع أمن الدولة من خلال الجهد الشرطى اليومى .

أولا - أعمال شرطية تقدم لتحقيق المفهوم العام للأمن ،

وأكثر صور هذه الأعمال شيوعا هو الوجود الشرطى بالطريق

سيو الزجور الشرطي منطلق في إطلاقه على عمليات الشرطة الرئيسية التي تقوم أساساً على حضورها في الطرق العامة لأداء المهام الأمنية بصفة عامة كل جهاز في دائرة اختصاصه . ومثال ذلك وجود الجنود في الدركات وكذلك الأنواع المختلفة من الدوريات - سواء كانت راكبة ميكانيكية أو خيالة - وشرطة النجدة وقوات المرور وكافة أنواع المناوبة التي تجريها مختلف الرتب لضمان التزام الأفراد بأداء أعمالهم على وجه أكمل وهذا الوجود الشرطي في الواقع الأمر يستهدف إقرار الأمن الضروري للأفراد وإشعارهم بأن هناك من يحصى أمنهم ضد أي شيء يمكن أن يورع ذلك الأمن - ويعتبر الوجود الشرطي هو أقدام صور الاجراء الأمني في الجماعات البشرية وهو الرمز الأساسي للعمل الشرطي والمحرك الذي تدور حوله عملية إقرار الأمن كافة .

ثانياً - أعمال موجهة لخدمة الأمن العام ويستفيد أمن الدولة بها نفس الدرجة الدرجة : -

وهذه طائفة أخرى من العمل الشرطي ترتفع بها درجة على سلم التخصص لذلك يبدو فيها بروز معنى الأمن العام خارج نطاق المفهوم العام للأمن ومن أهم هذه المجهودات ما يلي :

١ - ضبط الأسلحة غير المرخصة :

وتلك إحدى عمليات رجال البحث الجنائي هدفها الحد من انتشار هذه الأسلحة ، ومنع وصولها إلى أيدي المجرمين - وهذا العمل يخدم بطريق غير مباشر أمن الدولة - ذلك إن تقليل أو صعوبة فرصة الحصول

على السلاح فعمل من يدبر لارتكاب جريمة أمن الدولة يجهد في الحصول على السلاح وتطول خطوط بحثه عنه ، وتستطيل فترة ذلك البحث بما قد يتسبب في ان تدمر بتحركة اجهزة امن الدولة .

### ٢ - مراقبة الفنادق والبنسبونات والشقق المفروشة :

وهذه احدى عمليات حماية الآداب الا انها تضع تحت ايدى رجال امن الدولة وسيلة مستترة قانونية لتعقب حركة المشتبه فيهم والاجانب وتعين على معرفة الوصول اليهم . ولقد كان لهذا العمل الشرطى فضل كبير في ضبط هذه تضايبا سياسية اهمها اغتيال وصفي التل والشيخ الدمى وغير ذلك .

### ٣ - وثائق السفر وامن الموانى :

يعتبر عمل جهاز وثائق السفر من بين هذه الاعمال التى تقدم لامن الدولة خدمة بنفس القدر الذى يخدم به الامن العام . وكذلك الحال بالنسبة لعمليات جهاز امن الموانى . فان حماية مداخل البلاد في واقع الامر عمل يدخل في نطاق امن الدولة لانه بصفة اساسية يحمى البلاد من التعمال اليها من عناصر غير مرغوب في دخولها او تستهدف الحاق الاضرار بها .

### ثالثاً - اعمال شرطية عادية تخدم بصفة رئيسية امن الدولة :

والمقصود بها تلك الاعمال التى تضطلع بها الاجهزة الشرطية غير جهاز امن الدولة .



ويدخل تحت إطار هذا النوع كثرة من أعمال جهاز الشرطة -  
وهي في تبعيتها وتنظيمها الإداري معدودة من أجهزة الأمن العام ولكن  
رسالتها تخدم أمن الدولة بصفة خاصة ومن بينها :

#### ١ - الحراسات :

سواء كانت الحراسات على مندوبات عامة أم حراسات على شخصيات  
هامة فإن العمل الذي تقوم به الأجهزة المنظمة بهذا الجهد يعتبر داخلا  
بكل أركانه في نطاق أمن الدولة ونحن نعلم ان المنشآت العامة والشخصيات  
الهامة تشكل أهدافا رئيسية لعدوان على الدولة والنظام .

#### ٢ - مقاومة الاضطراب :

وهذه وظيفة قوات الأمن المركزي وأقسام قوات الأمن فن  
المعروف سلفا ان المقاطعات والاعتمادات وبصفة عامة ~~مكافحة~~ مكافحة اوضاع  
الغرب ان هي الا احدى وسائل النشاط الذي المضاد للنظام - وبالتالي  
فإن عملية مقاومتها تكون ادخل واقرب الى خدمة أمن الدولة منها الى  
خدمة الأمن العام .

#### ٣ - حماية المال العام :

مثل عمليات التهرب القدي والتهرب من الضرائب والرشوة  
والاغتلاص - وكل هذه العمليات تعتبر بالدرجة الاولى عمليات أمن  
سياسي تخدم أمن الدولة . وذلك بصفة عامة مرجعة الى ان هذه الجرائم  
تهدد النشاط الاقتصادي للدولة وبذلك فهي داخلة في نطاق الخطر الذي

يهدد الأمن القومي — ومن ناحية أخرى فإن بعض تلك الجرائم بشكل  
في إطاره العام انحرافات تؤدي إلى الاثارة الشعبية باعتبارها مظاهر  
لاضطراب الاداة الحكومية — بينما البعض الآخر منها يعتبر بواعث  
المشكلات ومواطن اثاره تنتج عن الثراء غير الطبيعي وغير المشروع  
لمرتكبيها.

وبدخل في إطار هذا النوع جرائم تهريب المواد المخدرة ...  
باعتبارها تهدد مجالين من مجالات الأمن القومي فهي تهدد وتؤثر في  
النشاط الاقتصادي لما يترتب عليها من خروج رصيد من العملة مقابل  
المخدر المستورد دون أي سيطرة من الجهاز المالي للدولة — كما تهديد  
وتؤثر في النشاط الاجتماعي.

#### ج — حراسة وسائل النقل والاتصال :

و تؤثر ما يقع من جرائم على وسائل النقل والاتصال على مجالات  
عدة من مجالات الأمن القومي — وذلك واضح من معالجة قانون  
العقوبات للجرائم الواقعة على وسائل النقل والاتصال — بحرم وشدة  
— وبالتالي فإن حمل أجهزة الشرطة المنوط بها حماية هذه الوسائل  
يخدم أمن الدولة بصورة مباشرة.

#### • — مباحث التعيين :

تدخل مراقبة حركة المواد الغذائية ومكانة الاستغلال والانحمار  
غير المشروع فيها وخلق أزمات في توزيعها — في مجال أمن الدولة من

باب واسع . ذلك أن مشاكل السام الغذائية الأساسية تعتبر — كما  
أوضحنا — من أسس المشكلات وأكثرها قربا للجماهير وأشدّها إثارة  
لهم للتلاعب بالقوت اليومى للشعب من شأنه يجعل الجماهير شديدة  
الحساسية والتعرض والاستجابة لأية تحركات ومن جانب آخر فإن  
الانحرافات التي ترتكب في هذا المجال تعتبر لذاتها مصادر إثارة لما  
يترتب عليها من دخول طفيلية وزرّاء غير مشروع وغير طبيعي وذلك  
كله علاوة على ما يثيره التلاعب في هذا المجال من اضطراب في النشاط  
الاقتصادي البلاد فقد يترتب على إخفاء سلعة أساسية أن تضطر الحكومة  
إلى المسارعة في استيرادها دون أن يكون ذلك داخل في حسابها مما  
يعرض خططها للاضطراب وبسبب اضراما للاقتصاد القومي .

## المبحث الثالث

### الجهود المباشرة للشرطة تجاه أمن الدولة

تتعدد بالدور المباشر للشرطة في مجال أمن الدولة - تلك الجهود التي يضطلع بها الجهاز ككل داخل مجال أمن الدولة بالتحديد الذي أوردناه في تعريفنا له في مطلع هذا الباب .

وعل ذلك فلما أن نتوقع أن هذا الدور سوف يشتمل على بيان تصرف أفراد الجهاز حيال كل ما يهدد أمن الدولة من أفعال سواء تناولها المشرع بالجريم أو عدم التشريع من الإحاطة بها لدوام تغيرها صورا ومضمينا .

وتتأق معالجتنا لهذا الجانب متبعة عناصر أمن الدولة كما يلي :

#### أولا : في مجال تتبع المشكلات والانحرافات :

المشكلة والانحراف كلاهما يحمل في طياته معنى مؤثرا على الأمن القومي بصفة عامة وأمن الدولة بصفة خاصة - ذلك أنهما يعنيان أن هناك عتبة أو حائل يحول دون تحقيق مطالب الشعب أو إشباع حاجاته أو تعويق لوظيفة من وظائف الدولة أو أن هناك خللا في نشاط من أنشطتها - وأقد سبق لنا أن بينا أثر عدم وفاء السلطة بإشباع حاجات ودوافع الجماهير على علاقة الشعب بالسلطة .



كما أنه من المعروف البديهي أن حركة القوى المضادة تقوم أساساً على وجود المشكلات تستغلها بهدف سحب الولاء - ومعروف أن الولاء ثمن قضاء حاجات الشعب - وبهدف آخر هو نشر فكرها وايدولوجياتها بين الجماهير .

فالمشكلة أو الانحراف بهذه الصورة سلاح ذو حدين فهو بذاته مصدر خطر على أمن الدولة دون تدخل أحد وهو أيضاً ورقة رابحة في يد أعداء السلطة والنظام .

وكما ازدادت المشكلة تعقيداً والانحراف عمقاً كلما زادت الآثار الناتجة عنها في صفوف الجماهير أو القطاعات الشعبية التي تعترض ( المشكلة والانحراف ) مصالحها وثمة جانب له اعتباره في وجود المشكلات متعلق بأمن الدولة وبالذات في حماية قيام الزمن المسلمة ذلك أن المشكلات أياً كان نوعها يتسبب وجودها علامه من علامات ضعف السلطة .

وعق لنا أن تتساءل أي هذه المشكلات يمكن أن تشكل الخطر على أمن الدولة ؟ أنه من المعروف المؤلف أنه لا توجد دولة في العالم مهما دلا أو ضعف شأنها تخلو من المشكلات ، فمن أي الاعتبارات يمكننا أن ننظر المشكلة على أنها مصدر لخطر أو وجود معيار التمييز بين مشكلة وأخرى فهو هام جداً بالنسبة لمواجهة الامنية للمشكلات وعلى ذلك فإن هناك خمسة دوايا ننظر يمكن التعامل المشكلة من خلالها لتبين مدى خطورتها على أمن الدولة وهي كما يلي :

## ١ - مجال المشكلة :

يعتبر المجال الذي تحدث فيه المشكلة للعامل الاقرب - رى في اثرها على الأمن حتى أنه يدخل في مكوناتها أو تشكيل النتائج التي ترتب عليها .

وكما إقترب مجال المشكلة من مصالح الشعب المباشرة كلما كان احتمال نتائجها الضارة أقوى - فالطعام اليومي والمرتب والأسعار ومستوى المعيشة تأتي في مقدمة المجالات ذات التأثير الضار المباشر والسريع على أمن الدولة بمكس مثلاً إذا ما كانت المشكلة - على حدتها - في صحر لايزان التجاري أو . . . إلخ فرغم أن هذه في النهاية مؤثرة على الإنسان إلا أننا نصد هنا سرعه ظهور الأثر والإثارة على الجماهير .

وإذا أردنا أن نوضح هذه الاماني فليس علينا إلا أن نسترجع فكرة الأمن الشعوري الفأنة على دوافع الإنسان - إن الإحساس بالخوف أو إنعدام الأمن الشعوري بقوى كما كان حالاً أو قريباً وبضعف نسبياً إذا كان متوقفاً حدوثه بعد فترة ولذلك فإن شعور الفرد بأن إشباع دوافعه البيولوجية مثل الجوع والعطش وغيره في خطر، فإنه سرعان ما يستجيب للسلوك الدفاعي الذي من شأنه أن يحقق له إشباع هذه الدوافع - أما إذا كان الخطر يعوق تطلعاته في المستقبل مثلاً فإن إستجابته هنا لا تنعدم بالطبع - ولكنها تكون أضعف وفي مجال أمن الدولة فإن عامل الوقت وسرعة التأثير هو الأهم لأن وجود فرصة أو فسخة من الوقت أمام جهاز الدولة كفيل بأحد أمرين إما حل المشكلة أو بتبصير الجماهير وتوعيتها وحثها على التحمل ولا شك أن لذلك أثر كبير في إستعادة الجماهير لتوازنها وطمأنتها .

#### ٧ - حجم المشكلة :

ربما يتبادر للذهن بأن أثر المشكلة يتناسب طردياً مع حجمها - أى كلما كبرت المشكلة توقعنا أثراً أكبر لها . ولكن هذا المعيار ليس ثابتاً فالحجم ليس دائماً هو عامل الإثارة إذا ما إبتعد المجال عن المظاهر المادية والنفسية لدوافع الأمن لدى الإنسان وأكبر دليل على ذلك مثلاً مشكلة الانفجار السكاني في مصر فهي من الضخامة بحيث أنها تلهم كل معدلات التنمية التي تصل إليها خطط الدولة لاهته وراء التزايد الرهيب للسكان ورغم أن الجماهير تعاني من ذلك في صورة فقر الخدمات وارتفاع الأسعار ورغم التوعية الملحة وانتاع الكثير بها - إلا أن الاستجابة لتخلص من المشكلة بطيئة ورغم - حجمها الكبير والسبب الرئيسي في ذلك أن الفرد في سلوكه اليومي لا يرى أثرها مباشرة عليه مثل ما يرى إختفاء الكبرياء أو السجائر مثلاً فلا بالك لو تأخرت بعض المنابر في إنتاج الخبر لمدة ساعات.

#### ٣ - الأثر المباشر والاستشارة :

وبشروط في المشكلة لكي تشكل خطورة على الأمن أن تكون بذاتها مثيرة تحدث الأثر المباشر على شعور الفرد - وذلك شرط يقترب في ظاهرة من أثر مجال المشكلة - لكن الأثر المباشر تتبع خطوره من جانب مخالف للجمال - فالأثر المباشر يشعر الإنسان بإهمال السلطة له أو لو ظائفها حتى ولو كان المجال بعيداً عن تهديد الدوافع البنية لوجية المضوية له كالزور والمهش . فمشكلة مثلاً كسوء حالة المواصلات العامة - لها أثر مباشر على من يستخدمها ومن لا يستخدمها ويتخذ منها مادة النقد . فهي مشكلة معيشية له يراها في كل وقت وتسلية تلقائياً حتى ولو لم تهدده شخصياً .

والمشكلة ذات الأثر المباشر أشد خطراً من المشكلة المستتارة حتى ولو اقتربت المستتارة من الإنسان .

وذلك أمر يحتاج لشيء من الإيضاح فالمشكلة المستتارة هي عادة التي تحتاج إلى من يضع أعين وأصابع الجماهير عليها فهي حتى إذا كانت محدثة لأثر معين فإن الربط بين ذلك الأثر وبين المشكلة عادة لا يكون واضحاً إلا للخبصين أو المدققين وهي من هنا أيضاً تكون عادة مشكلة معقدة بها ثوب من الصعوبة في الفهم على المواطن العادي لذلك هو قد يحس بنوع من النقص في جانب من جوانب مطالبه لكنه لا يستطيع أن يصل إلا بمساعدة آخر لفهمها - وهذا وحدة عنصر هام في تعطيل أثرها الاثاري على الجماهير أما العنصر الثاني في التعطيل فهو تلك المقارعة الداخلية التي تلقى التي تفرزها نفس الإنسان تجاه الأفكار التي تحاول إقحام مساحة الثقافة أو المعرفة المخزنة لدى الفرد خاصة إذا اقتربت تلك الأفكار أو كان من يرددها محل ريبة أو حتى غير معلوم لنا .

#### ٤ - حجم ولوعة القطاع النائم :

إن إلتساع القطاع الذي تؤثر فيه المشكلة ونوعيته أمر هام بالنسبة لتحديد درجة خطورتها ولا شك أن هناك قطاعات من الجماهير يحكم تكوينها تعتبر حقلًا خصباً للنمات والإتفاعلات وأهم هذه القطاعات هي تلك المعروفة إسم ( اوعية النشاط المضاد ) وهو تعبير أعني بطلن على القطاعات الجماهيرية ذات الصفات الثلاثة التالية :

( ١ ) العدد الكبير أن يضم القطاع عدد ضخم من الأفراد .



## (ب) سهولة الإثارة.

(ج) التنظيم الداخلى الذى يفتح الوحدة الفكرية وتوحد الاتجاهات والمشار.

وتطبق هذه المرافقات على قطاعات الطلبة والعمال والفلاحين والطلبة عدد ضخم منظم فى الاطار العام الواحد للطلاب وبهم فورة الشباب والمقالية المثالية المدرسية والعمال بتشكيلاتهم النوعية (ممانع / نقابات) فتوحد مشاعرهم وطلعاتهم وهى ذاتها تحمل وقود الاثارة أما الفلاحون فتتظيمهم وانتظامهم فى القرى بما تحمله من رواسب المجتمع شبه البدائى أو الريفى فإن التماسك يتأتى من هذه الروابط. أما سهولة الاثارة فتأتى من جانب البساطة والانفعالية الفطرية. وكلما إقتربت المشكلة من أحد أوعية النشاط كلما زادت خطورتها على أمن الدولة.

## ٥ - الديمومة :

وتعنى الديمومة الاستطالة الزمنية للمشكلة مع النفسائم - ذلك لأن المشكلة إذا طالت دون حل أو دون تبصير كاف وتبرير مقول من جانب السلطة نأبها فى كل يوم تمكثسب عدداً من المتأثرين بهم - فإذا ما كانت الاستطالة الزمنية مصحوبة بتعمد المشكلة فإن ذلك يحدث تسارعا فى عدد المتأثرين وقزايد فى حدة الأثر لما قد يترجم به لدى المتأثرين أن ذلك ناجم من عدم إهتمام السلطة بأداء واجباتها .

## الانحراف وأخطاره

حقيقة أن الانحراف بذاته يعتبر مشكلة كما أنه وبذات نفسه يعتبر مصدرًا للمشكلة - وهو بذلك يضع في أثره على أمن الدولة لنفس طابع المشكلة الخطيرة إلا أن الانحراف له مجالات إذا ظهر فيها فإن خطورته لا تكون صادرة عن أثره في الجماهير ولكن بفعلها المباشر على السلطة ومظهرها بل وعلى النظام بأكمله .

### مجالات الانحراف الخطر :

إن الانحراف كتعبير مطلق تتسع دائرته لتشمل على كل خروج على مواضع الجماعة ومن بينها ما خضع للتشريعات العقابية ( جنائية أو إدارية ) ومع ذلك ومع أنه قد يقع المنحرف تحت طائلة العقاب إلا أن الأثر الناتج عنه على أمن الدولة يظهر بعمل عمله حتى ولو كان المنحرف قد نال جزاءه .

ومع أن مجال الانحراف - شأن مجال المشكلة - يعتبر العامل الفعال في أحداث الأثر إلا أن القاعدة في تحديد أي مجالات الانحراف أكثر خطورة تختلف عنها في المشكلة .

وأكثر مجالات الانحراف تأثيراً على أمن الدولة هو الانحراف في أجهزة الدولة التنفيذية أو الشعبية أو السياسية أو النقابية فإن هذه الانحرافات تصاحبها موجة عارمة من الشائعات التي تمتد جذور الانحراف إلى مستويات أكبر من التي تظهر فيها - ومصدر هذه الشائعات معروف طبعاً أنه من جانب أصحاب الفتن والإثارة الضارة . والناتجة في هذا - لاج

خطر لأنها لما أكد بظهور الانحراف في مستوى أدنى من التي الصقته به وبالنسبة إلى نتيجة عقوبة المنحرف بمكس الأثر المتوقع منها إذ سرعان ما تنطلق خلاف إعلان العقوبة شائعات وتعليقات تؤكد ما سبق ثم تملق بأن هؤلاء هم كبش الفداء لمن هم أعلى منهم مستوى .

ومصدر الخطورة في هذه المجالات يأتي من مجالين :

( أ ) أن الانحراف فيها بذاته عامل إثارة - إذ يترتب عليه اختلال في الأجهزة التي يتقش فيها وبالتالي فإن أثره سرعان ما يسطط مباشرة على ما يؤديه من وظائف فإذا كان الجهاز من الأجهزة الوثيقة الصلة بالخدمة الجماهيرية كان أثره أشد وأقوى - وثمة جانب آخر يترتب عليه وهو مظاهر الثراء التي لا تتناسب مع وظيفة المنحرف وأسلوبه في التمتع بها وهو بذاته وحده حتى ومع من يكون تراوهم مشروع - يعتبر من عوامل الإثارة في المجتمعات المتخلفة أو تحت التنمية - وهذا بدوره يتيح لتتظيمات النشاط المضاد أن تقيم الأدلة المادية أمام الجماهير على عدم صلاحية السلطة ونظامها للحكم لأنها هي المسئولة عن ذلك .

( ب ) أن الانحراف بما يترتب عليه من تعويق لسير العمل بالطريق الطبيعي وبالعادلة المطلقة دون تفرقة بين الجماهير المتعاملة - بحسب الطريق الطبيعي لفضاء مصالح الجماهير إلى طريق غير طبيعي ينوقب على الاتصالات الجانية غير المشروعة مع الشخصية المحرقة - ويعطى أيضاً الفرصة للنشاط المضاد للحديث ونسج الشائعات .

وكما صعد الانحراف على السلم الإداري أو السياسي كلما ازدادت

خطورة الأثر المترتب على الاتصالات الجانبية حتى يصل إلى مستوى  
يعتبر فيه مصدراً رئيسياً ودعامة تتألف عليها مراكز القوى - التي تعتبر  
أخطر مظاهرها الانحراف السيامي ومن العوامل الهامة جداً التي تستغلها  
وتستغل وجودها الأنفطة المضادة .

### لأنها : في مجال الأدوار القومية للشرطة :

في مجال الحديث عن الأدوار القومية لجهاز الشرطة - فنحن  
لا نضيف جهوداً جديدة ولا نفترض أدواراً رمزية وإنما نحن هنا نحاول  
أن نضع تحت إطار من العملية والموضوعية مجموعته من الأعمال التي يضطلع  
بها جهاز الشرطة بأداءاتها وربما يتطرق للأذهان - إذا أغفلنا التوضيح -  
أن الشرطة تقوم بها خارج اختصاصها وهو فهم قد يبدو مستقيماً إذا  
عالجنا دور الشرطة في أضيق نطاق ، ولكنه لا يتناسب مع ما نحتمة  
النظرة العملية الحديثة لمجال العمل في الشرطة والتي تنبع من الساع مفهوم  
الأمن بصفه عامة وشمول مفهوم الأمن العام بصفه خاصة إلى جانب  
مسيرة منطق العصرية الذي يندم بالشمول وحساب المتغيرات المتداخلة  
وحتى وإن بدت صورتها المستقرة بعيدة عن المجال .

لهذا فإن عرضنا هنا للأدوار القومية للشرطة يعتبر استكمالاً لرسالتها  
وعرضاً لدورها الفعال في مجال أمن الدولة .

والأدوار القومية للشرطة تعني تتبع مجالات الأمن القومي الأربعة  
ودفع الخطر أو التهديد بالخطر عنها وهي بذلك تعتبر في الواقع  
( م ١٦ - الأمن القومي )



التطبيق العمل لعملية مواجهة المشكلات والانحرافات لأن المواجهة الشرطية هنا تتم خارج نطاق التشريع الجنائي ومن منطلق سياسي يستهدف تنطية مساحة أمن الدولة بل أنه يتعداه كثيراً حتى يبلغ مساحة الأمن القومي ذاته .

### (١) الدور السياسي للشرطة (١)

إن أساس الدور السياسي للشرطة ينطلق من ضرورة أن يمارس رجالها عملهم وهم ينظرون إلى أبعد من مجرد تنفيذ القرار أو القانون بل يجب أن يتخطوه إلى استظهار واستبطان أثر تنفيذ القرار على العلاقات السائدة في المجتمع وعلى المناخ الجماهيري وأن تكون خطط تنفيذ القرارات واضحة من بين متغيراتها الأساسية حساب ردود الفعل الجماهيرية ومعدية موازنة بين أهداف الخطة وأثر تنفيذ القرار وموازنة بين ما يجنيه الصالح العام من هذا وذلك - ولا يعني هذا أننا نذهب إلى تغليب النجاح الجماهيري للشرطة . وإن كان في حد ذاته هدفاً - على تطبيق القانون ولكن الهدف هو تسييس العملية التي تخطط بحيث تصنع في حسابها هذه الاعتبارات .

وهناك إلى جانب هذا المنطلق العام للعمل في كافة الجوانب أحوالا

---

(١) قد ذار في ذهن البعض أن يكون الدور السياسي للشرطة هو أن تمارس أجهزتها النشاط السياسي بإدارة دفة للممارسة السياسية أو للمشاركة في القرار السياسي بالرأي أو النقد وهذا أمر غير وارد إطلاقاً لأن هذا هو معنى بوليسية الدولة في واقع الأمر من وجهة نظر فلسفة الأمن .  
المؤلف

شرطة تضطلع الشرطة بتحقيقها في مجال التنظيم الداخلي للدولة أو إدارة الحياة وهو السياسة الداخلية للدولة .

ويتجلى هذا الدور في أظهر معانيه تنظيمياً في أن وزارة الداخلية بكافة مستوياتها الإدارية هي التي تضطلع بعمليات الانتخابات<sup>(١)</sup> بكافة أنواعها من بدء عملية القيد بمداول الناخبين إلى تنظيم عمليات الدعاية الانتخابية والإشراف عليها وعلى عمليات إعطاء الأصوات . ولا شك أن تلك عملية سياسية هامة تعتبر دعامه النظام الداخلي للبلاد - وصلاحياتها وخلاصتها من العبث والهدوى صلاح لأحوال البلاد ونظامها - وتأتي بهذا ذلك عملية تعيين ومساءلة العمدة والمشايخ ونحن نعرف ما يترتب على هذه العملية من مشكلات تصل إلى حد الاقتتال بين أبناء القرية فهمى عملية سياسية بالدرجة الأولى .

وإلى جانب هذه الأعمال المنظمة في المجال السياسي نجد أن هناك جانباً سلوكياً غير مكتوب يعطى للشرطة طرفاً في الحياة السياسية للبلاد - فإن تعاون أجهزة الشرطة تماماً بناء مع أفراد التنظيمات الشعبية والسياسية والنقابية والمهنية على كافة مستوياتها يفتح أمام جهاز الشرطة من جانب وأمام تلك التنظيمات من جانب آخر - آفاقاً للخدمة الجماهيرية المخلصة الموجهة للصالح العام - كذلك فإن هذا التعاون لا يلقى كون أن جهاز الشرطة مكلف بمراقبة ما يكتنف تلك التنظيمات من إنحرافات ومحاولة لإصلاح ما يمكنها إصلاحه منه أو إخطار الجهات الأعلى مستوى للاضطلاع بذلك وهذا في حد ذاته عمل من أعمال أمن الدولة إذ يغفل

---

(١) صدر أخيراً قرار جمهوري بإنشاء الإدارة العامة للانتخابات وهو تعديلي

لهذا الدور الذي تقوم به الشرطة في خدمة البناء السياسي للدولة .

بأن من أبواب الخطر عليه . ومن ناحية أخرى فإن . . . تأمين حرية المواطنين في الأدلاء بأصواتهم وممارسة حقوقهم الدستورية إنما يعتبر واجباً هاماً من واجبات الشرطة التي تضطلع بها لحماية أمن الدولة .

### (ب) الدور العسكري للشرطة :

وفي مجال النشاط العسكري الذي تحقق به وطيفة حماية الاستقلال فإن جهاز الشرطة يقدم خدمات وتجهيزات مختلفة للقوات المسلحة - فعلى كاهله يقوم عبء تنفيذ خطة التعبئة العامة كتنفيذ قرارات الاستيلاء واستدعاء الاحتياطي وغير ذلك - إلى جانب ضبط المتخلفين والمتهربين من التعبئة وحراسة خطوط مواصلات القوافل الممطرة داخل البلاد . كذلك فإن عمليات الدفاع المدني التي تضطلع بها أجهزة الشرطة تعتبر عاملاً هاماً في حماية ظهر القوات المسلحة على الجبهة .

وعلاوة على ذلك فإن الشرطة تقف دائماً مستعدة إلى جانب القوات المسلحة في الممرح في تشارك في حراسة المنشآت الحيوية وأعمال المراقبة الجوية ومقاومة الإغارات والبرار الجويين إلى جانب القتال دفاعاً عن الوطن في كثير من الظروف وليد معارك القتال في عام ١٩٥٦ ، ١٩٧٣ بعيدة عن أذهان المواطنين بل لقد كانت موضع العرفان والتكريم من الأمة قيادة وشعباً .

### (ج) الدور الاقتصادي للشرطة :

إذا كان عمل الشرطة في المحافظة على الأموال الخاصة والعامة يعتبر دوراً غير مباشر في خدمة أمن الدولة - من طريق حماية اقتصاد البلاد - على نحو ما أسلفنا - فلا زال هناك واجب ودور مباشر لها في المجال الاقتصادي يتبدى في التعرف على مشاكل الإنتاج ومعوقاته وأسباب قصوره ورادها للجهات المعنية تبصيراً أو تحذيراً - كذلك التصدي للمشكلات العمالية ومحاولة حلها في بدايتها أو الإبلاغ عنها - إلى جانب المعاونة الفعالة والرقابة في عمليات مكافحة الآفات الزراعية باختلافها وتنفيذ عمليات ( مناربة الري ) ومعاونة الأجهزة المختصة بها .

### (د) الدور الاجتماعي للشرطة :

إذا كان هناك جهاز من أجهزة الدولة يخاطب أبناء الشعب - في كل لحظة وفي كل مكان من العاصمة إلى أبعد النجوع إلى خيام البدو في الصحراء - فإن هذا الجهاز هو هيئة الشرطة . فهي موجودة في كل وقت ومكان وبحكم طبيعتها تصل إلى أغوار المجتمع وتنفذ على ما يذهب فيه من مشاكل حتى أن بعض الخبراء ليقولون أن "دولة" إذا كن يريد أن يتعرف على طبيعة الحياة في دولة ما - فليبه أن يدرس جهاز الشرطة ومشكلات وقواعد عمله ليحكم حكماً صحيحاً على الشعب والدولة .

أن التلامق الزماني والمكاني للشرطة بالشعب ياهب خيالي بحلم أن يكون ذلك الجهاز هو اقدر الأجهزة حل ممارسة الخدمة الاجتماعية بما فيه من انضباط وخصائص منقذة ترعى الله بل ويستطع في الخيال إلى أنها أقدر



هل خدمة دلموم الإنسان في مجالات التجريب والبحث الاستقصائي من  
أى جهاز على - وتلك طبيعة موقع جهاز الشرطة من الشعب وهي  
لا شك كانت محركا دافعا وراء الأفكار التي دعت لقيام الشرطة الاجتماعية  
تمد يد المعونة والرحمة والرعاية إلى محتاجيها بجانب اليد التي تقبض وتبطش  
على الخارجين في المجتمع . ولكن ذلك ربما يكون أفسكارا ورؤى قد  
يحققها الزمن ولا بد أنه محققا إن عاجلا أو آجلا .

أما ما تقوم به الشرطة حاليا من الجهد الاجتماعي فهو عمل ضخم  
لا ينقصه إلا إرادته تحت إطرته .

#### ١ - مكافحة الأوبئة

تقوم الشرطة بالجهد الأكبر في العمليات الإدارية التي تنفذ بها أعمال  
الحجر الصحي لحصر الأوبئة في الأماكن التي تنتشر بها ومنع انتقالها  
إلى باقي أجزاء البلاد .

#### ٣ - مواجهة الكوارث العامة

وتضطلع الشرطة بالجهد الرئيسي في عمليات مواجهة الكوارث العامة  
التي تنجم عن الزلازل والسيول سواء في إزالة آثارها أو تهجير المواطنين  
وتدبير وسائل إعاشتهم بالإشتراك مع الأجهزة الأخرى - وليس بعيد  
عن أذهاننا ما كانت تقوم به الشرطة من جهود شاقة في حالات فيضان  
النيل - قبل إنشاء السد العالي - لمراقبة مجرى النيل وتجميع المواطنين  
لحراسة تلك الجسور والمرور عليهم ليلا ونهارا .

٣ - حل المنازعات :

أن تناول المنازعات بين الأسر والقبائل والطوائف يقتضى النظر إليها من زاويتين - فن جهة تعتبر هذه المنازعات مصدرا لاضطراب الأمن العام مما يترتب عليها من جرائم ترتكب وهذه هي النظرة الضيقة للمنازعات - إلا أنها من جهة أوسع وأشمل تعتبر تهديداً لآسك الجهة الوطنية خاصة ذلك الذى تقوم على أسس طائفية ودينية بما يجعلها مجالاً لاستغلالها بواسطة القوى المضادة فإن عمليات تصدى جهاز الشرطة لحل هذه المنازعات يعتبر إسهاماً مباشراً من الجهاز في إقرار أمن الدولة ومنع الجريمة الضارة به قبل وقوعها بالقضاء على البيئة الصالحة لنموها .

## مبحث ختامى

بعد هذه الجولة السريعة فى مجال الأمن القومى بصفة عامة وأمن الدولة بصفة خاصة وبعد ما تبين لنا من خلال عرضنا أهمية الدور الشرطى فى حماية أمن الدولة والأمن القومى الذى يعتبر التجسيد الحى للدولة كشخص معنوى إختبارى والذى تتراكم من خلاله كافة أنشطة أجهزتها على إختلاف تخصصاتها ولشعب مهامها .

وبعد أن طالعنا الفلسفة الأمنية للأمن السياسى والركائز التى تقوم عليها مهمة جهاز أمن الدولة وتطرفنا من ذلك كله إلى تفصيل دور الشرطة بصفة عامة وبعض تخصصاتها بصفة عامة وكنا فى ذلك نتبع منهجية تتبع طبيعة الحماية الأمنية لحساب نظام الدولة وعلاقة الشعب بالسلطة بما يحقق رسوخ المفاهيم بإعتبارها هى التى تتسم بالدوام والثبات أكثر من الصور التنظيمية التى تصب فيها .

فقد بقى أمامنا أن نمر سريعاً ببعض الأجهزة التى تقوم بأدوار مختلفة فى هذا المجال بصفة خاصة أوضح دور كل منها قدر ما تسمح به طبيعة البحث وبعيداً عن محاذير السرية .

### أولاً - الإدارة العامة لشرطة الخرسات الخاصة :

وتقوم هذه الإدارة بتغطية جانب هام من حماية أمن الدولة بحماية الشخصيات الهامة الوطنيين منهم والأجانب من يحدث الإعتداء عليهم إضطراباً فى الاستقرار السياسى الداخلى أو العلاقات الدبلوماسية بما يؤدي

إلى الإضرار بصالح البلاد التي تحميها إجراءات الأمن القوي .  
ومن المعروف أن اغتيال الشخصيات يعتبر عنصراً هاماً من عناصر  
مكتيكات التنظيمات العنصرية المضادة (الفن المسلحة) عندما تبدأ في مرحلة  
التحدى السافر للسلطة وتحاول الوقوف أمامها كند منار . فسواء كان  
الاغتيال السياسي يستهدف النبل من الشخصية الهامة كشخص له موقف  
معين . أو كان يستهدف القضاء على الشخصية باعتبارها أحد مكونات نظام  
سياسي فإن عملية حمايتها تدخل في إطار عمليات أمن الدولة .  
كذلك فإن حماية الشخصية تتطلب حماية الأما كن التي تتواجد فيها  
كالمنازل والمكاتب أو الأما كن الأخرى التي تقصدها الشخصية وهذا  
يدخل في إطار عمل هذه الإدارة .

#### ثانياً - إدارة شرطة حرس مجلس الشعب :

وتؤدي هذه الإدارة نفس الوظيفة السابقة فيما يختص بأعضاء مجلس  
الشعب والشورى ونائين مقرهما ضد التعرّب والتنصّت أو التجسس أو  
التخريب .

#### ثالثاً - إدارة شرطة رئاسة الجمهورية :

وتتطالع هذه الإدارة بنفس الأدوار الموضحة للادارتين السابقتين  
ولكن فيما يختص بالسيد رئيس الجمهورية وضيوفه وأسرتهم .

#### رابعاً - حرس الجامعة :

ويقوم بعملية تأمين الجامعات ضد التعرّب إليها وضد الجاسوس  
العنانية العادية .



## المراجع

أولاً - كتب عربية :

- ١ - د. أحمد أبو زيد - البناء الإجتماعى مدخل للدراسة المجتمع ،  
الجزء الأول - الهيئة العامة للأليف والنشر ١٩٧٠ .
- ٢ - د أحمد شفيق باشا - مذكراتى فى نصف قرن ، مطبعة مصر  
القاهرة ١٩٣٤ .
- ٣ - أحمد ماني - الجاسوسية بين الوقاية والعلاج ، الشركة المتحدة  
للنشر والترزيح ؛ القاهرة ١٩٧٤ .
- ٤ - د. إسماعيل يونس - الملوك الإنسانى ، دار المعارف القاهرة  
١٩٧٨ .
- ٥ - لواء الصادق خلاوة - الأمن العام فلسفته وخطته ، دار الفكر  
العربى القاهرة ١٩٦٠ .
- ٦ - د. بطرس بطرس غالى ، د. محمود خيرى حيدى - المدخل إلى علم  
السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ط ٣ - ١٩٦٦ .
- ٧ - د. حامد غنيم أبو سعيد - مصر الدول الإقليمية ، الجزء الأول  
مجل العرب القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٨ - د. حسن إبراهيم حسن - تاريخ الإسلام - لام السياسى والدين  
والثقافى والإجتماعى ، الجزء الثالث ، مكتبة النهضة المصرية  
القاهرة ١٩٦٦ .

- ٩ — د. حسن شحاته سهفان — أسس دلم الاجتماع ، دار النهضة العربية ،  
طبعة ٦ القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٠ — د. سليمان محمد الطماوى — الساعات الثلاث فى الدساتير العربية  
والفكر السياسى الإسلامى ؛ دار الفكر العربى ط ٢ - ١٩٧٣ .
- ١١ — صلاح مخيمر ؛ عدد ميخائيل — المدخل إلى علم النفس الاجتماعى  
الانجلي المصرية ؛ القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٢ — عاطف وصفى — الانثروبولوجيا الاجتماعية ؛ دار المعارف  
١٩٦٦ .
- ١٣ — عبد الحميد دوبدار ؛ رياض داود — التقيق الجنائى الحديث ،  
مكتبة الانجلي المصرية ١٩٦١ .
- ١٤ — عبد الحاق لاشين — عدد زخلول ؛ دوره فى السياسة المصرية  
حتى ١٩١٤ ، دار المعارف ؛ القاهرة ١٩٧١ .
- ١٥ — عبد المنعم هاتم وعدلى سليمان — الجماعات والنقطة الاجتماعية ؛  
مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٠ .
- ١٦ د. فؤاد البهى السيد — العدوان ؛ دار الفكر العربى ، القاهرة  
١٩٨٠ .
- ١٧ — د. نعيم عطية — فى النظرية العامة للحريات الفردية ، الدار  
القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ١٨ د. محمد حافظ غانم — مبادئ القانون الدولى العام ، مطبعة مصر ،  
ط ١ - ١٩٥٦ .

١٩ - د. محمد طاعت هبى - الاشتراكية العربية والاشتراكيات  
المالية ، دار الذهب ١٩٦٤ .

٢٠ - د. محمد عاطف فيث - دلم الاجتماع ، الجزء الأول ؛ دار  
المعارف بالاسكندرية .

٢١ - محمد عبد الكريم نافع - أمن الدولة المصرية ، كلية الشرطة ؛  
١٩٨١ ، الجزء الأول ط ١ ، دار الشعب ؛ القاهرة  
١٩٧٥ .

٢٢ - محمد فتحي الشنطنى - النظرية السياسية عند هبوم . دار المعرفة ،  
القاهرة ١٩٦٢ .

٢٣ - د. محمد كمال لينة - النظم السياسية ، الدولة والحكومة ، دار  
الفكر العربى ؛ القاهرة ١٩٦٨ .

٢٤ - المستشار / محمود إبراهيم إسماعيل - الجرائم المفضرة بأمر  
الدولة من جهة الخارج فى قانون العقوبات المصرى والنشر مع  
المقارن ، مطبعة كوستا سوتاس ، القاهرة ١٩٥٣ .

٢٥ - ميخائيل شاروويم - التدافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ،  
ج ٣ ، المطبعة الأميرية القاهرة ١٨٩٨ .

٢٦ - يونان اييب رزق - الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال  
البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤

ثالثاً - كتب أجنبية مترجمة :

٢٧ - جون ديوى ، الفن خبرة ، ترجمة ذكريا إبراهيم - مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ١٩٦١ القاهرة .

٢٨ - هارولد لاسكى ، ترجمة عز الدين محمد حسين - مدخل إلى علم السياسة ، مؤسسة سجل العرب بمجموعة الآلاف كتاب ، القاهرة ١٩٦٥ .

٢٩ - هارولد لاسكى - الدولة نظرياً وعملياً جزء اول ، مجموعة اخترنا لك ، ٦١ الدار القومية للطباعة والنشر .

٣٠ - هنرى توماس ، ترجمة مبرى أمين - أعلام للفلاسفة كيف تفهمهم ، مؤسسه فرانكلين للطباعة والنشر / القاهرة / نيويورك ١٩٤٦ .

رابعاً - كتب أجنبية :

31. Vladimir jabotinsky — the story of the jewish legion newyork 1951.

32. Richard grossman the palestine misson a personal record xlamish Hmilton London 1946.

رابعاً - بحوث ومقالات :

مقدم حبيب إبراهيم العادل - مفهوم الأمن القومى ، بحوث مقدم للبركر القومى للبحوث الجنائية ١٩٧٥ .



عميد سيد أحمد متولى - السلوك الإجرامى فى جريمة التنظيم السرى ؛  
بحث مقدم إلى معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة الدورة ٢٤ .

لواء إبراهيم محمد الفحام - نشأة أجهزة الأمن السياسى ، مجلة الأمن  
العام العدد ٦٦ .

#### خامسا - محاضرات :

محاضرات مترا الان - أكاديمية الشرطة العالمية بواشنطن .

أحمد عبد العزيز سلامة - محاضرات علم النفس المرضى كلية  
الآداب ١٩٦٦ .

محاضرة عن أهداف الإرهاب الشيوعى بأكاديمية الشرطة العالمية  
مارس ١٩٦٧ - مستر ويجرن / مستشار وزارة الدفاع الأمريكية .

لواء محمد فتح الله سلامة - محاضرة الأمن القومى ؛ بمعهد الدراسات  
العليا لضباط الشرطة ١٩٧٤ .

#### سادسا - معاجم :

معجم الفاظ القرآن الكريم - مجمع اللغة العربية ؛ دار الشعب .


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

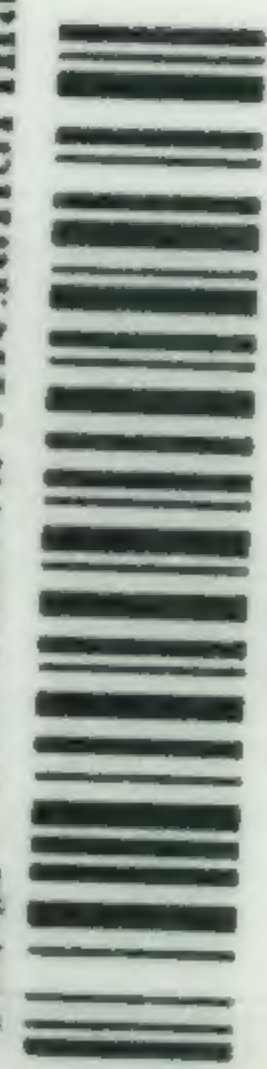


(1200) 1981/2- 2





 Bibliotheca Alexandrina



1522926